العقائدية القاصرة

مِن هامش الجَدَل العقائدي إلى مَتْن الاتّفاق الإيماني

شريف محمد جابر





العقائدية القاصرة

مِن هامش الجَدَل العقائدي

إلى مَتْن الاتّفاق الإيماني

الطبعة الأولى
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م



من إصدارات
مؤسسة السبيل
www.al-sabeel.net



دار التمكين
محلة خوجة. شارع المرادية.
رقم ٢٠. الفاتح اسطنبول
البريد الإلكتروني:
contact@daretamkin.info
الموقع الإلكتروني:
www.daretamkin.info

العقائدية القاصرة

مِن هامش الجَدَل العقائدي إلى مَتْن الاتّفاق الإيماني

شريف محمد جابر


بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

مدخل لفهم قضية الكتاب

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد المرسلين محمّد بن عبد الله وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمّا بعد، فهذه فصول مهمّة في مسألة من مستجدّات هذا العصر الذي تتلاطمه أمواج الفتنة مع الضعف والهوان الذي يحلّ بالأمة منذ نحو قرنين، ويزداد عقدًا بعد عقد. وموضوعها معالجة فتنة استفحلتْ في السنوات الأخيرة بين بعض أهل الإسلام ممّن لا نتّهمهم في إخلاصهم، ولكن نتّهمُ عقولهم بأنّها حادت عن جادة الصواب، وانتكستْ عن الحكمة التي دعا إليها الكتاب.

وقد تشابه أهلُ هذه الفتنة بتيّار معاصر من غُلاة الجرح والتعديل، اشتهر بمعاداة أهل الدعوة الذين يسعون إلى إقامة الدين في جميع مجالات الحياة من مختلف التوجّهات، ووصْفهم بالحركيّين والتشنيع عليهم وتبديعهم وتصيُّد أخطائهم لإبطال دعواتهم في الأمّة، مع الدعوة إلى طاعة الطغاة المجرمين الذين يحكمون بلاد المسلمين. ولكنّهم مع أخذهم بعض هذه الخصال عن غُلاة الجرح والتعديل، فقد تجنّبوا الخصال التي بَطُل مفعولها وصارت فضيحة على جبين من يعتنقها، وأبرزها: التأييد الصريح للطغاة المجرمين والدعوة إلى طاعتهم. ولم يقتصروا على الطعن بالدعاة والعلماء المعاصرين ممّن يخالفونهم من أهل السنّة كما هو حال سابقيهم من غُلاة الجرح والتعديل، بل تجاوزوا ذلك إلى الطعن بعلماء من المتقدّمين والمتأخّرين، فوضعوا علماء أهل السنّة التاريخيّين على مشرط التكفير أو التبديع.

وقد ارتكزت دعوة أهل الفُرقة على التنفير من أهل الدعوة وإشاعة الفرقة بين المسلمين بدعوى الحفاظ على جناب التوحيد، فأرادوا استنساخ معارك الأئمة السابقين من أهل الأثر ضدّ القَدَرية والجَهْمية والمُعطِّلة، التي امتلأتْ بأوصاف التكفير والتبديع، وطبّقوها على أهل التوحيد ممن تلبّسوا ببعض البدع أو ممن اعتنقوا آراء مخالفة لهم في مسائل لم يَرِد في شأنها أمرٌ قاطعٌ في الكتاب والسنّة، وإنْ كان الأوجب ترك الخوض فيها، مع أنّ الخائضين فيها قلّة من أهل التوحيد، والكثرة الكاثرة من أتباع تلك التوجّهات على جادة السواد الأعظم كما سنبيّنه في هذه الرسالة.

ولم يُلاحظوا الفَرْق العظيم بين أحوال أولئك الأئمة المتقدّمين مع القدَرية والجَهمية والمُعطّلة وبين أحوال الدعاة اليوم مع التوجّهات العقدية المنتسبة إلى السنّة، وهو ما سأبيّنه أيضا في هذه الرسالة بإذن الله. وزعموا أنّ الواجب هو بيان الحقّ والقول بالدليل والأصول العلمية بصرف النظر عن النتائج والواقع، وغفلوا بهذه المقولة الفظيعة عن أصل عظيم من الفقه في الدين كما سنوضّحه.

وزعموا أيضًا أنّ الدعاة الذين يُناصبونهم العداء ويصفونهم بالابتداع قد قلبوا أولويات الدين، فهمّشوا أساس الدين وهو حقوق الله المحضة،(١) وجعلوا الأساس هو حقوق الله التي فيها مدخل للإنسان، وتحدّثوا عنها باعتبارها أعظم مسائل الدين، وقدّموا مصالح الدنيا على توحيد الله والآخرة، ومشاعرَ النّاس على واجب بيان العقيدة الصحيحة.

---

(١) وأعلاها عند أهل الفُرقة باب الأسماء والصفات والمقولات التي أثيرتْ حوله زيادةً على ما في الكتاب والسنّة، وسيأتي بيان ذلك.

فهُم بذلك "إنسانويّون" على حدّ تعبيرهم، أو متأثّرون بالمذاهب الإنسانوية المعاصرة التي تجعل مصالح الإنسان الدنيوية مقدّمةً على كل شيء. فالدعاة الذين يركّزون على حاكمية الشريعة إنّما يركّزون على ذلك - بحسب زعمهم – لأنّ إقامة الشريعة تُحقّق الخير والعدل للبشرية في الدنيا، أي لأنّ فيها مدخلًا لحقوق العباد، فهم عندهم طلّاب دنيا، أغفلوا مسائل العقيدة الأخرى التي لا تتعلّق بأثرٍ في الدنيا ومصالح الإنسان.

وجعلَ أهلُ الفُرقة مسائلَ الخلاف العقديّ من القرن الثاني والثالث والرابع للهجرة في قضايا الصفات على وجه الخصوص من أُسُس التوحيد، ومَن خالف مقالاتهم فيها وصموه بالبدعة وربّما بالكفر، فقدّموا مقالات لم تَرِدْ في كتاب الله عزّ وجلّ ولا في سنّة رسوله ﷺ ولا على ألسنة أصحابه رضوان الله عليهم، وإنّما هي فهمُهم من الكتاب والسنّة، وجعلوها من أصول الدين التي يُبدَّع أو يُكفَّر من يخالفها. وكان محور كلامهم في هذا الشأن هو "الحُكم على الناس"، زعموا أنّ ذلك استمرار لعلم "الجرح والتعديل" الذي مارسه أئمّةُ الحديث والأثر منذ القرون الأولى، وسوّغوا بهذا تشويه الدعاة وإثارة الفُرقة والفتنة بين المسلمين.

فهذه مقالات أهل الفتنة الذين سمّيناهم أهل الفُرقة في هذا الكتاب، وسنعالجها مستعينين بالله بشيء من التفصيل تبيانًا لقُصور طرحهم، وإبطالا لفتنتهم، وإخمادًا لشبهاتهم المتهافتة، مع رفد الكتاب بالكثير من الفوائد من كتب التراث والكتب المعاصرة من مختلف العصور ومختلف توجّهات أهل السنّة، فتحصل فيه الفائدة التي هي - بإذن الله - زيادة على النقد والإبطال للمذهب الفاسد، فمن غايات الكتاب توجيه القارئ إلى علوم نافعة في هذا الباب.

وإنّي أوجّه هذا الكتاب إلى جميع أهل الإسلام، سواء ممّن فُتنوا بهذه الدعوة الضالّة وانخرطوا في حَرْفِ مسار الأمة عن واجباتها الشرعية عن حُسن نيّة منهم؛ فقد ظنّوا أنّهم يسيرون في طريق الحقّ وهم في الباطل يحترقون، أو ممّن اكتوَوا بنارها وعانوا من تشغيبها ولم يجدوا تأصيلا جامعًا يأوون إليه يُبنى على هدايات الكتاب والسنّة وحكمة أهل الأثر والاتّباع.

والكتاب بعدُ غير محصورٍ في الردّ على هذا التوجّه، بل إنّ مفردات هذا التوجّه غير محصورة بهذه الفئة المقصودة بالنقد، فقد شهدت السنوات الأخيرة شيوعًا لهذه الأفكار في أوساط الشباب تحديدًا، بعد الإحباط من آفاق التغيير التي وعدتْ بها "ثوراتُ الربيع العربي" وفشل بعض الحركات الإسلامية الكبرى في تحقيق هذا التغيير ومواجهة الاستبداد، ممّا أدّى إلى شيوع العقائدية بصورتها القاصرة التي يعالجها الكتاب، التي ترجع بأصحابها إلى مفردات الجدل العقائدي التاريخية وتُعلي من أهميّتها، سواء جعلتْها فيصلا في تحليل الهزيمة أو لم تلتفت للشأن العام مطلقًا، ففي الحالتين يغرق الشباب في تبنّي مواقف عقائدية هي في حقيقتها مواقف "كلامية" تنتمي إلى جدل كلامي تاريخي أفرزتْه الخلافات التاريخية بين التوجّهات العقائدية المختلفة من أهل أثرٍ وأشاعرةٍ وماتريديةٍ ومعتزلةٍ وغيرها من الفرق العقائدية.

ومن خلال هذا الاشتغال العقائدي القاصر تضمحلّ أهمية القضايا الكبرى التي يقتضيها التوحيد والإيمان خصوصًا في عصرنا الحالي الذي أثخنتْ فيه حِرابُ الغُربة عن الدين والتفرّق والتمزّق وانتشار المذاهب اللادينية الهدّامة والأوضاع العلمانية المفروضة على الأمّة بالحديد والنّار، ويساهم الجدلُ العقائدي - لا حقيقة العقيدة نفسها – بمفرداته الكلامية التاريخية في زيادة تفريق مكوّنات الأمّة وتشتيت

جهودها، وفي صهر الشباب ضمن بوتقة صراع وهميّ، يجعل "الهامشيّ" مركزيّا ويُنحّي "المركزيّ" إلى الهامش.

ومن هنا يتبنّى الشباب خطابًا يجعل هذه المسائل الجدلية الهامشية قضايا أساسية هي في تصوّرهم من لُبّ الإيمان والتوحيد، مع أنّها في الحقيقة - كما سأبيّن في الكتاب - لا تعدو أكثر من أن تكون جدليّات كلامية حتّى لو لبستْ ثوب أهل الأثر وأصحاب الحديث، أمّا حقائق الإيمان والتوحيد كما هي في الكتاب والسنّة وما أجمع عليه أهل القرون المفضّلة الأولى فهي بعيدة عن التقوقع في مثل هذه المسائل، وأثرُها في السلوك العباديّ للإنسان وفاعليّته في الواقع أثرٌ لا يُقارن بالمسائل الجدلية التي يخوض فيها هؤلاء ويرفعون قيمتها ويوالون ويعادون عليها.

والكتاب يدعو إلى الانتباه لهذا التناول العقائدي القاصر، ويشير إلى مركزيّات إيمانية توحيدية أُغفلتْ في هذا الخطاب وينبغي على الأجيال الشابّة الانتباه إليها وبذل الجهود في سبيل إقامتها: كحاكمية الشريعة والتمكين لدين الله في الأرض، واجتماع أهل السنّة والنهي عن الفُرقة، وشمولية التوحيد؛ وعلى وجه الخصوص توحيد العبادة في أبواب الشريعة والتزكية، وعلاقة العقيدة بالشريعة وغير ذلك من المسائل المرتبطة بهذه الأبواب.

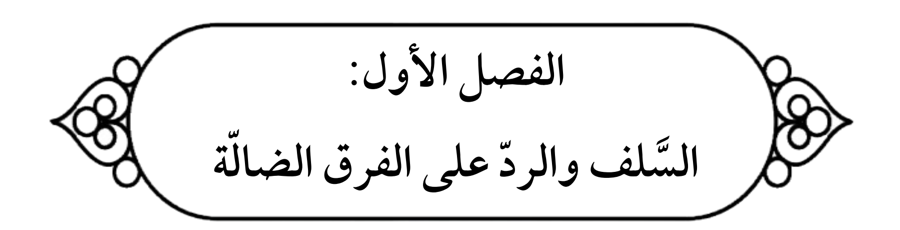
إنّ فشل الكثير من التيّارات الإسلامية المعاصرة في تحقيق هذه المركزيّات لا ينبغي أن يدعو الأجيال الجديدة إلى الانكفاء على سرديّات عقائدية تاريخية، سواء كانت سرديّات أهل الحديث وصراعهم مع الفرق المبتدعة من القرن الثاني والثالث والرابع، أو سرديّات الفرق العقائدية التاريخية المتأخّرة كالأشاعرة والماتريدية التي تحمل أيضًا الكثير من الجدل الكلامي البعيد تمامًا عن حقائق الإيمان والإسلام كما تتجلّى في الكتاب والسنّة.

وهذا لا يعني عدم احتواء تلك الكتابات، وخصوصا كتب السلف العقائدية المسندة، على فوائد وكنوز زاخرة، وصاحبُ هذه السطور يُعوّل كثيرا على تلك الكتب والمصادر في معالجة القضايا المعاصرة، وسيلاحظ ذلك من يقرأ هذا الكتاب وغيره. بل إنّ التمسّك بمناهج المتقدّمين الذين كانوا أقرب إلى عصر النبوة والصحابة رضوان الله عليهم هو حبل نجاة يُخرجنا من الكثير من الأنفاق المسدودة والألغام الفكرية التي تورّطت بها الأمّة خلال مسيرتها بعد دخول عناصر أجنبية - إغريقية وغيرها - على الفكر الإسلامي، أعاقتْ فاعليّة حقائق الإيمان والتوحيد، وورّثتْنا أطنانًا من الجدل الكلامي الذي نحن في غِنًى عنه.

إنّ الكتاب لا يدعو إلى الاستغناء عن هذه المذاهب العقائدية التاريخية بقدْر ما يدعو إلى التركيز على البناء الإيماني التوحيدي الذي يجمعها ويُشكّل عقيدة "السواد الأعظم" من الأمّة، والذي عليه تقوم حقائق الدين وفاعليّتها في واقع الأمّة وفي الآخرة، ذلك الواقع الذي يعيش غربة ثانية كما قال النبيّ ﷺ: **"بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَما بَدَأَ غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ"** (صحيح مسلم).

ولَئِنْ حمَل الكتابُ في ثناياه رؤى نقدية لبعض التوجّهات العقائدية والكلامية التاريخية، فإنّ قلْبَ صاحبه لا يحمل إلا الحبّ والخير لجميع مكوّنات أهل السُنّة، ويحاول أن يضع يده على مفاصل الفتنة العقائدية التي أدّت إلى الجدل المذموم والتعادي والتباغض بين هذه المكوّنات، ويدعو إلى إعادة ترتيب مفردات العقيدة بين "المتن" و"الهامش"، فلا يكون ما حقّه أن ينزويَ في الهامش - بل في رفوف التاريخ - مَتْنًا، ولا يُهَمَّش المتنُ الذي فيه نجاة الأمّة وحياتها ويمثّل حقائق الإيمان والتوحيد أصدق تمثيل.

شريف محمد جابر



الفصل الأول:
السَّلف والردّ على الفرق الضالّة

زعم أهلُ الفُرقة أنّ مسلكهم في الردّ على التوجّهات المعاصرة المنتسبة إلى أهل السنّة وغيرها هو من باب الردّ على الفرق الضالّة الذي مارسه السلف قديمًا، وهو من وظائف "الجرح والتعديل" الذي كان وظيفة شرعية مهمّة في علم الحديث وفي الدين عمومًا. وسأورد في هذا الفصل نقاطًا تبيّن فساد مقارنتهم وخطأ تصوّرهم لهذا السياق التاريخي وعوَج مسلكهم في هذا الباب.

(١)

نقول ابتداءً: إنّنا لا ننفي أهمية بيان صحيح العقائد والدعوة إلى التوحيد والردّ على الاتجاهات المنحرفة عن جادة التوحيد والسنّة، وهو من صلب اشتغالنا الذي مَنّ الله علينا به، وهؤلاء الدعاة الذين ينابزونهم العداء ويبدّعونهم هم في معظمهم من أئمة هذا العصر في منافحة الفرق المبتدعة والفرق الخارجة عن الإسلام: كالعلمانيين الذين يَفصِلون الدين عن الأوضاع الجماعية وفي صلبها السياسية، وكالمرجئة المعاصرين الذين يواطئون العلمانيين ويتنكّرون لأحد أركان توحيد العبادة، وهو "الحكم والطاعة"، ويدعون إلى طاعة الطغاة الذين يعطّلون شريعة الله ويُقِيمون شرائع أهل الكفر ويوالون أعداء الأمة، وكمنكري السنّة الذين يُبطلون حجّيتها ويعيدون فهم القرآن بأهوائهم، وكفرق الغلوّ التي تُوسّع مناطات التكفير بغير حقّ

وتستحلّ تكفير المسلمين بأدنى شبهة وتعتنق تصوّرات طفولية عن التمكين وإقامة الدين، وغيرهم من الفرق المعاصرة التي تشكّل دعواتها خطرا على الأمة. بل ومن هذا الباب، باب الردّ على الفرق الضالّة، يأتي هذا الكتاب ليعالج توجّها مغاليًا يؤدي إلى الفساد مع رفعه راية الإصلاح توهّما. فالمتلبّس بالردّ على هذه الفرق والتحذير منها بالأدلة المبنية على الكتاب والسنّة وآثار الصحابة لا يُقال عنه إنه أغفل هذا الباب.

إنّنا لا ننفي أهمية هذا الباب ضمن الدعوة إلى الإصلاح، ولا أحد يذمّ الردّ على الفرق الضالّة، بل هو من صميم الدعوة إلى الله، وقد قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ (الأنعام: ٥٥)، فبيان سبيل أهل الباطل ضروري لبيان الحقّ. وقد ردّ القرآن على مقولات المشركين العرب والنصارى واليهود، وكذلك ناظر الصحابةُ كعليّ بن أبي طالب وابن عباس الخوارجَ حين انحرفوا عن جادة السنّة، وناظر الأئمة كالشافعي وغيره بعض المبتدعة كحفص الفرد وبشر المريسي وغيرهما.

(٢)

ومع ذلك، إذا نظرنا إلى أبرز من ذكرنا من أئمّة السنّة الذين انشغلوا بالدعوة كابن عبّاس والشافعي على سبيل المثال، نتساءل: ما نسبة "الردّ على الفِرَق" من مضمون دعوتهما؟ الواقع أنّ الردّ كانت له نسبة ضئيلة، فالنسبة الأكبر كانت للبناء، وكذلك كان منهج القرآن، وقد انشغل ابن عباس بمشروعه الأبرز الذي دعا له به الحبيبُ ﷺ وحثّه عليه، وهو تأويل القرآن والفقه في الدين، ولهذا سمّي "ترجمان القرآن". وكذلك وجدنا الشافعي فقيهًا مشتغلا ببناء نظرية أصول الفقه على منهج

الأئمة الذين سبقوه وجمعها في كتاب **الرسالة** إلى جانب اشتغاله الفقهي في الفروع، وأما مناظراته فهي مناظرات قليلة أخبارها مبثوثة في الكتب، ولكنّها تشكّل نسبة ضئيلة من جملة جهده الدعوي، مع ما رويَ عنه أنّه كان يذمّ الإغراق في الكلام والجدل، رغم وجود تلك الفرق الضالة كالجَهمية والمُعطّلة في عصره.

(٣)

ثم إنّ الاستدلال بحالة التبديع والتكفير التي كانت مستشرية في القرنين الثاني والثالث الهجريّين ليس استدلالًا صحيحًا، فكما أنّ الكثير من أولئك الأئمة ليسوا محلّ استشهاد ومسلكهم بحدّ ذاته ليس حجّة شرعية، فكذلك الاستدلال بهذه الحالة ليس دليلا على صحّة مسلك جميع العلماء في تبديع غيرهم، وقد كُفِّر الكثير من العلماء الأفاضل أو بُدِّعوا لإشاعات كاذبة أو مقولات مخالفة لا تستلزم التكفير أو التبديع، أو لزلاتٍ تحتاج إلى حوار ونقاش وليس إلى تبديع وهجران ولجوء إلى السلطة لتبطش بالعلماء.

وما حال البخاري والنَّسائي والطبري وابن حبّان وغيرهم عنّا ببعيد. ولو أردتُ سرد أسماء العلماء الذين وُصموا من علماء آخرين - لا يُنسَبون إلى البدعة - بالابتداع والكفر لذُهِل القارئ من أهمية تلك الأسماء، فمنهم بعض أصحاب الكتب الستّة، ومنهم بعض أئمة الفقه والتفسير وغير ذلك. ورغم وجود الكثير من حالات التبديع والتكفير التي كانت على وجهٍ كبير من الحق، خصوصا في حالات الزنادقة والغلاة من الروافض ونفاة القدر وغيرهم، فإنّ الدارس الجادّ لا يجهل أنّ الأمّة في ذلك العصر كانت تعيش حالة غير سويّة من تبادل التبديع والتكفير، فمثل هذه الحالة لا تؤخذ دليلا على صحّة هذا المسلك بالطريقة التي يصفونها، بل كان من سيّئات

هذا المسلك وشيوعه ملاحقة الكثير من الأئمة الفضلاء، فمنهم من مات مطاردًا ومنهم من أُلزِمَ بيتَه.

(٤)

كما أنّ المعاصَرة تحجب الكثير من الإنصاف، وأقوال المعاصرين ببعضهم بعضًا ليست حجّة لنا، بل طَيّ حِدّة هذا العداء بعد زوال أسبابه والتأليف بين المسلمين الذين يجتمعون على قواعد التوحيد وثوابت الشرع أَحْرى، وهو الذي يُرضي الله عز وجل كما سيأتي بيانه بالأدلّة الشرعية. وفي محور هذا الصراع في تلك الحقبة كان الصراع بين "أهل الرأي" و"أهل الحديث"، ومن يقرأ مصنّفات أهل الرأي من العراق وبلاد خراسان وما وراء النهر، ثم يقرأ مصنّفات أهل الحديث يدرك أنّ الكثير من الخلاف مرجعه إلى هذه الخصومة التي اجتمعت مع المعاصرة وما تحجبه من حقيقة أنّ الخلاف في معظمه هو على مسائل ليست من أصول الدين والشرائع.

وقد تحرّيتُ قبل نحو عامين أو أكثر ملاحظة نموذج لأحد العلماء ممّن مرّوا معي في دراسةٍ كنتُ أعمل عليها، وهو أحد علماء أهل الرأي في بلاد ما وراء النهر، فقد هالني ما ذكره أحد أئمّة الجرح والتعديل في حقّ هذا العالِم من تجريح يصل إلى الوصف بالتجَهُّم والدعوة إلى البدع وبيع الخمر. ثم قرأتُ لعالِم آخر كان من أهل الإثبات الذين يردّون على الجَهمية والمعطّلة ويشتدّ على من يحلّلون الأشربة المحرّمة والحيَل، فوجدته يعظّم ذلك الرجل الذي كان شيخه. والفَرْقُ أنّ هذا الأخير كان قد لقي ذلك الإمام وتلمذ له، وأخذ عن أهل الرأي مع ميله لأهل الحديث، فكان حكمُه أصدق مع أنّه يخالف أهل الرأي في كثير من الأمور؛ وذلك

لأنّه لم يكن منتميا لأحد فريقَي الخصومة، أهل الرأي وأهل الحديث، وكان مع ذلك مخالِطًا لكليهما، فزال عنه حجاب خطير ساهم إلى حدّ كبير في تهويل المقالات وتضخيم أثرها وتشويهها في أحيانٍ كثيرة.

فليس كلّ ما صدر عن أئمة الجرح والتعديل في جرح بعض علماء أهل الرأي صحيح، والمسلم مأمور بالتحرّي وعدم الأخذ بالظنّ، ومقالة رجال في رجال آخرين بينهم خصومة إذ ينتمي كلّ منهم إلى فريق (أهل الحديث مقابل أهل الرأي) تحتاج إلى الكثير من الحذر والتحرّي؛ لأنّ كلام الخصوم من أهل العصر الواحد ببعضهم بعضا ليس بحدّ ذاته حجّةً في شيء، ولا ينبغي اتخاذه حجّة شرعية، فالحجّة الشرعية في أصول الفقه عند جميع المذاهب ليس من بينها تقليد العلماء في سلوكهم مع خصومهم من العلماء المخالفين لهم. ولهذا قلنا إنّ طيّ هذه الخصومات هو مسلك أهل العدل والحكمة، الذين يتّبعون هدايات الكتاب والسنّة وحكمة الأئمة من الصحابة رضوان الله عليهم.

(٥)

كما أنّ علينا الانتباه إلى أنّ مرور الزمن وارتفاع حجاب المعاصَرة والملابسات التي واكبت تلك الأحداث والمقالات، مع التوسّع في إمكان جمع مقالات الخصوم وتحقيق النظر فيها يجعلنا أكثر اطلاعا وقدرةً على الإنصاف من أولئك الأئمة الذين اشتعلتْ بينهم الخصومة، فليس كل إمام كفّر أو بدّع إمامًا آخر في مسألة فهو على صواب لأنّه إمام جليل مقتدى به، إذ لا ينبغي تجاهل الظرف الذي ألجأه إلى ذلك، وربّما كان تصوّره للمقولة مختلفًا عن تصوّر صاحبها لها.

وقد بلغ الحال ببعض الأئمة أن ألزموا الناس بإلزامات ليست في كتاب الله، فلأجل ما قالتْه الجَهمية من أنّ القرآن مخلوق ألزموا الناس بعدم الاكتفاء بقولهم "كلام الله"، بل يجب أن يقولوا "غير مخلوق" أيضا. وقد صدر هذا الكلام من أئمة كبار كالإمام أحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١ هـ) رحمه الله، والإمام أحمد غير معصوم في هذا ولا يجب أن يُتابع فيه، بل نتفهّم الحالة التي ألجأته إلى ذلك مع شيوع مقولة الجَهمية وتمكّنها بقوة السلطة، فكان الردُّ عنيفًا ومتضمّنا لهذه المقولة لمفارقة الجَهمية والتنصّل منهم. والإبقاء على هذه المقولة وهذا الإلزام حتى عصرنا هذا في متون العقيدة التي يدرسها أبناء المدرسة السلفية هو نوع من الغفلة عن كل هذا السياق التاريخي، ويتعارض مع أسس هذه المدرسة التي تتجنّب كل مقولة زائدة عمّا في بيان الكتاب والسنّة في حقّ الله عزّ وجلّ وكلامه سبحانه.

وقد امتُحن الإمام ابن حبّان البُسْتِيّ (٢٧٠-٣٥٤ هـ) رحمه الله لأنّه رفض إثبات الحدّ لله، ونَسَبه بعضهم من أجل ذلك إلى قلّة الديانة. وغالب الظنّ أنّ الإمام ابن حبّان رفض ذلك لأنّه وصفٌ ليس في الكتاب أو السنّة، ولهذا لم يجد الإلزام بهذا القول من السنّة. ولكنّ الجدل آنذاك كان مستعرًا، وردود الفعل على مقولات الجَهمية التعطيلية كانت شديدة وأنشأتْ مجموعة من المقولات والإلزامات التي ما أنزل الله بها من سلطان، والتي لا يُبنى عليها معنى عبادي.

ونحن ننظر الآن إلى هذه الخلافات والمقولات نظرة أشمل وأبعد عن الشحن العاطفي والملابسات التي واكبتها، ونقيسها بما ألزمنا الله تعالى به في الكتاب والسنّة بحيادية، فنجد أنّ تركها أولى، وأنّ استمرار امتحان الناس بها أو على الأقل الإلزام بها أو جعلها من أسباب معرفة الله ودينه هو ممّا ينبغي التخلّي عنه للمنصفين، فالشيء الوحيد الثابت على مرّ الدهور هو ما في كتاب الله عزّ وجلّ وسنّة رسوله ﷺ.

(٦)

ولـو تتبّعنـا العلمـاء الـذين يتّخـذهم هـؤلاء حجّـة في مقـولاتهم لوجـدناهم لا يفرّقون بين المتقدّمين من أهل القرون الثلاثة المفضّلة ومَن لاصق عهدَهم وأخذ عن آخرهم، الذين هم أهل الاتّباع حقّا عند جماهير أهل السنّة: كأئمّة الصحابة رضوان الله عليهم، وأئمّة التابعين كطاووس بـن كيسان (١٢-١٠٦ هـ) وسعيد بـن المسيّب (١٥-٩٤ هـ) والحسـن البصـري (٢١-١١٠ هـ) وعـامر الشّـعبي (٢١-١٠٠ هـ) وعطاء بن أبي رباح (٢٧-١١٤ هـ) ومحمد بـن سيرين (٣٢-١١٠ هـ) والقاسـم بـن محمد (٣٥-١٠٧ هـ) وسعيد بن جُبَيْر (٤٦-٩٥ هـ) وإبراهيم النخعي (٤٧-٩٦ ه) ومكحول الشّامي (توفي نحو ١١٢ هـ) وقتادة بن دعامة (٦١-١١٨ هـ)، وأئمّـة العلـم من بعدهم كجعفر بـن محمـد الصـادق (٨٠-١٤٨ هـ) وابـن جُـريج (٨٠-١٥٠ هـ) وعبد الرحمن الأوزاعي (٨٨-١٥٧ هـ) ومالك بن أنس (٩٣-١٧٩ هـ) والليـث بـن سـعد (٩٤-١٧٥ هـ) وسـفيان الثـوري (٩٧-١٦١ هـ) وعبـد العزيـز الماجشـون (ت١٦٤ هـ) وحمّاد بن زيـد (٩٨-١٧٩ هـ) والفضـيل بـن عيـاض (١٠٧-١٨٧ هـ) وسفيان بن عُيَيْنة (١٠٧-١٩٨ هـ) وعبد الله بن المبارك (١١٨-١٨١ هـ) ووكيـع بـن الجرّاح (١٢٩-١٩٧ هـ) ومحمد بن إدريس الشافعي (١٥٠-٢٠٤ هـ) والقاسـم بـن سلّام (١٥٧-٢٢٤ هـ) وأمثالهم.

أقول: إنّهم لـم يُفرّقـوا بـين هـؤلاء الأئمـة الـذين تقـدَّم ذكـرُهم وأمثـالهم، وبـين علماء متأخّرين جاؤوا بعدهم من القرن الثالث الهجري حتى القـرن الثـامن الهجـري ممّن لم يكونوا من أهل الاتّباع، وكانت لهم اختيارات عقائدية أكثر تفصيلا لـم تَـرِدْ في الكتاب والسنّة، ولم يَخُضْ فيها الصحابة رضوان الله عليهم ولا التابعون، ولـم يكونـوا

محلّ إجماع من أهل السنّة: كأبي بكر المروذي (ت ٢٧٥ هـ) وحرب بن إسماعيل الكرماني (ت ٢٨٠ هـ) وعثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠ هـ) وابن أبي عاصم (٢٠٦-٢٨٧ هـ) وعبد الله بن أحمد بن حنبل (٢١٣-٢٩٠ هـ) وأبي بكر بن خُزَيمة (٢٢٣-٣١١ هـ) وأبي بكر الخلّال (٢٣٥-٣١١ هـ) وأبي محمد البربهاري (ت٣٢٩) ومحمد بن الحسين الآجُرّي (٢٨٠-٣٦٠ هـ) وعمر بن أحمد بن شاهين (٢٨٧-٣٨٥ هـ) وابن بطّة العكبري (٣٠٤-٣٨٧ هـ) وأبي الحسن الدارَقُطْني (٣٠٦-٣٨٥ هـ) وأبي عبد الله بن مَنْدة (٣١٠-٣٩٥ هـ) وابن أبي زمنين (٣٢٤-٣٩٩ هـ) وهِبة الله اللالكائي (ت ٤١٨ هـ) وأبي نصر السِّجْزي (توفي نحو ٤٤٤ هـ) وأبي عثمان الصابوني (٣٧٣-٤٤٩ هـ) وأبي القاسم الأصبهاني (ت ٥٣٥ هـ) وابن تيمية الحرّاني (٦٦١-٧٢٨ هـ) وابن قيّم الجوزيّة (٦٩١-٧٥١ هـ) رحمهم الله جميعًا.

فالمجموعة الأولى كانوا محلّ قدوة لأهل السنّة في مختلف عصورهم، فهم الأئمة المقتدى بهم، وما أجمعوا عليه من مسائل الدين فهو المنقول من الينبوع الصافي، أي من الكتاب والسنّة وإجماع الصحابة رضوان الله عليهم. والمتقدّم منهم خير من اللاحق؛ لأنّه أقرب إلى عهد النبوة، قال عليه الصلاة والسلام: **"خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ"** (صحيح البخاري). وستجد علماء الإسلام في مختلف عصورهم ينقلون عنهم في كتبهم ويضعونهم في موضع الأئمّة المقتدى بهم.

أما المجموعة الأخرى فجُلّهم من المتأخّرين، غلب عليهم الصلاح والاتّباع، وفي كتبهم من الكنوز المسندة ما لا تجده عند غيرهم، ولكنْ كانت لهم اختيارات عقدية ومقولات في مسائل تفصيلية فيها إشكالات، لم يقل بها الأئمّة السابقون

المتّبَعون ممّن ذكرنا، حتى وإن نقلوا عنهم وتابعوهم في معظم ما كانوا عليه من أمر السنّة. والأحْرى الاجتماع على ما اجتمع عليه أولئك الكبار من الصحابة والتابعين ومَن تابعهم بإحسان من تلاميذهم الأعلام الذين تُلُقّوا من عموم أهل السنّة بالقبول، فهم أقرب إلى الأمر العتيق وأعلم بالسنّة، والاعتصام بما اجتمعوا عليه أسلم للديانة.

ويجدر هنا التنبيه إلى أمر، وهو أنّ بعض هؤلاء المتقدّمين كالثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وغيرهم ربّما يُروى عنه أشياء من هذه المسائل الخلافية التي ليست من أصول الدين، وربّما يَستدل مستدِلٌّ بهذا على أنّ المتأخّرين الذين ذكرناهم لا يخالفونهم. ولأجل ذلك ذكرتُ الضابط وهو "ما اجتمع عليه أولئك الكبار"، فما تفرّد به أحدهم أو مجموعة منهم فليس بملزم، كما أنّ هناك ضابطًا آخر، وهو أنّ الكلام هو عن مسائل الأصول من العقيدة، ومعظمُ تلك المسائل التي رويتْ عنهم هي في مقالات لأهل عصرهم وحكمهم عليها، أو في آراء فقهية أخذوا بها وفارقوا بها من يرَوْنهم من أهل البدعة، وهي مع ذلك ليست من القطعيّ الثابت الذي لا خلاف فيه.

ومن ذلك الاعتقاد الذي رُويَ عن سفيان الثوري رحمه الله، وهو الاعتقاد الذي كتبه لشُعيب بن حرب، فممّا جاء فيه: "يا شعيب بن حرب! لا ينفعك ما كتبتُ لك حتى لا تشهد لأحدٍ بجنّةٍ أو نارٍ إلا للعشرة الذين شهدَ لهم رسول الله ﷺ وكلّهم من قريش".[1] ومن المعلوم أنّ الشهادة بالجنّة قد ثبتت عن النبيّ ﷺ لغير هؤلاء العشرة، فالمسألة ليست قطعية كما أنّها ليست من أصول الاعتقاد. ومن ذلك قوله: "يا شعيب بن حرب! ولا ينفعك ما كتبت لك حتّى يكون إخفاءُ بسم الله الرحمن

---

(١) انظر: عادل آل حمدان، **الجامع في عقائد ورسائل أهل السنّة والأثر** (الرياض: دار المنهج الأول للنشر، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م)، ١١٤.

الرحيم في الصلاة أفضل عندك من أن تجهر بها".[1] وهذه أيضا ليست من أصول الاعتقاد، كما أنّه يخالفه فيها بعض أئمة السنّة.

والخلاصة أنّ هذه المسائل كانت ممّا يميّز بعض أهل البدع في عصر أولئك الأئمة كالثوري وغيره، فأراد أولئك الأئمة فَرْز أهل السنّة عنهم، فهي ابنة خصومات عصرها كما ذكرنا سابقًا وليست من العقائد الثابتة التي يجب على كل مسلم في كل عصر اتّباعها، كما أنّها ليست من المُجمَع عليه بينهم، فلا قيمة للاستشهاد بها في هذا الباب.

ومِن أبرز ما فارق به أولئك المتأخّرون الأئمةَ المتّبعين أنّهم ذكروا مقولات زائدة عمّا نطقتْ به نصوص الكتاب والسنّة، كقولهم "إننا نثبت صفة اليد والعين الوجه على الحقيقة"، أو خوضهم في دلالة المطابقة والتضمّن واللزوم التي ولّدها المناطقة المسلمون، أو في مسألة التسلسل والحوادث، أو تأليفهم مصنّفات في الحدّ والحرف والصوت وغير ذلك، فهذه العبارات والأساليب والمفاهيم لم يقل بها أولئك الأئمة المتّبَعون، ولا وردتْ قبلهم في نصوص الكتاب والسنّة ولا في كلام الصحابة رضوان الله عليهم، بل أثبتوا الصفات التي جاءت في سياق الآيات دون عزلها وصياغتها في عبارات محدَثة ودون قولهم "نثبت الصفة على الحقيقة"، فهذا إلزام بمقولات لا تلْزَم في الدين، وقد أكمل الله عزّ وجلّ دينه ولم يُلزمنا سبحانه بمثل هذه المقولات ولا رسولُه ﷺ، فلا إلزام بها.

وقد فارقوا المتقدّمين أيضا في استخدام أحاديث جاءت في معانٍ ومقاصد واضحة وجعلوها في أبواب ليست مقصودة في خطاب الحديث، كأنْ يكون الحديث

(١) ن.م.، ١١٥.

في الحثّ على الصَّدَقة فيُجعل في باب إثبات صفة اليمين على الحقيقة، وهذا مسلك غريب عن أساليب العرب في فهم الخطاب وعن مسلك السلف من الصحابة والتابعين كما سيأتي بيانه.

كما أنّهم فارقوا المتقدّمين بالتوسّع في استعمال الروايات لإثبات الصفات، حتى أدّاهم ذلك إلى الاعتماد على الكثير من الروايات الضعيفة بل والموضوعة أحيانا، والله عزّ وجلّ قد وصف نفسه في كتابه وفي الثابت عن رسوله ﷺ بما أغنى عن هذه الجهود التي وإنْ كان منطلقها الردّ على الجَهْمية والمُعطّلة، ولكنّها ولّدت من الشبهات والإشكاليات أكثر ممّا نصرت مذهب السنّة. ولا يُجدي في ذلك أن يُقال إنّ هذه الروايات الضعيفة أو الموضوعة جاءت لتقرير أمرٍ مقرَّرٍ في نصوص الكتاب وفي السنّة الصحيحة، فهذا غير دقيق؛ لأنّ بعض هذه النصوص جاء بأوصاف ومضامين زائدة على ما في الثابت الصحيح، ولأنّ الحديث عن الله وصفاته وأفعاله سبحانه حديث يستوجب الرهبة والإجلال والتعظيم، ولا يستقيم مع هذا ذلك التهاونُ في إدراج الروايات الواهية والموضوعة. ومنهج المتقدّمين من الأئمّة المتّبعين الذين لم يخوضوا كلّ هذا الخوض أسلمُ وأحكمُ والله أعلم.

(٧)

وأمرٌ آخر أغفلوه وغالوا فيه، وهو أنّ الفِرَق التي كان الأئمة يغلظون لها بالقول كالقَدَرية والجَهْمية والمُعطّلة لم تكن مطابقة لما عليه المذاهب العقائدية التي اندرجت ضمن مذهب أهل السنّة منذ قرون طويلة وحتى يومنا هذا، كالأشعرية والماتريدية، فالزعم بأنّ الأشعرية جَهمية هكذا بإطلاق فيه افتراء وحياد عن الحقّ،

كما أنّ الوصم بالتجهّم ليس شرعًا منزلًا حتى يكون فيصلا في معرفة الحقّ. فحتى لـو خولفوا في تأويل بعض الصفات، فهم لا ينفون جميع الصفات كالجَهمية، بل كثيرٌ منهم يثبت تلك الصفات التي ثار الجدل حولها كما جاءت في النصوص ولكنْ لا يقول فيها بمقالة بعض علماء أهل الحديث، فالخلاف معهم ليس في إثبات الصفة بل في تفسيرها، وما خولفوا فيه في القدَر كالكسب ليس كمذهب القدَرية الذين نسبوا الجهلَ إلى الله سبحانه وتعالى وجعلوا العبيد خالقين لأفعالهم من دون الله، وكذلك الخلاف معهم في الإيمان، ليس كالخلاف مع الجهمية كما سيأتي بيانه.

ونحن وإنْ نسبناهم إلى التأثّر بنُظم تفكير غير إسلامية بعد نشأة علم الكلام وخوضهم فيه واختلاط مباحثه بمباحث الفلسفة الإغريقية مما دفعهم إلى توهّم الحاجة إلى تحرّزات لا حاجة إليها فلجأوا إلى التأويل، فإنّ هذا التأثُّر الذي نرفضه لم يأتِ بالبطلان على أسس عقائدهم وإيمانهم التي تكفل لهم حقوقَ الأخوّة الإسلامية، فهم يؤمنون بأسس العقائد التي جاء بها الكتاب والسنّة، وكلُّ ما وصف الله به نفسه من أسمائه وصفاته العُلى في الكتاب يؤمنون به كسائر المسلمين المتّبعين للسنّة والمتمسّكين بما أجمع عليه الأصحاب رضوان الله عليهم. بل كانوا من المدافعين الأشدّاء عن إثبات الصفات في مواجهة الجهمية والمعطّلة وإثبات القدر في وجه نفاته.

كما أنّ علينا الإقرار بأنّ ما يسمّى في كتب العقائد الحادثة إثبات صفة الإتيان والمجيء والنزول والاستواء واليد والوجه لم يكن يومًا بصياغته تلك من العلوم التي كُلّفتْ بها الأمّة، ولا من أسس العقائد التي تجعل من المسلم مسلمًا وتمثّل مضمون التوحيد، التي لا يكون مؤمنًا مَن تنكّبَ عنها. بل إنّ القدْر الواجب من المعرفة المبنية

على إيراد هذه الأفعال والأسماء في سياقاتها القرآنية وفي السنّة الشريفة متّفق عليه بين المسلمين وخصوصا منهم أهل السنّة، فقد حملتْ هذه الألفاظ – ضمن سياقاتها غير معزولة عنها - المعاني الجليلة التي تملأ القلب جلالا وخوفا وخشية وحبّا وعبودةً لله الخالق الحيّ. ولم يكن صحابة رسول الله ﷺ يتوقّفون عند هذه الألفاظ لا تأوّلا ولا تفويضًا ولا ليقولوا: نثبت صفة اليد أو الإتيان أو النزول وأشباه هذه المقولات، ولذلك فإنّ الخوض في ذلك على أي وجهٍ كان هو خوض فيما ليس من الإيمان الذي كلّف اللهُ تعالى به المسلمين.

إنّ الناظر في عقائد مذاهب علماء المسلمين من أهل السنّة خصوصًا سيجد المشترك المتفق عليه بينهم أكبر وأعظم من تلك الخلافات الحادثة، وهذا المتفق عليه ليس مجرّد ما اتفقوا عليه في عصر دون عصر، بل يمثّل صُلبَ العقيدة وجُمَلَها الثابتة وحقائقها التي تكشف معالم الدين وتشيد بنيانه، وهو الذي جاء في القرآن والسنّة الثابتة. وسنذكر في هذه الرسالة في فصلٍ قادم بإذن الله نموذجًا لكتاب مختصر في بيان العقائد المتفق عليها بين مذاهب المسلمين، وقد اعتمد مُصنِّفه على صياغات القرآن والسنّة، فمنها يقبس وعليها يُعوّل، فإذا به يَخرج بعقيدة سهلة غضّة، تجمع الأمّة وتلمّ شتاتها وتكشف عن سوء صنيع أولئك الذين يُضخّمون المسائل الخلافية ليركبوا سيف التبديع والتفريق والتنفير!

(٨)

وقد فرّق أئمّةُ السلف قديمًا بين أهل البدع الذين أغلظوا لهم بالقول وبدّعوهم وعادوهم وكفّروهم في أحيان كثيرة كالقدَرية نفاة القدر والجَهمية نفاة الصفات والقائلين إنّ الإيمان معرفة، وبين مذاهب اختلفوا معها من أهل السنّة. وليس كلّ من

وجّهوا له النقد أو اختلفوا معه واشتدّت خصومتهم معه في الفقه ومسائل الاعتقاد وصنّفوا في الردّ عليه فهو في منزلة هذه الفِرَق البدعية.

والحاذق المُلمّ بكلام السلف، الذي لا ينتقي النقود ويصنع منها جبلا للإدانة متجاهلا طبيعة تلك الخلافات ومتجاهلا الأقوال المادحة للمخالفين من غير المبتدعة؛ هو الذي يدرك هذا الباب جيّدا، فيعرف - من جهةٍ - الخصومةَ التي نفخت فيها المعاصَرةُ والخلافُ في مسالكِ أصول الفقه وفي وجهاتِ النظر والألفاظِ مع اتفاق المضمون كالتي كانت مع أهل الرأي وإمامهم أبي حنيفة (٨٠-١٥٠ هـ) رحمه الله، ويعرف - من جهةٍ أخرى - الخصومةَ التي هي إخراجٌ من السنّة أو الملّة، كالخصومة مع القدَرية والجَهمية والروافض.

ولو نظرنا مثلا في **كتاب الإيمان** لأبي عبيد القاسم بن سلّام (١٥٧-٢٢٤ هـ)، الذي يعالج فيه هذه القضية الجوهرية في العقائد، سنجده يقول في مفتتح كتابه عن الاختلاف في تعريف الإيمان:

"اعلم رحمك الله أنّ أهل العلم والعناية بالدين افترقوا في هذا الأمر فرقتين: فقالت إحداهما: الإيمان بالإخلاص لله بالقلوب وشهادة الألسنة وعمل الجوارح. وقالت الفرقة الأخرى: بل الإيمان بالقلوب والألسنة، فأمّا الأعمال فإنّما هي تقوى وبرّ، وليست من الإيمان. وإنّا نظرنا في اختلاف الطائفتين، فوجدنا الكتاب والسنّة يصدّقان الطائفة التي جعلت الإيمان بالنيّة والقول والعمل جميعًا، وينفيان ما قالت الأخرى".[1]

---

(١) أبو عبيد القاسم بن سلام، **كتاب الإيمان**، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م)، ٩-١٠.

ورغم أنّ أبا عبيد رحمه الله يُرجّح قول الفرقة الأولى، فهو يقرّ أنّ كلا القولين صدر عن "أهل العلم والعناية بالدين" ولا يبدّع أصحابه، بل يحفظ لهم مقامهم. ولو نظرنا في التراث الإسلامي وسألنا أنفسنا من هي تلك الفرقة التي قالت إنّ الإيمان بالقلوب والألسنة؟ سنجد أنّها كانت بشكل أساسي أهل الرأي، وعلى رأسها الإمام أبو حنيفة رحمه الله. فقد جاء في كتاب **العالم والمتعلّم** الذي يرويه أبو مقاتل السمرقندي (ت ٢٠٨ هـ) أنّ أبا حنيفة حين سئل عن تفسير الإيمان قال: "الإيمان هو التصديق والمعرفة واليقين والإقرار والإسلام"،[١] ويقول في موضع سابق مناقشًا من جعلوا الأعمال من الإيمان: "وقال تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ (إبراهيم: ٣١)، وقال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ ﴾ (البقرة: ١٧٨)، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ ﴾ (الأحزاب: ٤١)، وأشباه هذا، فلو كانت هذه الفرائض هي الإيمان لم يسمّهم مؤمنين حتى يعملوا بها، وقد فصل الله تعالى الإيمان من العمل فقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾".[٢] وقال أبو حنيفة في **وصيّته** المشهورة: "الإيمان إقرار باللسان وتصديق بالجنان".[٣] وهذا مشهور عند الأحناف أنّ الإيمان عندهم هو التصديق والإقرار، أي بالقلوب والألسنة كما قال أبو عبيد القاسم بن سلّام في كتابه، وجعلهم مع ذلك من أهل العلم والعناية بالدين.

---

(١) أبو حنيفة النعمان، **العالم والمتعلّم رواية أبي مقاتل عن أبي حنيفة ويليه رسالة أبي حنيفة إلى عثمان البتّي ثم الفقه الأبسط رواية أبي مطيع**، تحقيق: محمد زاهد الكوثري (القاهرة: مطبعة الأنوار، ١٣٦٨ هـ)، ١٣.

(٢) ن.م.، ١٢.

(٣) أكمل الدين البابرتي، **شرح وصية الإمام أبي حنيفة**، تحقيق: محمد صبحي العايدي وحمزة محمد البكري (عمّان: دار الفتح، ٢٠٠٩)، ٥٠.

وممّا يؤكّد ذلك أنّنا لو تابعنا قراءة كتاب أبي عبيد رحمه الله سنجده يعقد بابا في "مَن جعل الإيمانَ المعرفةَ بالقلب وإنْ لم يكن عمل"، وقال فيه: "قد ذكرنا ما كان من مفارقة القوم إيّانا في أنّ العمل من الإيمان، وعلى أنّهم وإنْ كانوا لنا مفارقين، فإنّهم ذهبوا إلى مذهب قد يقع الغلط في مثله. ثم حدثتْ فرقة ثالثة شذّت عن الطائفتين جميعًا، ليست من أهل العلم ولا الدين، فقالوا: الإيمان معرفة بالقلوب بالله وحده، وإنْ لم يكن هناك قول ولا عمل! وهذا منسلخ عندنا من قول أهل الملل الحنفية[١] لمعارضته لكلام الله ورسوله ﷺ بالردّ والتكذيب".[٢] ثم فنّد قولهم هذا بعدّة آيات من كتاب الله تعالى وبحديث رسول الله ﷺ، وأغلظ لهم بالقول، فليُرجع إلى كلامه.[٣]

وواضحٌ من كلام أبي عبيد أنّه يفرّق تفريقًا واضحًا بين مَن جعل الإيمان التصديقَ والإقرارَ وبين من قَصَره على المعرفة فحسب؛ فالفرقة الأولى يجعل الخلاف معها خلافا بين أهل العلم ولا يبدّعها، وهم أهل الرأي؛ والفرقة الثانية - وهي الجَهمية - يُخرجها من أهل العلم والدين، ويشنّع عليها تشنيعًا كبيرا. بل نجد إمام أهل الرأي أبا حنيفة رحمه الله يوافقه في ذلك، فيقول في وصيّته الشهيرة: "والإقرار وحده لا يكون إيمانًا، لأنّه لو كان إيمانًا لكان المنافقون كلّهم مؤمنين، وكذلك المعرفة وحدها لا تكون إيمانًا، لأنّها لو كانت إيمانًا لكان أهل الكتاب كلّهم مؤمنين".[٤]

---

(١) هكذا في المطبوع، وأظنّها: الحنيفية.

(٢) أبو عبيد القاسم بن سلام، **كتاب الإيمان**، ٣١.

(٣) ن.م.، ٣١-٣٢.

(٤) أكمل الدين البابرتي، **شرح وصية الإمام أبي حنيفة**، ٥٩-٦٠.

ومن هنا فإنّ جَعْل أهل الرأي وإمامهم بمنزلة الجَهمية والتغليط لهم بالقول وإخراجهم من أهل السنّة ومعاملتهم معاملة الجَهمية لم يكن مسلك السلف، وحتى لو اشتد بعض السلف في نقدهم فهو راجع إلى ما ذكرنا سابقا في هذا الفصل، وليس راجعًا إلى كونهم من أهل الابتداع في أصول كلّية من الدين، كالجَهمية والقدَرية.

(٩)

ومن الأمثلة الأخرى على جهلهم بطبيعة الخلاف بين أهل الحديث وبين بعض مكوّنات أهل السنّة، والذي لم يكن كخلاف أهل السنّة مع الجَهمية والقدَرية وأشباههم، أنّهم يُكفّرون بعض أئمّة أهل السنّة المخالفين لهم عبر العصور بغير وجه حقّ، قياسًا على ما فعله بعض أئمّة السلف مع الجَهمية والقدَرية، وهو قياس فاسد كما بينّا وكما سنؤكّد بعد قليل. وتجد بعضهم يخوض في علماء قد تأكّدت إمامتهم وتمسُّكهم بالسنّة وباتوا من أعلام هذا الدين وأعلام السنّة عبر العصور، كالإمام يحيى بن شرف النووي رحمه الله (٦٣١-٦٧٦ هـ) على سبيل المثال. فلن تجد هؤلاء يتورّعون عن تبديعه أو تكفيره أو حتى الخوض في ذلك ومناقشته.

وكثير من الدعاة وأهل الديانة لا يقبل أساسا فكرة مناقشة كفر إمام كالنووي من عدمه، ويعتبر أنّ مجرّد الطعن فيه أو تبديعه أو تكفيره أو الاقتراب من ذلك يدلّ على غلوّ القائل وجهله، فلا يدخل معه في الأدلّة والحجج. وهذا يعكس فطنةً غابت عن أهل الفُرقة هؤلاء، الذين يتندّرون بأمثال هذه الردود ويصمونها بالعاطفية، وليس ذلك لأنّهم أهل أدلّة وحجج كما يزعمون، بل لأنّهم أهل جهل وغفلة كما سيتبيّن معنا.

فلم يدرك هؤلاء أنّ إمامة النووي رحمه الله وانتسابَه للسنّة وولايته للمؤمنين وولاية المؤمنين له قد تأكّدت بمسالك قطعية مبنية على حقائق الإيمان والإسلام التي جاءت في الكتاب والسنّة، وعلى تلقّيه بالقبول من عموم أهل السنّة والجماعة، وعلى انتشار ذكره مقرونًا بالعلم والصلاح في أوساط الأمّة منذ قرون طويلة، وتلقّي كتبه بالقبول مثل **شرح صحيح مسلم** و**رياض الصالحين** و**الأذكار** وغيرها.

ما يفعله هؤلاء أنّهم يغفلون عن جميع قواطع الإسلام التي بها يتعلّق الإيمان والكفر، ويتطرّقون إلى مسائل حادثة ثار الجدل حولها في الأمة بعد أكثر من قرن من البعثة النبوية، وتحديدًا مسائل الصفات وما بني عليها من مقولات زائدة على ما في الكتاب والسنّة.

فما نعرفه عن الإمام النووي أنّه أحد أعلام هذه الأمّة الإسلامية، أي الأمّة الموحّدة التي تشهد بأن لا إله إلا الله وأنّ محمّدًا رسول الله، فهو يحبّ الله عزّ وجلّ ورسوله ﷺ ويوالي أمّة الإسلام، ويعمل بشرائع الإسلام ويدعو إلى التزامها وإلى التمسّك بالسنّة، ويُكفّر مَن يردُّ الشرائع ويرفضها أو مَن يُنكر معلومًا من الدين بالضرورة.

وما علمنا عن الرجل أنّه أنكر معلومًا من الدين بالضرورة من العقائد أو الشرائع، بل كان داعيًا إلى دين الله باثًّا لشريعته وذكره في الآفاق، ومن يطّلع على كتابه **الأذكار** على سبيل المثال ويتصفّحه يدرك أنّه أمام مُسلمٍ مُوَحّدٍ له حظّ عظيم من معرفة الله وحبّه وتعظيمه ومعرفة السنن النبوية والتمسّك بها والدعوة إلى العمل بها. فكيف يستحلّ مسلمٌ أن يتطرّق بالتكفير لمثل هذا الإمام المسلم؟!

ما يفعله هؤلاء أنّهم يتجاهلون كل هذه الحقائق التي تثبت إسلامه وتثبت له حقوق المسلمين من ولايةٍ ونصرةٍ وأُخوّةٍ وتراحمٍ وغير ذلك، ويبنون أحكامهم على مسائل الجدل العقائدي في الأمور التي ثار حولها الخلاف كمسائل الصفات. فلا يكفي عندهم أن يُثبت النووي مثلا العلوَّ لله العزيز على نحوٍ يليق بجلاله سبحانه، ويؤمن قبل ذلك بالآيات التي تذكر العلوّ، ويعمل بمقتضاها التعبّدي المطلوب من الإنسان من تعظيم وخشوع ورهبة وخوف وخضوع (وهذا هو القطعيّ في ذِكْر هذه الصفة)، بل يزعمون أنّه يُعطّل معناها لأنّه ينفي الجهة، مع العلم أنّ الكلام عن الجهة - إثباتًا ونفيًا - هو كلام مُحدَثٌ لم يكن يومًا من حقائق الإيمان والإسلام التي جاء بها الكتاب والسنّة وأجمع عليها الصحابة رضوان الله عليهم.

فالحاصل أنّهم تركوا المضمون القطعيَّ المتحقق للرجل في هذه الجزئية (الإيمان بصفة العلوّ لله سبحانه) وغيرها، والذي تترتّب عليه المعرفةُ الإنسانية ومقتضاها التعبّدي، وتناولوا مذهبه الكلامي الذي أخطأ فيه، وهو تنزيه الله عن التجسّم والانتقال والتحيّز في جهةٍ كما ذكرَ رحمه الله في **شرحه على صحيح مسلم**.[١]

وقِسْ على ذلك سائر المسائل كالنزول والضحك والإتيان والمجيء واليمين والعين واليد وسائر الصفات والأفعال. فكل آية أو حديث تَرِد فيها هذه الألفاظ لها معنى معيّن، وهو التذكير أو التكليف أو الخطاب المقصود منها، ولهذا المعنى مقتضى تعبّدي، وهم متّفقون على هذا المعنى والمقتضى التعبّدي مع النووي، بدءًا من الإيمان بالآيات أو الأحاديث، وصولا إلى دلالاتها التعبّدية الواقعية في القلوب والسلوك.

---

(١) يحيى بن شرف النووي، **صحيح مسلم بشرح النووي**، د.ت. (الرياض: مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ٣: ٢٤-٢٥.

وليس الحديث هنا عن زُهدٍ وأَخلاقٍ وشهرةٍ فحسب هي التي تمنع من تكفير الإمام النووي رحمه الله وأمثاله من الأئمّة الأعلام كما يحاول المموّهون أن يموّهوا، بل الحديث تحديدًا عن دخولٍ في التوحيد وعملٍ بمقتضياته من الشرائع وولاءٍ لله عزّ وجلّ ولرسوله ﷺ وللمؤمنين، مع تلقّيه بالقبول من سواد أهل السنّة، تلك الأمّة التي لم تنقطع على مرّ الزمان منذ البعثة النبوية، فهذا أحد المعايير التي يُشاد من خلالها بالعالِم أو يتمّ إسقاطه.

فأمثال غيلان الدمشقي (ت ١٠٦ هـ) والجَهم بن صفوان (٧٨-١٢٨ هـ) والحسين بن منصور الحلّاج (٢٤٤-٣٠٩ هـ) على سبيل المثال قد سقطوا ليس فقط بسقوط مقولاتهم من جهة الاستدلال، بل كذلك لعدم تلقّي عموم علماء الأمّة لهم بالقبول، فقد خالفوا معلوماتٍ من الدين بالضرورة، وهذا التلقّي بالقبول ليس مجرّد شهرة عبثية كشهرة الناس اليوم في مجالات الترفيه وأمثالها، بل له قيمته المعتبرة في دين الله.

وقد شاء الله أن يبارك في أعمال الإمام النووي، وأن تنتشر كتبه في بيوت المسلمين من أهل السنّة ومساجدهم على مدى القرون، فلا يكاد يخلو مسجد أو منزل من كتاب له، فانظر إلى هذا القبول الذي كتبه الله لهذا الإمام السُنّي الفاضل، بل هو قبول غير مرتبط بفرقة من الفرق العقائدية كالأشعرية أو الماتريدية أو غير ذلك، فسواد المسلمين لا يعرفون عنه سوى أنّه أحد أئمّة المسلمين من أهل السنّة، ويدعون له بالخير لِما شرحه من سنن المصطفى ﷺ، ولِما بيّنه من فضائل الأعمال والأخلاق، ولِما علّمهم من الأذكار المأثورة التي يتعبّدون الله بها. ومع ذلك فهذا القبول العام للإمام النووي رحمه الله في الأمّة لا يمنع من وقوعه في أخطاء في بعض

المسائل كما أسلفنا، ولا يمنع من نقده وبيان الأخطاء التي وقع فيها، لكنْ دون إسقاطه وتبديعه.

وأنا أعتذر أخيرا عن إقحام اسم كاسم الإمام النووي رحمه الله في سياق تكفيره من عدمه، فهو أَجَلُّ من ذلك، ولكنّي احتجتُ إلى هذا المثال لتوضيح عُمق الجهل الذي يغطّ به هؤلاء وهم يحسبون أنّهم يحسنون صنعًا، أو بأنّهم أهل فطنة واستدلال والآخرون أهل عاطفة وتقليد. فالأمر ليس كذلك، بل يغلب على هذا التوجّه السطحية وإغفال الأسس والقواعد وقطعيات الإيمان والإسلام على حساب تضخيم الهوامش والخلافيات، فيستحلّون إسقاط أئمّة أهل السنّة لاعتناقهم آراء تفصيلية في مسائل حادثة دون الإخلال بأصول العقائد والشرائع التي جاء بها الكتاب والسنّة، وهي آراء تحتمل الخلاف والتغليط دون تبديع أو تكفير كما فعل أبو عبيد القاسم بن سلّام مع مَن أخرجَ العمل من مُسمّى الإيمان وجعل الإيمان هو التصديق والإقرار، فلم يعتبرهم مبتدعة ولم يُخرجهم من الملّة، بل اكتفى بمناقشتهم وتغليطهم بالأدلّة، مع حفظ مقامهم باعتبارهم من "أهل العلم والعناية بالدين" كما تَقدَّم.

(١٠)

وهذا الذي يريد محاكاة معارك أئمة السلف ضدّ القدَرية والجَهمية والمُعطّلة كما أنّه لا يفرّق بين مقولات تلك الفرق ومقولات بعض المذاهب العقدية المعاصرة المنتسبة إلى أهل السنّة، فيظلم هذه الأخيرة بجعلها كالأولى؛ فهو كذلك لا يفرّق بين أحوال أئمة السلف وأحوالنا المعاصرة، وهي فروق ينبني عليها اختلاف في الخطاب الدعوي.

فالذي كان في عهد الخلافة الأموية والعبّاسية مع تمكّن المسلمين واتّساع دولتهم وغلبة السنّة المحضة وسنّة أهل الاتّباع على السواد الأعظم من الأمّة، ليس كالذي يعيش في عصور ضياع ملك المسلمين وهوانهم على الأمم وغرق بلادهم بالاحتلال والفساد والحكم بشرائع الجاهلية والتبعية والتخلف، مع شيوع مذاهب العلمانية والليبرالية والإرجاء على نطاق واسع.

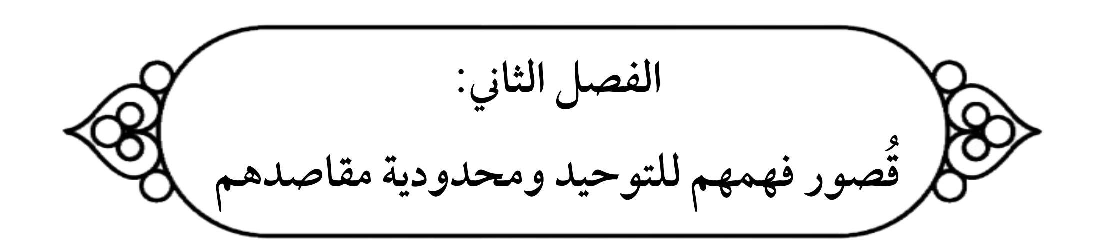
فالأوّل يرى مقولات القدَرية والجَهمية (وهي أشدّ من مقولات المعاصرين المخالفين من المنتسبين إلى أهل السنّة) في بلاد المسلمين التي يغلب عليها اتّباع السنن مقولاتٍ شديدةَ الفُحش وتستحقّ الإنكار الشديد قبل استفحال أمرها. والآخر وجد غلبة الصلاح والسنّة على أولئك الذين يوصفون بالابتداع والتجهُّم، وإنّما قصارى ما فعلوه أنّهم عمدوا إلى ألفاظ في آيات وأحاديث فأوّلوها مخافة التشبيه، ولكنّهم يؤمنون بالصفات المذكورة في الكتاب والسنّة ويعظّمونها ويعيشون معانيها بقلوب تحبّ الله عزّ وجلّ ورسوله ﷺ، وهم مع ذلك من خيرة أهل الأرض بعد امتلائها بالكفر والبدعة والفساد والخروج الواسع عن الدين في مختلف مجالات الحياة، بل من حماة الدين والدعاة إليه على تفاوت بينهم، فكيف يُمارَس معهم ما مورس مع الجَهمية والقَدَرية رغم كل هذه الفوارق في المقولات وفي التمكين وفي ظروف الأمة وما يحيط بها وغير ذلك من الاختلافات؟!

وإنّما أردت أن أُثبت في هذه النقطة جهلهم العظيم بتلك الفوارق وأمثالها وأثرها في سياسة الخلْق سواء من جهة أصحاب السلطة أو أصحاب الدعوة، وهو ما يجعلهم غير مؤهّلين للحكم على الناس وغير جديرين باستحضار التاريخ وفي تولّي مهمّة الردّ على الفِرَق. فأمّا التفصيل فسيأتي في فصلٍ قادم بإذن الله.

❋ ❋ ❋ ❋

وهكذا، ظهر لنا في هذه النقاط مدى انحراف هذه الفرقة المغالية في باب الردّ على الفِرق، وكيف أنّها تنتحل شيئا لا تدرك أغواره وضوابطه، وأسسه وخلفياته، فتخبط فيه خبط عشواء، وتنشر الأذى على المسلمين بدلا من الإصلاح الذي سنحاول بيان سُبله في هذا الكتاب بإذن الله. أمّا ما سنعالجه في الفصل القادم فهو بيان لأبرز جذور انحرافهم هذا، وهو قصور فهمهم للعقيدة والتوحيد ومحدودية مقاصدهم، فمِن ها هنا أُتِيَ القوم.

❊ ❊ ❊ ❊



إنّك حين تبحث عن مفهوم هؤلاء عن التوحيد والعقيدة ستجده في معظمه مفهومًا قاصرًا، يرتكز على مجموعة من العبارات والقوالب المحفوظة التي يتوارثونها، فكأنّ التوحيد مجموعة من الاعتقادات الذهنية التي غايتها تحديد ما يجب اعتقاده وقوله في حقّ الله عزّ وجلّ والقرآن وسائر الغيبيّات وما أُلحق من قضايا فقهية بكتب العقائد.

ولو فتّشت عن أسباب ذلك ستجد أنّهم جعلوا معتمَدهم في دراسة التوحيد والعقيدة في المقام الأول كتبًا كتبها أصحابها للردّ على أصحاب التوجّهات الأخرى، إمّا إثباتًا لمعتقدهم في هذه المسائل التي ثار حولها الجدل بعبارة جافّة مختصرة، أو تقديما للردود على أصحاب التوجّهات والفِرق الأخرى. وهذا ما جعل طبيعة هذا الطرح العقدي تتّسم بالجدلية والجفاف والقصور عن استيفاء معاني التوحيد الشاملة كما جاءت في كتاب الله تعالى وسنّة رسوله ﷺ.

وهم يرون أنّ ما يخوضون فيه من مسائل الخلاف العقدي التاريخية هذه هو "أصول الدين"، وأنّ من يدعو إلى تجنّبها لمصلحة الأمة فهو يدعو إلى التنازل عن بيان أصول الدين لأجل مصالح البشر الدنيوية، ويرونه مقصّرا في بيان تفاصيل العقيدة حين يدعو إلى الاكتفاء بجُمَل القرآن والسنّة الثابتة. فجعلوا من يعتقد

الاكتفاء بما جاء في الكتاب والسنّة من التوحيد مخطئا في ذلك، مع أنّ هذا هو معتقد السلف والأئمة الكبار الذين يزعمون اتّباعهم! بل جعلوا من يتجنّب مسائل الفتنة الحادثة التي لم تُبيَّن في عصر النبوّة ويتمسّك بالمحجّة البيضاء ويسعى إلى جمع المسلمين عليها وتأليف قلوبهم على التوحيد الذي بيّنه الله سبحانه في كتابه ورسولُه ﷺ في سنّته.. جعلوه مقدِّما لمصالح البشر على حقوق الله! فلا عرفوا حقوق الله ولا حقوق المسلمين المبنية على التوحيد، فكان جهلهم ظلمات بعضها فوق بعض!

ونحن سنبيّن في هذا الفصل إن شاء الله أبرز أبواب قصورهم في تناول مسائل العقيدة، ثم سنفصّل في فصول تالية بإذن الله تقصيرهم في أصول عظيمة وهّنوا علاقتها بالتوحيد كاجتماع كلمة المسلمين والتمكين لهذا الدين، فالاجتماع الذي حثّ عليه الله تعالى في كتابه وأوصى به رسول الله ﷺ صار عندهم مذمومًا، وصار من يسعى إليه وإلى القيام بحقوق التوحيد بين المسلمين مقدِّما لمصالح البشر على العقيدة! والتمكين الذي فيه عِزّ المسلمين وإقامة التوحيد وحماية الحقوق الشرعية صار عندهم سعيًا وراء لعاعة الدنيا وتقديمًا للمسائل السياسية على الاهتمامات العقدية!

(١)

وأول ما نبدأ ببيانه في هذا الفصل التأكيد على بعض الثوابت في باب العقائد، والبيان بأنّ التوجه الذي يَعزف عن الخوض في المسائل العقائدية الكلامية التي لم تظهر في عصر النبوّة ولم يَخُض الصحابة رضوان الله عليهم فيها ليس توجّهًا معاصرًا كما يزعم هؤلاء، ولم يخترعه محمد رشيد رضا أو محمد عبده أو جمال الدين الأفغاني كما ذكر بعضهم، ولم تكن جذوره جاهلية أو مؤسسة على عقائد باطنية باطلة كما ألمحوا أيضًا، ولا هو نزعة "إنسانوية" أو توهين من أمر العقيدة، بل هو

توجّه سُنّي قديم ينبغي إحياؤه في كل عصر، ومحاور هذا التوجّه التي ينبغي أن تكون أول الثوابت في باب العقائد:

• التمسّك بهدايات الكتاب والسنّة النافعة للإنسان في محياه ومماته، والإعراض عن المسائل الحادثة التي ثار الجدل حولها. وكلّ مسألة من مسائل الغيب ليس لنا فيها علم من كتاب الله عزّ وجلّ وسنّة رسوله ﷺ فهي ليست علمًا نافعًا، بل ليست علمًا. قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ (الإسراء: ٣٦). وكان من المحرّمات التي ذكرها الله في سورة الأعراف قوله تعالى: ﴿وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف: ٣٣).

• والإيمان بأنّ كلّ أمر من أمور العقيدة قد بيّنه الله عزّ وجلّ في كتابه الذي قال فيه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ (النحل: ٨٩)، وقال سبحانه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ (المائدة: ٣). وبيّنه رسولُه ﷺ في سنّته، وقد قال في خطبة الوداع: "ألا هل بلّغتُ"، مشيرا إلى اكتمال بلاغه لمسائل الدين، والعقيدةُ في الله والأنبياء واليوم الآخر وغير ذلك من أبرز ما بلّغه ﷺ.

• وعدم الخوض في علم ليس تحته نفعٌ وعمل، والمراد من التوحيد العمل وعليه الحساب في الآخرة، قال تعالى: ﴿أَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْمَأْوَىٰ نُزُلًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ (السجدة: ١٩). وكان من دعاء النبيّ ﷺ: **"اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بكَ مِن عِلْمٍ لا يَنْفَعُ، وَمِنْ قَلْبٍ لا يَخْشَعُ"** (صحيح مسلم). ورويَ عن ابن مسعود رضي الله عنه أنّه قال: **"مَا مِنْ حرفٍ أو آيةٍ إلا وَقَدْ عَمِلَ بِهَا قومٌ، أَوْ لَهَا قومٌ**

سَيَعْمَلُونَ بِهَا".[1] وصحيحٌ أنّ **"العلم قبل القول والعمل"**[2] كما قال البخاري (١٩٤-٢٥٦ هـ)، ولكنّه للعمل. ولذلك قال الإمام مالك (٩٣-١٧٩ هـ) كما رويَ عنه: **"الكلام في الدين أكرهه، وكان أهلُ بلدنا يكرهونه وينهون عنه، نحو الكلام في رأي جَهْم والقدَر وكلّ ما أشبه ذلك، ولا أُحبُّ الكلام إلا فيما تحته عمل، فأمّا الكلام في الدين وفي الله عزّ وجلّ فالسكوت أَحبُّ إليّ؛ لأنّي رأيت أهل بلدنا ينهون عن الكلام في الدين إلا ما تحته عمل"**.[3] ومالك رضيَ الله عنه كرهَ أن يتكلّم في الله وصفاته وأفعاله لسبب واضح بسيط؛ وهو أنّ الله عزّ وجلّ قد عرّفنا بنفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ، فكان لنا في ذلك غنية عن أي تفاصيل زائدة يخوض فيها الناس بغير علم.

فهذه أصول هذا التوجّه، لم يبتدعها محمد رشيد رضا ولا حسن البنّا ولا سيّد قطب ولا سيّد سابق ولا محمد الغزالي، بل هم في ذلك مقتبسون من أئمة الإسلام الذين أخذوا هذه الأصول عن الصحابة رضوان الله عليهم ووجدوها واضحة في كتاب الله سبحانه وسنّة رسوله ﷺ.

وإلى جانب كلام الإمام مالك السابق، وجدنا الإمام عبد الرحمن الأوزاعي (٨٨-١٥٧ هـ) يقول في الرَّجُلِ يسألُ الرجلَ: أمؤمنٌ أنت؟: "إنّ المسألة عمّا تسأل عنه بدعة، والشهادة به تَعمُّقٌ لم نُكَلَّفه في ديننا، ولم يَشرعهُ نبيُّنا، ليس لمن يسأل عن ذلك فيه إمام، القولُ به جَدَلٌ، والمنازعة فيه حَدَثٌ.

(١) أبو عبيد القاسم بن سلام، **فضائل القرآن**، تحقيق: مروان العطية وآخران (دمشق: دار ابن كثير، د.ت)، ٩٩.

(٢) محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري** (دمشق: دار ابن كثير، ١٤٢٣ هـ -٢٠٠٢ م)، ٢٩.

(٣) ابن عبد البرّ يوسف بن عبد الله النمري، **جامع بيان العلم وفضله**، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري (الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م)، ٢: ٩٣٨.

ولعَمري ما شهادتُك لنفسك بذلك بالتي توجب لك تلك الحقيقة إنْ لم يكن كذلك، ولا تركك الشهادة لنفسك بها بالتي تُخرجك من الإيمان إنْ كنت كذلك. وإنّ الذي يسألك عن إيمانك ليس يشُكُّ في ذلك منك، ولكنّه يريد أن يُنازعَ الله تعالى عِلمَه في ذلك، حتى يزعُم أنّ علمَه وعِلمَ الله في ذلك سواء. فاصبر نفسكَ على السُّنّة، وقِفْ حيثُ وقفَ القوم، وقلْ فيما قالوا، وكُفَّ عمّا كَفّوا، واسلُك سبيل سلفك الصّالح؛ فإنّه يسعك ما وسعهم.

وقد كان أهلُ الشام في غفلة من هذه البدعة حتى قذفها إليهم بعض أهل العراق ممّن دخل في تلك البدعة بعدما ردَّها عليهم فقهاؤهم وعلماؤهم، فَأشْرِبَتْها قلوبُ طوائف منهم، واسْتَحْلَتْها ألسنتُهم، وأصابهم ما أصاب غيرهم من الاختلاف. ولستُ بآيسٍ أن يدفعَ الله تعالى شرّ هذه البدعة إلى أن يصيروا إخوانًا في دينهم، ولا قوّة إلا بالله.

ثم قال الأوزاعي: ولو كان هذا خيرًا ما خُصّصتم به دون أسلافكم، فإنّه لم يُدَّخَرْ عنهم خيرٌ خُبّئ لكم دونهم لِفَضْلٍ عندَكم، وهم أصحاب نبيّنا الذين اختارهم الله له، وبعثه فيهم، ووصفه بهم، فقال: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ (الفتح: ٢٩)".[1] فتأمّل كيف تَجلّت المحاور الثلاثة التي تحدّثنا عنها آنفًا أجمل تَجَلٍّ في كلام الأوزاعي، بل وجدناه يذكر الحفاظ على حقوق الأُخوّة في الدين باعتباره مقصدًا شرعيًّا أساسيًّا.

ووجدنا الإمام عبد العزيز الماجشون (ت ١٦٤ هـ) يقول في رسالة مهمّة له

(١) أبو بكر الآجُرّي، **كتاب الشريعة**، تحقيق: عبد الله بن عمر الدميجي (الرياض: دار الوطن للنشر، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م)، ٢: ٦٧٣-٦٧٥.

فيما جحدت الجهميةُ: "اعرف رحمك الله غناك عن تكلّف صفة ما لم يصف الربُّ من نفسه بعجزك عن معرفة قدْرِ ما وصف منها. إذا لم تعرف قدْر ما وصف، فما كلّفك علمَ ما لم يصف، هل تستدلّ بذلك على شيء من طاعته أو تتزحزح عن شيء من معصيته؟".[1] فتأمّل كيف ربط الإمام الماجشون رحمه الله المعرفةَ بالله سبحانه بطاعته والانزجار عن معصيته، أي بالعمل العباديّ المبنيّ عليها.

والإمام الماجشون لا يكتفي بالردّ على الجهمية نفاة الصفات، بل ينهى أيضا عن التعمّق في الصفات ووصف الله بما لم يصف به نفسه في كتابه، وأنّ الواجب هو الوقوف على ما في الكتاب والسنّة من صفات الله عزّ وجلّ دون زيادة وتعمّق. فقد قال فيها أيضًا بعد الردّ على الجهمية نفاة الرؤية والصفات وإيراد نصوص من الكتاب والسنّة:

"فما وصفَ الله من نفسه فسمّاه على لسان نبيّه؛ سمّيناه كما سمّاه، ولم نتكلّف منه صفة ما سواه لا هذا ولا هذا. لا نجحدُ ما وصَف، ولا نتكلّفُ معرفة ما لم يصف.

اعلم رحمك الله أنّ العصمة في الدين أن تنتهي حيث انتُهِيَ بك، فلا تجاوز ما قد حُدّ لك، فإنّ من قوام الدين معرفة المعروف وإنكار المنكر. فما بُسطتْ عليه المعرفة، وسكنتْ إليه الأفئدة، وذُكر أصله في الكتاب والسنّة، وتوارث علمَه الأمّة؛ فلا تخافنّ في ذكره وصِفته من ربّك ما وصَف مِن نفسه عبثًا، ولا تتكلّفنّ لما وصفه لك من ذلك قدرا. وما أنكرتْهُ نفسُك، ولم تجدْ ذكرَه في كتاب ربّك ولا في الحديث

---

(١) ابن بطة العكبري، **المختار من الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة: الكتاب الثالث**، تحقيق: الوليد بن محمّد نبيه (الرياض: دار الراية، ١٤١٨ هـ)، ٣: ٦٥.

عن نبيّك من ذكر صفة ربّك؛ فلا تتكلّفنّ علمَه بعقلك، ولا تصفه بلسانك، واصمتْ عنه كما صمتَ الرّبُّ عنه من نفسه؛ فإنّ تكلُّفك معرفة ما لم يصف من نفسه، مثل إنكارك ما وصف منها. فكما أعظمتَ ما جحدَ الجاحدون ممّا وصفه من نفسه، فكذلك أَعظمْ تكلُّفَ ما وصف الواصفون ممّا لم يصف منها.

فقد والله عزَّ المسلمون الذين يعرفون المعروف وبمعرفتهم يُعرف، وينكرون المنكر وبإنكارهم يُنكر. يسمعون ما وصف الله به نفسَه من هذا في كتابه وما يبلغهم مثله عن نبيّه، فما مرضَ من ذكر هذا وتسميته من الربِّ قلبُ مسلم، ولا تكلَّفَ صفة قدره ولا تسمية غيره من الربِّ مؤمن. وما ذُكر عن رسول الله ﷺ أنّه سمّاه من صفة ربّه، فهو بمنزلة ما سمّى ووصف الرّبُّ تعالى من نفسه، من أجل ما وصفنا؛ كالجاحد المنكر لِما وصفنا منها.

والراسخون في العلم، الواقفون حيث انتهى علمهم، الواصفون لربّهم بما وصف من نفسه، التّاركون لِما ترك مِن ذكرها، لا ينكرون صفة ما سمّى منه جحدًا، ولا يتكلّفون وصْفَه بما لم يُسمِّ تعمُّقًا؛ لأنّ الحقَّ تَرْكُ ما تركَ وتسميةُ ما سمّى: ومن يتّبع ﴿غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ (النساء: ١١٥). وهبَ الله لنا ولكم حكمًا، وألحقَنا بالصالحين". [١]

ووجدنا الإمام محمد بن عليّ الترمذي (نحو ٢٠٥-٢٩٥ هـ) يقول في كتابه **نوادر الأصول**: "وإنّما بُعث رسول الله ﷺ مُبلِّغًا ومُعلّما وهاديا، فخرج من الدنيا وقد بلّغ الرسالة، وأدّى الأمانة، وعلّم وهدى، وأبلغَ في النصيحة، فأين القول منه للأمة في هذه الأشياء التي ذكرناها؟ وأين هدايتُه وتعليمُه لهم ذلك؟ فهل يوجد حديث واحد

---

(١) ن.م.، ٣: ٦٨-٧٠.

عن رسول الله ﷺ في الاستطاعة والجبر والقرآن ما هو؟ والإيمان مخلوق أم لا؟ فإنْ كان بُعث مُبلّغًا، وقد بَلّغ ولم يكتم شيئا من الوحي، فأين هذا في الوحي؟ وأين هذا في السنن التي جاءت عنه؟ وكيف أدّت عنه أئمة العلماء آدابَ الإسلام في طعامهم وشرابهم ونومهم وخلائهم ووضوئهم ولباسهم ومشيهم وزيّهم وسائر أحوالهم، وتركوا مثل هذه الأشياء التي أدى اختلاف القائلين فيها إلى إكفار بعضهم بعضا؟ ذلك ليُعلم أنّها مسائل الفتنة، وأنها تؤدي إلى الحيرة، وأنّ الكلام في ذلك ممّا لم يُؤذن لك فيه".[1]

ووجدنا الإمام ابن جرير الطبري (٢٢٤-٣١٠ هـ) يقول في كتابه **صريح السنّة**: "وأمّا القولُ في الاسم أهوَ المسمّى أم غير المسمّى، فإنّه من الحماقات الحادثة التي لا أثر فيها فيُتّبع، ولا قول من إمام فيُستمع، فالخوض فيه شَيْنٌ، والصّمتُ عنه زَيْنٌ. وحَسْبُ امرئ من العلم به والقول فيه أن ينتهي إلى قول الله، عزّ وجلّ ثناؤه الصّادق وهو قوله: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ (الإسراء: ١١٠)، وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾ (الأعراف: ١٨٠)، ويعلم أنّ ربّه هو الذي على العرش استوى، ﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا وَمَا تَحۡتَ ٱلثَّرَىٰ﴾ (طه: ٦)، فمن تجاوز ذلك فقد خاب وخسر وضلّ وهلك".[2]

ووجدنا الإمام أبا سليمان الخطّابي (٣١٩-٣٨٨ هـ) يقول فيما ألحقه بكتابه **شعار الدين وبراهين المسلمين**: "فلم ينتهِ أهلُ التعمُّق من المتكلّمين حتى تكلّموا في

(١) محمد بن عليّ الترمذي، **نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول**، تحقيق: توفيق محمود تكله (دمشق: دار النوادر، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م)، ٤: ١٨٧-١٨٨.

(٢) محمد بن جرير الطبري، **صريح السُنّة**، تحقيق: بدر بن يوسف المعتوق (الكويت: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م)، ٣٩.

الروح وتكلّموا في القدَر، والتعديل والتجوير، وتكلّموا في النفس والعقل وما بينهما، وتكلّموا في أشياء لا تعنيهم ولا تجدي عليهم شيئًا، كالكلام في الجزء والطفرة وما أشبه ذلك من الأمور التي لا طائل لها ولا فائدة فيها، فزجر العلماءُ عن الخوض في هذه الأمور، وخافوا فتنتها والخروج منها إلى ما يفضي بالمرء إلى أنواع من المكروه: من الأقوال الشنعة، والمذاهب الفاسدة، ورأوا أن يقتصروا من الكلام على ما انتهى إليه بيان الدين وتوقيف الشريعة".(١)

ووجدنا الإمام محمد بن أبي بكر البخاري الحنفي (٤٩١-٥٧٣ هـ) يقول في كتابه **شِرعة الإسلام**، وهو كتاب نفيس له مقدّمة جليلة في بيان السنّة: "والمراد من هذه السنّة التي يجب التمسّك بها ما كان عليه القرن المشهود لهم بالخير والصلاح والرشاد، وهم الخلفاء الراشدون ومَن عاصَر سيّد الخلْق، ثم الذين بعدهم من التابعين، ثم من بعدهم، فما أُحدِثَ بعد ذلك من أمرٍ على خلاف مناهجهم فهو من البدعة، وكل بدعة ضلالة. وقد كانت الصحابة رضيَ الله عنهم ينكرون أشدّ الإنكار على من أحدثَ أمرًا أو ابتدعَ رسمًا لم يعهدوه في عهد النبوّة، قَلَّ ذلك أو كَثُر، صَغُرَ أو كَبُر، كان في المعاملة أو العبادة أو الذكر. فمِن السنّة ترك البحث والتفتيش عمّا جاءت به السنّة بعدما صحّ سنده واستقام متنه، فإنّه يجرّ إلى التعمّق في الدين، وإنّه مفتاح الضلال، وما هلكت الأمم الماضية إلا بطول الجدال وكثرة القيل والقال. بل يعضّ بنواجذه على ما ثبت من السنّة ويعمل بها ويدعو إليها ويحكم بها، ولا يصغي إلى كلام أهل البدعة ولا يميل إليهم".(٢)

---

(١) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، تحقيق: محمد رشاد سالم (الرياض: جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م)، ٧: ٣٢٩.

(٢) محمد بن أبي بكر البخاري، **كتاب شرعة الإسلام - من الفصل الأول إلى آخر الفصل الأربعين**، =

ويقول في موضع آخر من الكتاب نفسه في فصل بعنوان "فيما ثبت بالسنّة من عقائد الدين وملّة الإسلام": "ولا يُناظِر أحدًا في صفات الله وذاته المتعالي عن القياس والأشباه والأوهام والخطرات".[١] ويقول بعد كلام: "ولا يجيب السائل عن الله تعالى إلا بمثل ما جاء في القرآن في آخر سورة الحشر من ذكر أفعاله وصفاته، ولا يُشقّق الكلام في صفاته تشقيقًا؛ فإنّ ذلك من الشيطان، وضرر ذلك وفساده أكثر من نفعه".[٢] ويقول بعد كلام: "ولا يَتّبع ما أُبهِم علمُه؛ فإنّ الله تعالى لم يكلّفنا علمَه رحمةً منه وفضلًا. ويتحرّى الاقتصاد في العلم والعمل من أمر الدين؛ فإنّ أفضل المِلَلِ السمحة الحنيفية، وخير الناس المقتصد في الدين غير الغالي فيه ولا الجافي عنه، وما هلك مَن قبلنا إلا بالغلوّ".[٣]

ووجدنا الإمام أبا إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) يقول في كتابه **الموافقات**: "كلّ مسألة لا ينبني عليها عمل فالخوض فيها خوض فيما لم يدلّ على استحسانه دليلٌ شرعي، وأعني بالعمل عمل القلب وعمل الجوارح من حيث هو مطلوب شرعا. والدليل على ذلك استقراء الشريعة: فإنّا رأينا الشارع يُعرض عمّا لا يفيد عملا مكلّفا به".[٤]

= تحقيق: علي محمد زيدان سواعد (غزة: الجامعة الإسلامية، عمادة الدراسات العليا – كلية أصول الدين، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م)، ٧٦–٧٨. وقد استعنتُ بمخطوطات ثلاث لضبط بعض ألفاظ النصّ.

(١) ن.م.، ٨٦.

(٢) ن.م.، ٨٨–٨٩.

(٣) ن.م.، ٨٩.

(٤) أبو إسحاق الشاطبي، **كتاب الموافقات**، تحقيق: الحسين أيْت سعيد (فاس: منشورات البشير بنعطية، ١٤٣٨ هـ – ٢٠١٧ م)، ٢: ٦٩–٧٠.

ووجدنا الإمام محمد بن إبراهيم الوزير (ت ٨٤٠ هـ) يقول في كتابه **إيثار الحقّ على الخلْق**: "ولا يخفى على من له أدنى عقلٍ وتمييزٍ من المسلمين أنّ نجاة أهل الإسلام في اتّباع رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، ولزوم ما جاء به من غير تصرّفٍ فيه بزيادة ولا نقص ولا ابتداع عبارة لم تكن، وسواء كانت تلك الزيادة أو النقص حقّا أو باطلًا، فإنّ زيادة الحقّ المبتدَع في الدين قد يجرّ إلى الفضول والباطل ويوقع في التفرّق المحرَّم في كتاب الله تعالى، بل قد صار إدخاله في الدين والمراء فيه بدعة من البدع المحرّمة.

فالحزم في ترك هذه الأمور كلّها، وترك التعادي عليها، وفي الوقف في حكم من زادَ أو نقَص، وتأخير الفصل معه إلى يوم الفصل؛ لأنّ غير ذلك يؤدّي إلى التفرّق المحرَّم بنصّ كتاب الله تعالى؛ إلا مَن ردَّ المعلوم بالضرورة من الدين، وهو يعلمه، ونحن نعلم أنّه يعلمه، فإنّه كافرٌ متى كان من المكلّفين، ولا يجوز الوقف في أمره مع تواتر ذلك عنه وتحقّقه منه، كما سيأتي في بابه".[١]

فتأمّل كيف منع ابن الوزير رحمه الله التعادي لأجل هذه الزيادات المبتدَعة، بل ودعا إلى الوقف في الحكم عليهم وتأخير الفصل معهم إلى يوم الفصل كي لا يحدث التفرّق المحرَّم بنصّ القرآن، فهل كان ابن الوزير أيضًا "إنسانويّا" يُقدّم علاقاتِ النّاس على حفظ جناب التوحيد والعقيدة؟!

ويقول بعد كلام: "وقد أجمعت الأمة على أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، فكلّ ما لم يُبيّن من العقائد في عصر النبوة فلا حاجة إلى اعتقاده، ولا

---

(١) محمد بن إبراهيم الوزير، **إيثار الحقّ على الخلق في ردّ الخلافات إلى المذهب الحقّ من أصول التوحيد**، تحقيق: عبد الله بن محمد اليمني (الرياض: دار الصميعي، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م)، ١: ٥٨٥.

الخوض فيه والجدال والمراء، سواء كان إلى معرفته سبيل أو لا، وسواء كان حقًّا أو لا، وخصوصا متى أدّى الخوض فيه إلى التفرّق المنهيّ عنه، فيكون في إيجابه إيجاب ما لم يُنصّ على وجوبه، وإنْ أدّى إلى المنصوص على تحريمه، وهذ بيّن الفساد".[١]

فهؤلاء الأئمة من لَدُن الأوزاعي ومالك والماجشون إلى ابن الوزير وغيرُهم كثير عاشوا قبل محمد رشيد رضا وقبل التأثّر بالتوجّهات الإنسانوية الغربية بقرون طويلة، ونبذوا الجدل العقدي في المسائل الحادثة، وكرهوا الخوض فيما لم يُبيَّن في عصر النبوة وفيما ليس تحته عمل ونفع وفيما يُفرّق الأمّة، ولا يخطر ببال عاقلٍ أنّهم يُهوّنون من أمر العقيدة، ولا أنّهم باشتراطهم الفائدة والطائل والعمل من الكلام والحفاظ على تآلف المسلمين يُقدّمون منافع الدنيا على الآخرة، لا يقول ذلك إلا جاهل يُسيء الظنّ بأئمّة المسلمين، ولا يَنسب ذلك إلى ابتداع المعاصرين إلا جاهل بتاريخ الكتابات العقائدية في الإسلام، ومثل هذا لا يؤخذ منه علم.

وليس الغرض موافقة هؤلاء الأئمة في جميع ما صدر عنهم، ولكنّ الغرض إثبات قِدم هذا التوجّه وأصالته وارتباطه بالسنّة التي كان عليها العلماء المتّبعون الكبار كالأوزاعي ومالك والماجشون وغيرهم، وقُوّته منذ القرون الأولى قبل الاحتكاك بالغرب، فنسبتُه إلى الشيخ محمد رشيد رضا ومجلة المنار أو إلى توجّهات باطنية منحرفة وبناء خطاب كامل على هذا الزعم فيه تزييف واضح واستغباء لعقول المتلقّين.

---

(١) ن.م.، ١: ٥٩٢.

(٢)

ولقد كان الكثير من هذا الخوض الكلامي في العقائد واختراع مسائل حادثة مبنيا على مفهوم خاطئ للمعرفة تسرّب إلى المسلمين بأثر من العلوم الفلسفية الإغريقية، فتغوّل العقلُ على مساحات ليست له ولا يعود عليه الخوض فيها بفائدة في آخرته أو دنياه. وقد برز ذلك بوضوح في خوضهم في مسائل العقيدة، وكان من أخطر الانحرافات التي حدثت للمسلمين في طريقة تفكيرهم.

ولنتناول هنا نماذج توضّح خطورة هذا المفهوم الخاطئ للمعرفة، فلو نظرنا إلى أحد أبرز الخلافات بين بعض أهل الحديث من حنابلة وغيرهم وبين المدارس الكلامية الأخرى كالأشاعرة والماتريدية بل والمعتزلة، سنجد أنّ جميعهم ينطلقون من منطق ذهني يحاول تفسير الأمور تفسيرا يتوافق مع مفردات عالمه الذي يحسّه ويستوعبه. فانظر إلى كلامهم في بعض الصفات كالعلوّ والاستواء والمجيء والإتيان والنزول وأمثالها، ستجد الإمام الفخر الرازي رحمه الله (نحو ٥٤٤-٦٠٦ هـ) مثلا يقول في تفسيره **مفاتيح الغيب** في تفسير قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾ (البقرة: ٢١٠): "أجمع المعتبرون من العقلاء على أنّه سبحانه وتعالى منزّه عن المجيء والذهاب، ويدلّ عليه وجوه، أحدها: ما ثبت في علم الأصول أنّ كلّ ما يصحّ عليه المجيء والذهاب لا ينفك عن الحركة والسكون، وهما محدَثان، وما لا ينفكّ عن المحدَث فهو محدَث، فيلزم أن كلّ ما يصحّ عليه المجيء والذهاب يجب أن يكون محدَثًا مخلوقًا، والإله القديم يستحيل أن يكون كذلك. وثانيها: أنّ كل ما يصحّ عليه الانتقال من مكان إلى مكان فإمّا أن يكون في الصغر والحقارة كالجزء الذي لا يتجزّأ، وذلك باطل باتفاق العقلاء، وإما أن لا يكون

كذلك، بل يكون شيئا كبيرا فيكون أحد جانبيه مغايرا للآخر، فيكون مركَّبًا من الأجزاء والأبعاض..."[1] إلى آخر كلامه.

والملاحَظ في هذا الكلام أنّه غير قادر على التفكير بطريقة تختلف عن معطيات عالمنا المادية، فهو يعالج الآية المتعلّقة بفعل من أفعال الله سبحانه بقواعد الزمان والمكان الأرضيَّين وأبعاد هذا المكان الثلاثية (X, Y, Z)، وكم كان غنيّا عن ذلك كلّه! فالآية لا تذكر مكانًا ولا حركة ولا سكونًا، بل تذكر فعلا إلهيّا يستوجب من الإنسان خشوعًا وإجلالا، والخوض في المُفردة بهذه الطريقة في حضرة عظيم معاني الخطاب فيه إشكالية كبيرة، كما أنّ فيه مجانبة لطريقة العرب في فهم الكلام.

وقد تفطّن الإمام أبو إسحاق الشاطبي رحمه الله لهذه الحقيقة في كتابه الرائع **الموافقات**، فبيّن "أنّه لا بد في فهم الشريعة من اتّباع معهود الأميّين، وهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم، فإنْ كان للعرب في لسانهم عُرفٌ مستمرّ، فلا يصحّ العدول عنه في فهم الشريعة، وإنْ لم يكن ثمّ عُرف فلا يصحّ أن يُجرى في فهمها على ما لا تعرفه".[2]

وبيّن الشاطبي في كتابه "أنّ معهود العرب أن لا تراعي الألفاظ تعبُّدا عند محافظتها على المعاني، وإنْ كانت تراعيها أيضا؛ فليس أحد الأمرين عندها بملتَزَم، بل قد تبني على أحدهما مرّةً، وعلى الآخر أخرى، ولا يكون ذلك قادحًا في صحّة كلامها واستقامته".[3] وذكرَ من أدلّة ذلك أنّ من شأن العرب "الاستغناء ببعض

---

(١) فخر الدين الرازي، **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، د.ت. (بيروت: دار الفكر، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م)، ٥: ٢٢٩-٢٣٠.

(٢) أبو إسحاق الشاطبي، **الموافقات**، ٣: ١٨٦.

(٣) ن.م.، ٣: ١٨٦.

الألفاظ عمّا يرادفها أو يقاربها، ولا يُعدّ ذلك اختلافا ولا اضطرابا، إذا كان المعنى المقصود على استقامة. والكافي من ذلك نزول القرآن على سبعة أحرف كلها شافٍ كافٍ".[١] وقال إنّ أهل القراءات استمرّوا على العمل بما صحّ عندهم من روايات ممّا وافق المصحف، وهم بذلك قارئون للقرآن من غير شكّ ولا إشكال وإن كان بين القراءتين – كما يقول – "ما يعدّه الناظر ببادئ الرأي اختلافا في المعنى؛ لأنّ معنى الكلام من أوله إلى آخره على استقامة، لا تفاوت فيه بحسب مقصود الخطاب".[٢] وذكرَ أمثلة لذلك منها الفرق بين ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ و﴿لَنُثْوِيَنَّهُم مِنَ الجنّةِ غُرَفا﴾ (العنكبوت: ٥٨).[٣] ثم قال "لأنّ جميع ذلك لا تفاوت فيه بحسب ما أريد مِنْ فَهم الخطاب، وهذا كان عادة العرب".[٤]

ثم ينقل الشاطبي ما حكاه ابنُ جِنّي (٣٢٢-٣٩٢ هـ) في ذلك عمّن سمع ذا الرُّمّة (٧٧-١١٧ هـ) ينشد:

وظاهِرْ لها مِنْ يابسِ الشَّخْتِ واستعنِ
عليها الصَّبا واجعلْ يديْكَ لها سترًا

فقال لذي الرُّمّة: "أنشدتَني "مِنْ بائس"، فقال: "يابس وبائس واحد".[٥] ويعلّق الشاطبي قائلا: "فأنت ترى ذا الرُّمّة لم يعبأ بالاختلاف بين البؤس واليُبْس لمّا

---

(١) ن.م.، ٣: ١٨٧.

(٢) ن.م.، ٣: ١٨٨.

(٣) ن.م.، ٣: ١٨٨.

(٤) ن.م.، ٣: ١٨٩. ومن الأمثلة على ذلك أيضًا في القرآن قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: ٦)، فقد قُرئت ﴿فَتَثَبَّتوا﴾ بقراءة حمزة وعليّ وخلف.

(٥) ن.م.، ٣: ١٨٩-١٩٠.

كان معنى البيت قائمًا على الوجهين، وصوابًا على كلتا الطريقتين".[1] ثم يحكي إنشاد ابن الأعرابي (١٥٠-٢٣١ هـ) لأحد أبيات الشعر ذكر فيه مرّةً "ضَيْق" ومرّة "زَبْن"، فلمّا أنكر عليه أحد أصحابه بيّن له أنّ الزَّبْنَ والضَّيْق واحد.[2]

ثم يقول الشاطبي عن العرب: "وقد جاءت أشعارُهم على روايات مختلفة، وبألفاظٍ متباينة، يُعلم من مجموعها أنّهم ما كانوا يلتزمون لفظًا واحدًا على الخصوص، بحيث يُعدّ مرادفُه أو مقاربُه عيبًا أو ضعفًا، إلا في مواضع مخصوصة، لا يكون ما سواها من المواضع محمولًا عليها، وإنّما معهودها الغالب ما تقدَّم".[3] ويؤكّد الشاطبي على "أنّ الممدوح من كلام العرب عند أرباب العربية ما كان بعيدًا عن تكلّف الاصطناع".[4] ثم يقول بعد كلام: "وإذا كان كذلك، فلا يستقيم للمتكلّم في كتاب الله أو سنّة رسول الله أن يتكلّف فيهما فوق ما يسعُه لسانُ العرب. وليكن شأنه الاعتناءَ بما شأنُه أن تعتنيَ العربُ به، والوقوفَ عند ما حَدَّتْ".[5]

ويرى الشاطبي "أن يكون الاعتناء بالمعاني المبثوثة في الخطاب هو المقصودَ الأعظم بناءً على أنّ العرب إنما كانت عنايتها بالمعاني، وإنما أصلحت الألفاظَ من أجلها. وهذا الأصل معلوم عند أهل العربية، فاللفظ إنما هو وسيلة إلى تحصيل المعنى المراد، والمعنى هو المقصود، ولا أيضا كلّ المعاني؛ فإنّ المعنى الإفراديَّ قد

(١) ن.م.، ٣: ١٩٠.

(٢) ن.م.، ٣: ١٩٠-١٩١.

(٣) ن.م.، ٣: ١٩١.

(٤) ن.م.، ٣: ١٩٣.

(٥) ن.م.، ٣: ١٩٤.

لا يُعبأ به إذا كان المعنى التركيبي مفهومًا دونه، كما لم يعبأ ذو الرُّمَّة "بائس" ولا "يابس"؛ اتّكالا منه على أنّ حاصل المعنى مفهوم".[1]

وينقل الشاطبي عن **جامع الإسماعيلي** المُخرَّج على صحيح البخاري: "عن أنس بن مالك، أنّ عمر بن الخطّاب رضي الله عنه قرأ ﴿ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴾ (عبس: ٣١)، قال: "ما الأبُّ"؟ ثم قال: "ما كُلّفنا هذا"، أو قال: "ما أُمِرنا بهذا". وفيه أيضا عن أنس: أنّ رجلا سأل عمر بن الخطاب عن قوله: ﴿ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴾: ما الأبُّ؟ فقال عمر: "نُهينا عن التعمّق والتكلّف". ومن المشهور تأديبه لصَبيغ حين كان يكثر السؤال عن "المرسلات" و"العاصفات" ونحوها. وظاهرُ هذا كلّه أنّه إنّما نهى عنه؛ لأنّ المعنى التركيبي معلومٌ على الجملة، ولا ينبني على فهم هذه الأشياء حُكمٌ تكليفيّ، فرأى أنّ الاشتغال به عن غيره - مما هو أهمّ منه - تكلّفٌ، ولهذا أصلٌ في الشريعة صحيح؛ نبّه عليه قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾ (البقرة: ١٧٧) إلى آخر الآية. فلو كان فهمُ اللفظ الإفرادي يتوقّف عليه فهمُ التركيبي لم يكن تكلّفا، بل هو مضطرٌّ إليه؛ كما روي عن عمر نفسه في قوله تعالى: ﴿ أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ ﴾ (النحل: ٤٧) فإنه سُئل عنه على المنبر، فقال له رجل من هُذَيْل: التَّخَوُّف عندنا: التَنَقُّص، ثم أنشده:

تَخَوَّفَ الرَّحْلُ منها تامِكًا قَرِدًا
كما تَخَوَّفَ عُودَ النَّبْعَةِ السَّفَنُ

فقال عمر: **"أيّها الناس! تمسّكوا بديوان شعركم في جاهليّتكم، فإنّ فيه تفسير كتابكم"**. فليس بين الخبرين تعارض؛ لأنّ هذا قد توقَّفَ فهم معنى الآية عليه،

(١) ن.م.، ٣: ١٩٩.

بخلاف الأول. فإذا كان الأمر هكذا، فاللازم الاعتناء بفهم معنى الخطاب؛ لأنه المقصود والمراد وعليه ينبني الخطاب ابتداءً. وكثيرا ما يُغفَل هذا النظرُ بالنسبة إلى الكتاب والسُنّة، فتُلْتَمَسُ غرائبُه ومعانيه على غير الوجه الذي ينبغي، فتَسْتَبْهِمُ على المُلتمِس، وتَسْتَعْجِمُ على مَن لم يفهم مقاصد العرب، فيكون عملُه في غير مَعْمَل، ومشيُه على غير طريق، والله الواقي برحمته".(١)

ولم يكن الطرف الآخر من الخائضين في العقائد من أهل الحديث والحنابلة أفضل حالًا في هذا الباب، فقد وجدنا أئمة كبارًا يكتبون كتبا في "التوحيد"، ثم إذا فتّشتَ فيها وجدتها مشغولة بإثبات كلّ ما ورد من ألفاظ في حقّ الله عزّ وجلّ، بعد اقتطاعها من سياقها؛ كوصف الله بأنّه "شخص" و"نفس" وأنّ له حدّا وجهةً وما شابه ذلك، فهي مبنية كلّها على أحاديث جاءت لغرض آخر وبخطاب آخر، منها مثلا ما رواه مسلم في صحيحه عن المغيرة بن شعبة: **"قال سعدُ بنُ عبادةَ: لو رأيتُ رجلًا مع امرأتي لضربتُه بالسيفِ غيرَ مُصْفِحٍ عنه. فبلغ ذلك رسولَ اللهِ ﷺ. فقال "أتعجبون من غَيْرَةِ سعدٍ؟ فواللهِ لأنا أغيَرُ منه. واللهُ أغيَرُ مني. من أجلِ غَيْرَةِ اللهِ حرَّمَ الفواحشَ ما ظهرَ منها وما بطنَ. ولا شخصَ أغيَرُ من اللهِ. ولا شخصَ أحبّ إليه العُذر من اللهِ. من أجل ذلك بعث اللهُ المرسلين مبشِّرين ومنذرين. ولا شخص أحبّ إليه المدحَة من اللهِ. من أجل ذلك وعدَ اللهُ الجنّةَ"** (صحيح مسلم).

وقد بوّبَ الإمام أبو إسماعيل الهروي الحنبلي رحمه الله (٣٩٦-٤٨١ هـ) بابًا في كتابه **الأربعون في دلائل التوحيد** سمّاه: "باب بيان أنّ الله عزّ وجلّ شخص"،(٢)

---

(١) ن.م.، ٣: ١٩٩-٢٠١.

(٢) أبو إسماعيل الهروي، **الأربعون في دلائل التوحيد**، تحقيق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي (د.ن، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م)، ٥١.

واستدلّ بحديث المغيرة هذا! مع أنّ الخطاب الذي في الحديث لم يأتِ ليخبرنا بأن نَصِفَ الله عزّ وجلّ بوصف "شخص"، ففي رواية البخاري كان لفظ الحديث: **"لا أحدَ أغيَر من الله"**، ممّا يؤكّد أنّ اللفظ ليس مقصودًا بذاته كما تقدّم، ولكنّه يخبرنا بأنّ الله عزّ وجلّ يغار ومن أجل ذلك حرّم الفواحش. فهو خطاب إيمانيّ أخلاقي، يُحفّز المؤمنين على خُلق كريم، ويدفعهم إلى الثناء على الله سبحانه وذكر أوصاف كماله، فهو خطاب دافع للعمل.

والإمام ابن تيمية رحمه الله (٦٦١-٧٢٨ هـ) الذي يبدو للوهلة الأولى أنّه يفكر بمنطق مختلف، كان هو كذلك متأثّرًا بطريقة التفكير الأرضية وإسقاطها على أفعال الله سبحانه. ففي معرض ردّه على الإمام أبي سليمان الخطّابي الذي رفض بوضوح استخدام مفردة "الحدّ" في وصف الله عزّ وجلّ، باعتبار أنّها لم ترد في الكتاب والسنّة،[١] يرى ابن تيمية أنّها ليست على سبيل الصفة، بل لتُميّز الشيء عن غيره، وقد جاءت ردّا على الجَهمية الذين قالوا إنّ الخالق لا يتميّز عن الخلْق فيجحدون صفاته التي تَميّز بها ويجحدون قدْره، وأنّ لفظ الحدّ يُحقّق معنى مباينة الله لخلْقه وأنّه منفصل عنه، لأنّ الجهمية كانت تقول: ليس له حدّ[٢] (وانظر إلى اعترافه بأنّ استعمال هذه المفردة في ذات الله كان ردّ فعل) "وما لا حدّ له لا يباين المخلوقات، ولا يكون فوق العالم؛ لأنّ ذلك مستلزم للحدّ"[٣] كما يقول ابن تيمية. ثم يقول معبّرًا عن مذهب مَن يسمّيهم "أهل الإثبات": "ويقولون لهم: قد دلّ

(١) انظر: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، **بيان تلبيس الجهمية**، تحقيق: أحمد معاذ حقي (المدينة المنوّرة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٦ هـ)، ٣: ٤٠-٤٢.

(٢) ن.م.، ٣: ٤٢-٤٣.

(٣) ن.م.، ٣: ٤٣.

الكتاب والسنّة على معنى ذلك كما تقدّم احتجاج الإمام أحمد لذلك بما في القرآن، ممّا يدلّ على أنّ الله تعالى له حَدّ يتميّز به عن المخلوقات، وأنّ بينه وبين الخلْق انفصالا ومباينةً، بحيث يصحّ معه أن يعرج الأمرُ إليه ويصعد إليه، ويصحّ أن يجيء هو ويأتي كما سنقرّر هذا في موضعه، فإنّ المعنى يدلّ على المعنى تارة بالمطابقة، وتارة بالتضمّن، وتارة بالالتزام".[1]

وبصرف النظر عن استخدام الإمام ابن تيمية لمصطلحاتٍ من علم المنطق (المطابقة والتضمّن والالتزام) مغايرةٍ لطريقة العرب في فهم الكلام العربي، وأقرب إلى طريقة المناطقة الأرسطيين، فأبرز ما يفيده كلامه أنّه يقيس الأمر على المخلوقين في هذا العالَم؛ فحتى يصحّ أن يجيء إنسانٌ إلى شخص آخر ينبغي أن يكون بينهما فاصل وحدّ، وإذا كنتُ في دارك لا يصحّ أن يقال إنّني أصعد إليك، بل ينبغي أن أكون في دار أسفل منك حتى أصعد إليك! هذه قواعد الفهم المتعلّقة بقوانين هذا العالَم الصغير الذي بالكاد ندركه بحواسّنا الضعيفة، ولكن ما علم الإنسان من علم الله؟!

وليس الهدف من عرض هؤلاء الأئمّة في سياق واحدٍ في هذا الباب مساواتهم وجعل أخطائهم في المسائل العقائدية من جنس واحد، فلا نسوّي بين الأئمة الذين تمسّكوا بالسنّة وأعرضوا عن أساليب علم الكلام والفلسفة الإغريقية ولكنْ وقعوا في بعض الغلوّ في الإثبات، وبين المتكلّمين الذين أوغلوا في الأساليب الكلامية البعيدة عن هَدْي الكتاب والسنّة، إذ ليس من الإنصاف أن نفعل ذلك، والفئة المُعرضة عن علم الكلام من أهل الحديث كانت أقرب إلى السنّة، ولكنّا نُبيّن هنا الاشتراك في هذا التناول المغلوط لهذه الجزئية وكيف أنّه حاد بهم عن المفهوم الإسلامي للمعرفة.

---

(١) ن.م.، ٣: ٤٨.

إنّ الأزمة كلّها تعود إلى مفهومنا عن "المعرفة"، فالمعرفة التي خاض بها هؤلاء الأئمة في هذا الباب تحديدًا هي من المحجوب عن الإنسان، وقد نبّهَنا اللهُ عزّ وجلّ قائلا: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل: ٧٤). نحن بالكاد ندرك قوانين عالمنا هذا، ونقف حائرين أمام بعض الظواهر، فكيف ندرك حقيقة أفعال الله وصفاته؟ إنّ ما يمكننا إدراكه هو ما أراد الله عزّ وجلّ أن يوصله إلينا في خطابه لنعبده حقّ عبادته، وهذه هي المعرفة الحقّة في الإسلام: المعرفة التي تكون في دائرة اهتمام الإنسان ووظائفه والتي يُبنى عليها عمل، وما سوى ذلك فهو ضربٌ في التيه بلا دليل.

خذ مثلا قول رسول الله ﷺ: **"يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ، يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟"** (صحيح البخاري).

فمثلُ هذا الحديث ما المعرفة الإنسانية المتعلّقة به؟ هل هي في الالتفات عن خطاب الحديث والتعامل مع مفرداته بطريقة ذهنية رياضية على خلاف طريقة العرب واختراع إشكالية وهمية حول مفردة "ينزل"؟ فبعضهم يقول: "تنزل رحمته"؛ فرارًا من انتقالٍ يستلزم حدثًا يستلزم نقصًا في حقّ الربّ! وبعضهم يُبوّب بابا لا منفعة منه ولا يبنى عليه عمل ولم يبوّبه لنا الله سبحانه ولا رسوله ﷺ ولا صحابته الذين كانوا أعرف الناس بالله، فيقول مثلا: "باب إثبات صفة النزول على الحقيقة"!

فهذا الخوض كلّه ليس من المعرفة الشريفة في شيء، بل هو من وساوس الشيطان وحيادٌ عن المعرفة المكنوزة في الحديث لأولياء الله الذين يفهمون عنه الخطاب، فيعزمون على النهوض في ثُلث الليل الآخِر ليدْعوه ويسألوه ويستغفروه..

فإذا فعلوا مخلصين لله راجين ما عنده فقد حازوا المعرفة التي أراد الحبيبُ ﷺ إيصالها إلى أولياء الله وأحبّائه.

فانظر الآن إلى الخلاف في هذه المسائل الحادثة التي حادتْ عن منهج "العلم للعمل" وعن طريقة الصحابة رضوان الله عليهم في تناول آيات الكتاب ونصوص السنّة، كيف يجوز لمسلم أن يحكم على مسلم بالبدعة أو الكفر بناء على موقفه من مقولات أحد تلك التوجّهات المتأخّرة؟ وكيف يُقال عن المُعرض عن مثل تلك المسائل إنّه يُهوّن من شأن العقيدة؟!

(٣)

وأمّا كلامهم في باب الحكم والسياسة فهو ممّا يربط منهجهم بغلاة الجرح والتعديل الذين حاربوا الدعاة الساعين إلى استخلاص السلطة من أيدي الطغاة المجرمين بُغية إقامة دين الله، فقد وصموهم بحبّ الدنيا والسعي إلى الملك، زورا وبهتانا.

وقد زعم زاعمٌ من أهل الفُرقة أنّ هؤلاء الدعاة قد ركّزوا على فكرة "الحاكمية" من التوحيد لأنّ فيها منافع دنيوية، أي لأنّ فيها مدخلًا لحقوق العباد إلى جانب حقّ الله الخالص، فالحاكمية في تصوّره هي تحقيق الخير والعدل للناس في الدنيا، يريد بذلك أن يُهوّن من شأنها ويجعلها أمرًا من مصالح البشر. وقد زعم أنّ الدعاة الذين يركّزون على قضية الحاكمية إنّما يركّزون عليها متأثّرين بالتيّارات الإنسانوية العلمانية التي تضع الإنسان في المركز، فتُعلي من مسائل الدين التي تصبّ في مصالح البشر الدنيوية، وتُهمّش مسائل الدين التي هي اعتقاد خالص أو حقّ خالص لله، ويمثّل لذلك بقضية الأسماء والصفات.

وأنت ترى كيف أنّ هذا الكلام لا يختلف عن توجّهات غلاة الجرح والتعديل التقليديين في ذمّ الدعاة إلى حاكمية الشريعة، ولكنّ الفارق هو التجديد في العبارة ومجاراة مزاج الأجيال الجديدة التي تطرب لهذا الطرح الذي يذكر "الإنسانوية" و"مركزية الإنسان" و"مركزية الدنيا"، فهي أشبه أن تكون بمصطلحات المفكرين المعاصرين ولكنّها بثوب غلاة الجرح والتعديل!

وهذا التوجّه مولَع بردّ كلّ شيء إلى الأفكار الغربية المعاصرة، كما أولِع الكثير من المستشرقين وأذنابهم قديمًا بردّ الكثير من إسهامات المسلمين الفكرية إلى الحضارة الإغريقية، حتى لو وجد الفكرة واضحة أشدّ الوضوح في منطوق الكتاب والسنّة، ولكنّه الافتراء والبهتان!

والواقع أنّ "الحاكمية" هي من أخصّ خصائص الألوهية، وهي لبّ لباب التوحيد، فمعنى الحاكمية هو إفراد الله بالحُكم، أي بكلمات أخرى أيسر: قبول شرْع الله ورفض ما سواه. والله عزّ وجلّ حين حكى لنا قصّة آدم وزوجه، قصّة هذه الإنسانية كلها، قال لنا: ﴿قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًاۢ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ (طه: ١٢٣). وقبول هدى الله الذي أنزله في كتابه هو تحكيم شريعة الله عز وجل واتخاذها معيارا لتقييم الأفكار والأعمال. وقال سبحانه: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الجاثية: ١٨). وقال عزّ وجلّ: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ (الأنعام: ١١٤). وقال سبحانه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ (النساء: ٦٤).

والآيات في هذا الباب كثيرة. والناظر إلى حال الأمة اليوم يجد أنّ الشريعة التي

ارتضاها الله للأمة الإسلامية وللبشرية جميعا معطّلة عن الإقامة في مساحات كبيرة منها، والناس في العالم الإسلامي والغربي على السواء يقيمون أهواءهم في المجالات العامة كالسياسة والاقتصاد والعقوبات والقضاء والكثير من قيم المجتمع، ويعطّلون ما أنزله الله في كتابه. وهي حالة لم تحصل بهذا الحجم في تاريخ الأمة، أي أن يتم تبديل الشريعة في قطاعات واسعة من المجال العام بهذا الشكل الكارثي المخيف، فيُحلَّل الرِّبا وسائر المحرّمات المالية ويُلغى حدّ السرقة وسائر الحدود ويضع الناس شرائعَهم وقيَمَهم في السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم والإعلام بمعزل عن شريعة الله وكتابه الهادي.

فالداعون إلى إقامة دين الله مقاومين بذلك كلّ النزعات العلمانية الدنيوية التي تقدّم أهواءَ البشر على دين الله، والذين يواجهون القتل والسجن والملاحقة والاضطهاد والتضييق من أجل دين الله لا طمعا في دنيا الناس، والذين هم سائرون على درب محمّد بن عبد الله ﷺ.. أيُقال عن هؤلاء إنّهم يقدّمون الحاكمية لأنّ فيها مصلحة للناس؟!

والحقُّ أنه لا يقول هذا الكلام إلا جاهل لا يعرف دين الله، أو مُغرض يُعادي الدعاة إلى إقامة الدين بحُجج غلاة الجرح والتعديل المتهافتة الهشّة. ولو قرأ هذا القائل للأستاذ سيد قطب رحمه الله سيجده يوجّه نقدا قويا للذين يَعِدون الناس بالمسرّات الدنيوية جرّاء تحكيم الشريعة، ويؤكد على أنّ الأصل هو أنها حقّ الله الخالص، وأنّها معركة عقيدة وليست معركة أرضية لغايات أرضية، بل ليُخلص المسلمون لله وحده الطاعة والخضوع.(١)

---

(١) انظر على سبيل المثال لا الحصر: سيد قطب، **معالم في الطريق** (بيروت: دار الشروق، ١٩٧٩)، ١٧٣-١٨٦.

أما قضية الأسماء والصفات التي يزعم هؤلاء أنّ الحاكمية قُدّمتْ عليها، فمن اطّلع عليها كما هي في القرآن سيجد أنّ الغاية من معرفة الله سبحانه بأسمائه وصفاته وأفعاله هي إفراده بالعبادة لا إنشاء الجدل الكلامي النظري حولها، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ (الأعراف: ١٨٠). وأفضل كتاب يَعرِف فيه المؤمن أسماءَ الله وصفاته وأفعاله سبحانه هو كتاب الله. وكلّ مسألة عقائدية لم تُبيَّن في عصر النبوّة فلا ينبغي اعتقادها، فقد كمُل الدين في عهده ﷺ. وكلّ مسألة لا يُبنى عليها عمل فلا حاجة إلى الخوض فيها، وهو مذهب الأئمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم. ومن اختبر هذه القاعدة سيندهش حين يرى جميع آيات الأسماء والصفات والأفعال في القرآن يُبنى عليها عمل، سواء عمل القلب أو عمل الجوارح، وسيجد أنّ معظم الجدل الكلامي بين الفرق المختلفة بعد ذلك لا يُبنى عليه عمل.

كما أنّ قضية الحاكمية مرتبطة أشدّ الارتباط بمسائل الأسماء والصفات، فالله عزّ وجلّ يقول في كتابه: ﴿وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَٱصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَـٰكِمِينَ﴾ (يونس: ١٠٩). يقول الطبري رحمه الله في تفسيرها: "وهو خير القاضين وأعدل الفاصلين".[1] وقد أنزل الله تعالى إلينا كتابا عدلا فصلا لنقضي به وبسنّة رسوله ﷺ وما بُني عليهما فيما نتنازع فيه، قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (النساء: ٥٩). فانظر كيف ربط الاحتكام إلى كتاب الله عزّ وجلّ وسنّة رسوله ﷺ وأولي الأمر من العلماء والأمراء الذين يقيمون الكتاب

---

(١) محمد بن جرير الطبري، **جامع البيان عن تأويل القرآن**، تحقيق: محمود محمد شاكر (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٣٧٤ هـ)، ١٥: ٢٢١.

والسنّة بالإيمان به سبحانه، وكيف ترتبط صفته بأنّه "خير الحاكمين" بما يُبنى عليها من ردّ ما نتنازع فيه إلى وحيه، فكيف يغفل مسلم عن هذا الارتباط الشديد بين قضية الحاكمية وقضية الأسماء والصفات؟ بل إنّ باب الأسماء والصفات هو باب عظيم لإظهار خطورة هذه القضية وارتباطها بالإيمان بالله عزّ وجل، فكيف يجعلها هؤلاء مسألة دنيوية؟!

(٤)

ولا بدّ من خلفية تاريخية وجيزة لنفهم قضية الحاكمية، وأنّها لم تنشأ من فراغ، بل كان التركيز عليها في هذا العصر مفهومًا نظرا لما أصاب المسلمين فيه. ففي كل عصر من العصور ابتُليَ المسلمون بانحراف من الانحرافات العقدية المتعلّقة بحقيقة التوحيد، ولعلّ أول ما كان من الانحرافات قول القدَرية وظهور التعطيل في مرحلة مبكّرة جدّا من التاريخ الإسلامي، والذي أراد أصحابه - على الأرجح تأثّرا بثقافات أجنبية - تنزيه الله عن مشابهة المخلوقين، فأدّى بهم ذلك إلى أن نفوا عن الله أسماءه وصفاته التي وصف بها نفسه في كتابه.

ثم بدأت بعد قرون من ذلك بذور الانحراف في توحيد العبادة، وتحديدًا في أبواب النُّسك والدعاء والاستغاثة، فشاع الحجّ إلى قبور الصالحين لطلب الحوائج منهم والاعتقاد بأنّ لهم مكانة في تدبير الأمور فصاروا مقصدًا لكثير من النّاس، يُقدّمون لهم ما هو من حقّ الله الخالص من الشعائر التعبّدية.

ولهذا وجدنا علماء الأمة في تلك الأزمنة يكتبون كتبا في التوحيد والعقائد للتصدّي لهذه الانحرافات الخطيرة، فإذا وجدتَ كتابا يعود إلى القرن الثالث أو الرابع باسم التوحيد ومضمونه يتمحور حول إثبات الصفات التي جاءت في الكتاب

والسنّة، فلا تظنّن أنّ هذا هو كلّ مضمون التوحيد. وكذلك إذا وجدت كتابا في القرن الثاني عشر باسم التوحيد ومحورُه بيان مسائل النُّسك والدعاء والاستعانة والاستغاثة والشعائر، فلا تظنّن أنّ هذا هو كل مضمون التوحيد، إذ غاية ما في الأمر أنّ هؤلاء العلماء قد ركّزوا على هذه المسائل لأنّهم أرادوا بكتبهم التصدّي لهذه الانحرافات التي شاعت في عصرهم.

وفي عصرنا هذا، كان أبرز انحراف عن قضية التوحيد يتعلّق بركن "الحكم والطاعة" وركن "الولاء والمحبّة"، وقد ظهرت بوادر ذلك مع دخول الغزو الفكري الغربي الأوروبي إلى بلاد المسلمين منذ نحو قرنين، واستفحل مع سقوط آخر دولة إسلامية حكمت المسلمين وحافظت على الحدّ الأدنى من الشرعية الإسلامية، وهي الدولة العثمانية، ودخول جحافل المحتلّين الغربيين. فأبرزُ ما سقط مع سقوط الدولة: حاكمية الشريعة والاجتماع على الإسلام رابطةَ ولاء. ذلك أنّ الغزاة الغربيين كانوا قد انقلبوا على دينهم المتمثّل بالكنيسة في المجال العام، وتولّت "الدولة" مهام الدين فصارت هي "المُشرّع" للناس، والذي يسنّ لهم القوانين التي يعاقَب من يخالفها، ووضعتْ لهم روابط انتماء جديدة تتمثّل بالقوميات المخترعة لتحلّ مكان الرابطة المسيحية التي ضعُف تأثيرها لصالح هذه القوميات.

وقد جلب هؤلاء الغزاة نموذجهم العلماني هذا إلى بلادنا، وسعَوا إلى فرضه بالحديد والنار، وخرّجوا نُخبًا في بلاد المسلمين تعتقد بهذه الأسس العلمانية (حقّ البشر في التشريع بديلا عن شريعة الله، والاجتماع على روابط قومية ووطنية بديلا عن رابطة الدين)، وما كان أسهل ذلك! خصوصا مع غلبة القوم علينا وقد صرنا في هواننا وفقداننا للقوة أضيع من الأيتام على مأدُبة اللئام!

ولم يكن الله غافلا عمّا يفعل الكافرون، وقد تكفّل سبحانه بأن يبعث لهذه الأمة مَن يجدّد لها أمرَ دينها، فقد خُتمت النبوّة ولن يرسل الله أنبياء ليجدّدوا رسالة آخر رسول بعد أن ينحرف عنها الناس، فكان أولياؤه المجدّدون في كل عصر هم الذين تكفّلوا بهذه المهمة العظيمة. ولهذا وجدنا الدعاة المخلصين من أولياء الله، الذين يحبّونه ويحبّون شريعته ويريدون إعلاء دينه، يوضّحون هذا الانحراف، ويعودون إلى كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ وإجماع الصحابة والأئمة ليبيّنوا للناس أنّ قبول شرع الله ورفض ما سواه أحد أركان التوحيد، ولا يصحّ توحيد الإنسان لو اكتفى بالاعتقاد ورغب عن شرع الله إلى غيره أو أشرك غيره معه. وأنّ ولاء المسلمين يكون لله بلا شريك، وأنّهم يتولّون بعضهم بعضا في الله وعلى دين الله، فهو رابطة اجتماعهم، وللمسلم على المسلم حقّ الموالاة والنصرة لإيمانه وإسلامه، وأنّ إحلال روابط أخرى للموالاة والمعاداة كالقومية والوطنية وتقديمها على رابطة الإسلام شركٌ ونقض للتوحيد. وأنّ الواجب على الأمة المسلمة مقاومة هذه الانحرافات الخطيرة والسعي إلى إعادة الأمور إلى نصابها بإقامة دين الله، فتكون الشريعة هي المرجعية في القيم والأحكام وسنّ القوانين، فلا يخرج عن معاييرها حكمٌ من الأحكام في المجال الفردي والجماعي، ويكون الإسلام هو رابطة الاجتماع والولاء.

وحين يأتي الآن من يتّهم الذين يركّزون على مسألة قبول الشريعة والولاء بأنّهم "إنسانويّون" أو "دنيويّون"، قد جعلوا الإنسان والدنيا محور تفكيرهم، فيركّزون على تحكيم الشريعة لأنّها متعلّقة بالدنيا وبمصالح الإنسان.. حين يقال هذا الكلام فهو يدلّ على جهل فظيع بما حدث للأمة في القرنين الأخيرين، وكأنّ صاحبَه كان في

سبات عميق وصحا فجأة دون أن يعلم ما حدث في الأمة! ومثله كمثل الذي يتّهم الأئمة السابقين بإغفال الكلام عن توحيد العبادة والنُّسك والدعاء، مع أنّهم لم يُهملوه، ولكنهم تمحوروا حول الصفات لأنّ الانحراف في التوحيد في عصرهم كان فيها بشكل أساسي.

ومن أراد أن يرى كيف فهم أئمة الإسلام عبر التاريخ التوحيدَ بشموليّته فعليه بكتب التفسير، فسيجد في آيات حاكمية الشريعة وآيات الولاء وآيات النسك والدعاء أئمةَ الإسلام من مختلف المذاهب والتوجّهات والمراحل الزمنية والمناطق يؤكّدون على أسس راسخة للتوحيد لا يختلفون فيها، وهي التي وجدوها واضحة ناصعة مبيّنة في كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ.

(٥)

وكثيرٌ من النّاس يُخطئون حين يجعلون التوحيد مرتبطًا بالاعتقاد حصرًا، فيظنّون أنّه لا يخرج من التوحيد مَن كان اعتقاده سليمًا. وإذا حدّثتهم عن قبول الشريعة وأنّه من أركان التوحيد التي لا يكون المسلم مسلمًا مع تركها حكموا عليك بالغلوّ ونسبوك إلى الخوارج، مع أنّ هذا هو مذهب أهل السنّة وأئمّتهم من المتقدّمين والمتأخّرين.

وهم لا يفرّقون بين "قبول الشريعة" وبين "الدخول في الأعمال"، فصحيح أنّ ارتكاب الذنوب والتقصير في الواجبات لا يكون كفرًا مخرجًا من الملّة إلا عند الخوارج، ولكنّ قبول الشريعة شيء وراء ذلك، فمن يرتكب الذنب وهو مقرّ بالانقياد لله عزّ وجلّ وطاعة أمره، ولكنّه يخرج إلى المعصية شهوةً أو غفلةً، كالذي يفوّتُ صلاة الفجر كسلًا ولأنّه سهر الليل وانشغل باللاهيات ولم يأخذ بأسباب

الاستيقاظ للفجر؛ فهذا على ذنب عظيم، ولكنّ ذنبه لم يكن إباءً من قبول الفريضة، بل هو يشعر بالندم والاستياء ويطلب التوبة ويهمّ بالإصلاح، وهذه هي علامة إيمانه واستسلامه لله.

أمّا الذي يرفض ابتداءً قبول الشريعة، فيأبى قبول أحكام شرعية ثابتة معيّنة، فهذا قد فقد صفة العبودة والاستسلام لله وحده، وربّما يكون قد قبل من الله أحكام الشعائر التعبّدية وبعض الأحكام الفردية ثمّ رفض حكم الله في الزاني والسارق وأهل الحرابة وتحريم الربا وغيرها من الواجبات والمحرّمات، فمثل هذا لا يكون مسلمًا بحال، حتى لو قال لا إله إلا الله ولو اعتقد أنّه مسلم وصلّى وصام، فاعتقاده وَهْمٌ لا يفيد، والله عز وجل هو الذي يحدّد ما هو الإيمان وما هو الإسلام وليس اعتقادُ كلّ إنسان. بل بحسب أكثر أقوال أهل الإسلام تساهلا في الإيمان، وهو قول الكرامية: أنّ الإيمان هو الإقرار باللسان فحسب، لا يكون عندهم مؤمنًا؛ إذ اشترطوا الخُلُوَّ من النواقض المكفّرة، وعند فرق أهل السنّة قاطبة مَن يقول: "أُصدّق الرسولَ ﷺ ولا أطيعه في كذا وكذا" لا يكون مؤمنًا بحال.

واعتبروا بمثالي هذا حتى تدركوا الفرق بين "قبول الشرائع" وبين "الدخول في الأعمال"، فلو أنّ رجلا وُلّيَ على بلدة وقال لأهلها: "أنا الآمر الناهي فيها، فقد فوّضني الأمير بذلك". ثم كان من بين أهل هذه البلدة من اعتقد صحّة كلامه، أي صَدّقَ أنّ الأمير فوّضه وأنّه يستحقّ أن يكون الآمر الناهي، ولكنّه رفض طاعته لكِبْر أو لكراهية له أو لثأر قديم وقال له: "لا تأمُرني ولا تنهاني، وليس عليّ طاعتك"، فخرج عن طاعته قبل أن يأمر بشيء وينهى عن شيء، هل ينفعه اعتقادُه بأنّ الوالي مستحقّ لمنصبه وأنّ الأمير فوّضه حقّا؟ كلّا! وكذلك الإيمان، لا ينفع فيه الاعتقاد ما

لم يكن معه الانقياد، فقد يعتقد المرء صحّة شيء ولا ينقاد له كبرًا وعنادًا كفعل إبليس، فلم يكن كفره اعتقاديّا بل لرفضه الانقياد لأمر الله عزّ وجلّ، ولذلك كانت معصيته معصية كفر وفسقه فسق كفر.

أمّا تَصوُّرُ وجود مسلمٍ لا يُقيم شيئا من دين الله من صلاة أو صيام أو زكاة ولا يتورّع عن محرّم، فمثل هذا لأيّ شيء استسلم من دين الله ومضمونُ الإسلام هو الاستسلام لله؟ وما الذي يعبده وهو لا يمارس هذه العبادة؟ وكيف يكون متّبعًا للرسول ﷺ وقد قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ ﴾ (النساء: ٦٤)؟

إنّ كلمة لا إله إلا الله محمد رسول الله هي شعار الدين ومبتدأ الدخول فيه، ولكنّ التلفّظ بها فقط ليس حقيقة الإسلام. وفرق كبير بين أن يكتسب المسلم "حُكم الإسلام" في الدنيا بهذه الكلمة، وبين "حقيقة الإسلام"، فقد يعامله المسلمون على الإسلام لتلفّظه بهذه الكلمة ولأنّهم لا يعلمون أعماله وحاله بينه وبين ربّه، ولكنّ حُكم المسلمين لا ينجيه من حقيقة ما هو عليه من خلوٍّ من حقيقة الإسلام. وحَريّ بمثل هذا أن يراجع دينه وإسلامه، وأن يسأل نفسه: كيف أكون مسلمًا محبًّا لله تعالى ولرسوله ﷺ ولا أدين بشيء من دين الإسلام ولا أَستسلم لله سبحانه ولا أُطيع الرسول ﷺ؟!

(٦)

ومن العجيب أن يُقال إنّ الدعاة إلى حاكمية الشريعة قد أغفلوا أساس الدين الذي هو حقّ الله الخالص، وقدّموا جوانب أقلّ أهمية لأنّ فيها مصالح للبشر. وهي مقولة فظيعة لا تخرج إلا ممّن جهل أساس الدين وقاعدته الكبرى وهي إفراد الله

بالعبادة، فقد خلق اللهُ الخلْقَ لعبادته وحده لا شريك له، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات: ٥٦). وأرسلَ الرُّسُلَ لأجل ذلك، قال سبحانه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ (الأنبياء: ٢٥). وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ (النحل: ٣٦).

وكانت الخصومة مع أهل الكتاب والمشركين في توحيد العبادة، قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: ٦٤). وقال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١﴾ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴿٣﴾ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ﴿٤﴾ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴿٥﴾ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ ﴿٦﴾﴾ (سورة الكافرون).

وكان توحيد العبادة أوّل المأمورات كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ (البينة: ٥).

وهو حقّ الله على العباد كما في الصحيح عن معاذ بن جبل أنّه قال: **"بينا أنا رَدَيفُ النبيِّ ﷺ، ليس بيني وبينَه إلا آخرةُ الرَّحْلِ، فقال: يا معاذُ! قلتُ: لبيكَ رسولَ اللهِ وسعْدَيْكَ! ثم سارَ ساعةً، ثم قال: يا معاذُ. قلتُ: لبيكَ رسولَ اللهِ وسعْدَيْكَ! ثم سار ساعةً، ثم قال: يا معاذُ. قلتُ: لبيكَ رسولَ اللهِ وسعْدَيْكَ! قال: هل تدري ما حقُّ اللهِ على عبادِه؟ قلتُ: اللهُ ورسولُه أعلمُ. قال: حقُّ اللهِ على عبادِه أن يَعْبُدوه ولا يُشْركوا به شيئًا. ثم سارَ ساعةً، ثم قال: يا معاذَ بنَ جَبَلٍ! قلتُ: لبيكَ رسولَ اللهِ وسعْدَيْكَ! فقال: هل تدري ما حقُّ العبادِ على اللهِ إذا فعلوه؟ قلتُ: اللهُ ورسولُه أعلمُ. قال: حقُّ العبادِ على اللهِ أن لا يُعَذِّبَهم"** (صحيح البخاري).

والتوحيد هو إفراد الله بما لا يكون إلا لله، ومن المعلوم أنّ إفراد الله بالحُكم يدخل في توحيد العبادة؛ لأنّ العبادة تتضمّن في صلبها الطاعة والانقياد، وحاكمية الشريعة هي الانقياد والخضوع لأوامر الله ونواهيه وما يحبّه ويرضاه سبحانه. وقد قال تعالى في سورة الأنعام المكّية: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ (الأنعام: ١١٤)، فالتحاكم إلى شرع الله وهداياته هو من صلب إفراده سبحانه بالعبادة، وهو من إفراد الله بما لا يكون إلا لله. كما يدخل فيه إفراده سبحانه بالربوبية وما يترتّب على ذلك كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ﴾ (الأنعام: ١٦٤). كما يدخل فيه إفراد الله بالولاء كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ۗ قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ ۖ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ (الأنعام: ١٤). كما يدخل فيه إفراده سبحانه بالنُّسك كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ (الأنعام: ١٦٣-١٦٤).

وإذا نظرنا إلى أقوال المفسّرين عن آخرهم في تفسير قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ من سورة الفاتحة، سنجدهم يُجمعون على إدخال الطاعة والانقياد - وهي صُلب قضية حاكمية الشريعة - في العبادة، وهذه أقوال عدد منهم:

- سهل التُّسْتَري (ت ٢٨٣ هـ): "أي نخضع ونذلّ ونعترف بربوبيتك ونوحّدك ونخدمك".(١)

(١) سهل بن عبد الله التُّستري، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: طه سعد وسعد علي (القاهرة: دار الحرم للتراث، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م)، ٨٦.

- ابن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ): "لك اللهم نَخشعُ ونَذِلُّ ونستكينُ، إقرارًا لك يا رَبّنا بالرُّبوبية لا لغيرك".[١]

- أبو إسحاق الزجّاج (ت ٣١١ هـ): "معنى العبادة في اللغة الطاعة مع الخضوع، يُقال: هذا طريق مُعَبَّد إذا كان مُذَلَّلًا بكثرة الوَطْء، وبَعيرٌ مُعَبَّد: إذا كان مطليّا بالقَطِران، فمعنى ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾: إياك نُطيع الطاعة التي نخضع معها".[٢]

- أبو الليث السمرقندي (ت ٣٧٣ هـ): "أي: نُوحّد ونُطيع. وقال بعضهم ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ يعني إياك نُطيع طاعة نخضع فيها لك".[٣]

- ابن أبي زمنين (ت ٣٩٩ هـ): "قال محمد: معنى العبادة في اللغة: الطاعة مع الخضوع، ومن هذا يقال: طريق مُعَبَّد إذا كان مُذَلَّلًا بكثرة المشي عليه".[٤]

- أبو إسحاق الثعلبي (ت ٤٢٧ هـ): "أي نُوحّد ونُخلص ونُطيع ونَخضع، والعبادة رياضة النفس على حمل المشاق في الطاعة. وأصلها الخضوع والانقياد والطاعة والذلّة".[٥]

---

(١) الطبري، **جامع البيان عن تأويل القرآن**، ١: ١٦٠.

(٢) أبو إسحاق الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل شلبي (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م)، ١: ٤٨.

(٣) أبو الليث السمرقندي، **تفسير السمرقندي المسمّى بحر العلوم**، تحقيق: علي محمد معوّض وآخران (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م)، ١: ٨٢.

(٤) ابن أبي زمنين، **تفسير القرآن العزيز**، تحقيق: حسين بن عكاشة ومحمد بن مصطفى الكنز (القاهرة: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م)، ١: ١١٩.

(٥) أبو إسحاق الثعلبي، **الكشف والبيان المعروف بتفسير الثعلبي**، تحقيق: أبو محمد بن عاشور (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٢)، ١: ١١٧.

- مكـي بـن أبـي طالـب (ت ٤٣٧ هــ): "والعبـادة في اللغـة التـذلل بالطاعـة والخضـوع. فمعنـى ﴿إِيّـاكَ نَعْبُـدُ وَإِيّـاكَ نَسْـتَعِينُ﴾: نـذلُّ لـك ونخضـع بالعبـادة لـك ونستعين بك على ذلك".[١]

- القشيري (ت ٤٦٥ هـ): "والعبادة الإتيان بغاية ما في بابها من الخضوع، ويكون ذلك بموافقة الأمر، والوقوف حيثما وقف الشرع".[٢]

- الواحدي (ت ٤٦٨ هـ): "معنى العبادة: الطاعة مع الخضوع والتذلل، وهو جنس من الخضوع، لا يستحقه إلا الله عز وجل، وهو خضوع ليس فوقه خضوع، وسمي العبد عبدا لذلته وانقياده لمولاه".[٣]

- البغوي (ت ٥١٦ هـ): "أي نوحّدك ونطيعك خاضعين، والعبادة: الطاعة مع التذلّل والخضوع، وسُمِّيَ العبد عبدًا لذلّته وانقياده، يقال: طريق مُعَبَّد أي مُذَلَّل".[٤]

- ابن عطية (ت ٥٤٦ هـ): "و﴿نعبد﴾ معناه: نقيم الشرع والأوامر مع تذلّل واستكانة".[٥]

---

(١) مكي بن أبي طالب، **الهداية إلى بلوغ النهاية**، تحقيق: مجموعة بحوث الكتاب والسنّة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الشارقة (الشارقة: جامعة الشارقة، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ هـ)، ١: ١٠٧.

(٢) أبو القاسم القشيري، **لطائف الإشارات**، تحقيق: إبراهيم بسيوني (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠)، ١: ٤٨.

(٣) علي بن أحمد الواحدي، **التفسير البسيط**، تحقيق: محمد بن صالح الفوزان (الرياض: جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠ هـ)، ١: ٥١٦.

(٤) الحسين بن مسعود البغوي، **معالم التنزيل**، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخران (الرياض: دار طيبة، ١٤٠٩ هـ)، ١: ٥٣.

(٥) ابن عطية الأندلسي، **المُحَرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمّد (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ هـ)، ١: ٧٢.

فإذا كان إفراد الله بالحُكم بقبول شرعه والخضوع لأمره ونهيه ورفض ما سواه يدخل في إفراد الله بالعبادة بل هو من أركانه؛ فكيف إذن يُزعم أنّه ليس من أساس الدين أو بأنّ مَن يُركّز عليه يقدّمه على أساس الدين؟ وأي أساس للدين أعظم من الأساس الذي خلق الله الخلق من أجله وأرسل الرسل من أجله وكانت الخصومة مع المشركين فيه ويردّده المسلمون في سورة الفاتحة كل يوم مرّات عديدة؟!

من هنا تدرك أنّ مقولات مثل: "الحاكمية هي أخصّ خصائص الألوهية" أو هي "الدلالة المباشرة لكلمة لا إله إلا الله"؛ هي مقولات صادقة تعبّر عن حقيقة هذا الدين، وأنّ تهمة تهميش دعاة حاكمية الشريعة لأساس الدين الذي هو التوحيد والعقيدة هي تهمة زائفة، ولا تخرج إلا من جاهل بأسس التوحيد في أحسن الأحوال!

وسنعالج قضية الشريعة وعلاقتها بالعقيدة والتوحيد بشكل أوسع في فصلٍ قادم بإذن الله.

(٧)

ومن مظاهر قصور هذا التوجّه في أبواب التوحيد تهوينهم من أمر الرقائق والمواعظ والتزكية مع أنّها مقصودة في لبّ التوحيد. فتجدهم يوجّهون النقد للمشتغلين في هذه الأبواب باعتبار أنّهم يَنْفرون عن الخوض في تفاصيل العقائد الكلامية (كالتي استعرضنا بعضها في صفحات سابقة) ويتمركزون في الرقائق والمواعظ والتزكية. وهؤلاء يجهلون أنّ ما يسمّونه رقائق ومواعظ وتزكية هو في الواقع أَلْصَقُ بعلم التوحيد من مسائلهم الكلامية التي أحدثوها وضخّموها.

إنّ كل حديث عن الله لا تهتزّ له القلوب فهو من اللَّغو الذي لا يحبّه الله، ومن عَرف الله سبحانه في كتابه وسنّة نبيّه ﷺ أدرك أنّ معرفة الله هي المعرفة التي تخشع

لها الجبال وتتصدّع فكيف بالقلوب؟! قال تعالى: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الحشر: ٢١).

ومِن عَجبٍ في هذا العالم المنتكس أن يَفصل الناس بين ما يسمّونه "العقيدة" وما يسمّونه "الرقائق والتزكية"، فإذا طالعتَ ما يسمّى بكتب العقيدة عند مختلف الفرق: من أثرية وأشعرية وماتريدية ومعتزلة وغيرها رأيتَ نصوصا تخاطب الأذهان الضعيفة وتغيب عنها معرفة الله الحقّة كما هي في كتابه وسنّة رسوله ﷺ. وقد يقال: لا بأس بإضفاء بعض الرقائق واللطائف على الكلام في العقيدة لتليينه وترطيب جفافه. وقائل هذا لا يدرك أنّ هذا الذي يراه كالمُلَح واللطائف هو أسّ الأمر؛ فالعلم بالله هو الذي يورث الخشية والخوف والمحبّة والشوق إلى لقائه ويُبنى عليه العمل والعبادة، وكل علمٍ ليس هذا حاله فهو ليس بعلم بل لغو.

ومن تَدبّر كتاب الله أدرك أنّ صفة انبناء العمل والعبادة على معرفة الله هي صفة مطّردة لا تتخلّف عنها آية كما مرّ معنا في أثرِ ابن مسعود رضي الله عنه، فمن اعتصم بهذا دلّه على كلّ خير وجنّبه كلّ شرّ. وتدبّرْ قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ (البقرة: ٢١٠). كيف يلتفتُ من يتلوها بقلبٍ حيّ إلى لفظِ "يأتيَهم" مجرّدا عن هذا المشهد المهيب العظيم!

فبعضهم يقول: تفيد الآية إثبات صفة الإتيان لله على الحقيقة. فتأملْ برودَ هذه العبارة في جنب جلال الآية!

وبعضهم يستدرك على الله فيزيد "عذاب الله" أو "أمر الله" أو "آيات الله" أو "بأس الله"، فالله سبحانه ينسب الفعل لنفسه في الآية، وهو أبلغ تعبير عن هذا

الموقف، وهذا منشغل في نفيٍ توهّم لم ينشأ إلا بفعل الابتعاد عن لسان العرب وأنوار النبوة وحكمة الصحابة في التعامل مع كتاب الله.

وبعضهم يقول: إنّ الله منزّه عن المجيء والذهاب؛ لأنّ ما يصحّ عليه المجيء والذهاب لا ينفكّ عن الحركة والسكون، وهما محدَثان، وما لا ينفكّ عن محدَث فهو محدَث، وإنّ ما يصحّ عليه الانتقال من مكان إلى مكان فهو محدود ومتناهٍ[1].. وكلام كثير يطبّقون فيه مقاييس الدنيا والمنطق الذهني على صفات الله بدلا من الخشوع لله عند مطالعة عظمة معاني الآية وما تطبعه على القلوب من تفكّر في الأعمال والموقف آنذاك!

والأئمة الكبار المتَّبعون كمالك والأوزاعي والثوري والليث وغيرهم كانوا يقولون في مثل هذه الآية: **"أَمِرّوها كما جاءت"**، و**"قراءتُها تفسيرها"**؛ لا لنقول: "نصرف المعنى عن ظاهره" أو "نُفوّض المعنى والكيفية"، ومثل هذه العبارات الحادثة التي لم يقل بها أعلمُ الناس بكتاب الله، بل قالوا ذلك لأنّ معنى الآية يتجلّى أعظمَ تجلٍّ في نسيجها القرآني الكامل، فإذا نزعنا المفردات عن هذا النسيج المتكامل الذي هو أبلغ كلام وأبْيَن نظام، ثم عالجناها بأذهانٍ باردةٍ معزولةً عن سياقها وعن خطاب الله لعباده الدافع للتذكّر والخشية والتقوى؛ كنّا قد حِدنا عن جادة الصواب، وتهنا في سُبل الأهواء.

أيُّ معنى أعظم من العلم الذي ينطبع على القلوب عند تلاوة هذه الآية، وهو علم الخشية والخوف والرجاء، فالقلوب التي تدبّرت الآية حقّ التدبّر ترجو رحمته وتخاف عذابه، ويأخذها هول المشهد وعظمة الموقف في الآية إلى مراجعة أعمالها

(١) وهو كلام الفخر الرازي في تفسيره كما نقلناه عنه في هذا الفصل.

كي تكون من أهل الرحمة الذين يظلّهم الله في ظلّه يوم القيامة لا من أهل العذاب والشقاء. وكيف يلتفت إلى غير هذه المعاني ونحوها مَن عرف جلال الله تعالى وتفكّر في موقف القضاء في هذا المشهد المهيب؟

فهذا هو العلم الحقّ، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ (فاطر: ٢٨). ومن تصفّح كلام السلف في معنى "العلم" وجده مقرونًا بالعمل دومًا: قال الفضيل بن عياض رحمه الله: **"أكثركم علمًا ينبغي أن يكون أكثركم خوفًا"**.[١] وروي عن سفيان الثوري أنّه قال: **"العلمُ يهتفُ بالعمل فإنْ أجابه وإلا ارتحل"**[٢]. ورُويَ عن أيّوب السختياني أنّه قال: **"قال لي أبو قلابة: يا أيّوب! إذا أحدثَ الله لك علمًا فأحدِثْ له عبادة، ولا يكن همُّكَ أن تُحدِّثَ به"**.[٣]

(٨)

ولقد لاحظ إمامٌ كبير عاش في القرن الثالث الهجري، وهو الإمام ابن قتيبة الدينوري (٢١٣-٢٧٦ هـ) رحمه الله أنّ هناك انحرافًا حادثًا في عصره عن القضايا الإيمانية الجديرة بالاشتغال، فبدلا من الاشتغال بالمسائل المرتبطة بالعبادة التي تؤثّر في مصير الإنسان في الآخرة، انشغل المتكلّمون من مختلف الفرق والتوجّهات بمسائل نظرية حادثة. يقول رحمه الله في كتابه **الاختلاف في اللفظ والردّ على الجَهمية والمُشَبِّهة:** "وكان المتناظرون فيما مضى يتناظرون في معادلة الصبر بالشكر، وفي تفضيل أحدهما على الآخر، وفي الوساوس والخطرات، وفي مجاهدة النفس وقمع

(١) ابن عبد البرّ، **جامع بيان العلم وفضله**، ١: ٧٠٦.

(٢) ن.م.، ١: ٧٠٧.

(٣) ن.م.، ١: ٧٠٨.

الهوى، فقد صار المتناظرون يتناظرون في الاستطاعة والتولّد والطفرة والجزء والعرَض والجوهر، فهم دائبون يخبطون في العشوات، قد تشعّبت بهم الطرق وقادهم الهوى بزمام الردى".[1]

فانظر إلى عظيم قدْر هذه الملاحظة الذكية من هذا الإمام اللبيب، فالصبر والشكر على سبيل المثال من أسس الدين كما هي في كتاب الله، وفيها مدارج للسالكين ومراقٍ للموحّدين، وفيها يظهر التوحيد في أعمال القلوب والجوارح، أما المسائل التي كان المتكلّمون يخوضون فيها فهي مسائل نظرية مختَرَعة، لم تُبيَّن في كتاب الله تعالى وسنّة رسوله ﷺ، ولا يُبنى عليها عمل، ولا تَعلُّق لها بالآخرة، ومِثْلها في ذلك مسائل الحوادث والتسلسل وهل الصفات عين الذات أم زائدة عليها وهل لله حدّ أو جهة وما شابه من المسائل التي لا نفع لها في آخرة أو دنيا.

(٩)

واستكمالا لكلام ابن قتيبة سنورد كلاما للحكيم الترمذي رحمه الله (نحو ٢٠٥-٢٩٥ هـ) من رسالة له في **تفسير قول لا إله إلا الله**، وقد عرّجتُ في هذا الكتاب على الحكيم الترمذي في أكثر من موضع لسبب رئيسي: أنّه يمتلك ذخيرة ممتازة من النصوص العقائدية الشمولية، أي التي تُبرز شمولية التوحيد في الأبواب المختلفة، فقد استطاع الحديث عن قضية التوحيد بأقل قدْر من التأثير الذي أحدثته آراء القدَرية والجَهمية والمُعطّلة، وهو بعدُ ممّن يمكن تسميتهم "أهل الإثبات"، له كتاب **في الردّ على المعطّلة** ليس فيه إلا رواية أحاديث الصفات المسندة، وله ردود قاسية أخرى

---

(١) عبد الله بن مسلم بن قتيبة، **الاختلاف في اللفظ والردُّ على الجهمية والمشبّهة**، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر (الرياض: دار الراية، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م)، ١٩.

على من يؤوّلون الإتيان والنزول والمجيء والوجه واليد وغيرها، وهو مع ذلك من تلاميذ مدرسة الرأي من علماء الكوفة، وشيوخه تلاميذ لأصحاب أبي حنيفة، وهو يجلّه ويقدّره، وله سعي توفيقيّ واضح سنورده في موضعه، يظهر فيه كيف يكون الخلاف في أحيان كثيرة خلافًا لفظيّا، وكيف يمكن للمسلمين التمسّك بثوابت الكتاب والسنّة الواضحة والإعراض عن التشقيقات والخلافات الحادثة التي يكون منشؤها من اختلاف وجهات النظر.

أقول بعد هذا الاستطراد: هذا نصّ في تفسير كلمة لا إله إلا الله للحكيم الترمذي، حين يتدبّره القارئ يدرك مدى ارتباط أعمال القلوب والرقائق والمواعظ والتزكية بحقيقة التوحيد، ويعجب لأصحاب "العقائدية القاصرة" الذين يحسبون مسائل التوحيد والعقيدة هي تلك المسائل النظرية التي يحفظونها والجدليات التي يخوضون فيها. يقول الحكيم الترمذي:

"إنّ كلمة لا إله إلا الله لازمٌ للخلق الاعتقاد لها قلبًا، والاعتراف بها نطقًا، والوفاء بها فعلًا. فأمّا الاعتقاد لها قلبا فأنْ تعتقد نفي القدرة عن جميع من تولّهتْ إليه القلوب في المضار والمنافع سواه. وأمّا الاعتراف بها نطقًا فأن يقول لا إله إلا الله. وأمّا الوفاء بها فعلا فأن يكون له من الثقة في باب النوائب، ومن التوكّل في باب الرزق، ومن التفويض في باب الحوائج، ومن الصبر في باب الشهوات، ومن القناعة في باب المنالات، ومن الانقياد في باب العبودات، ومن التسليم في باب المتشابهات؛ ما يحفظ به هذه الجوارح السبع اللاتي اؤتمن العبد عليهنّ ووُكِل برعايتهنّ من أن يعصي الله بجارحة منها بسبب شيء من هذه الأبواب.

فهذا ما لزم الخلق في باب العبودة، فليس لهم عن ذلك محيد ولا لهم منه بدّ،

فإنْ أقامها خرج من الظلم وهو من المطيعين لربّه. ثم لأهل الدرجات فيما وراء ذلك سعيٌ بالقلوب إلى الله، فكلّما ازداد القلبُ إشارة بما عقد كان النطق به أنور وعند الله أعظم خطرا وقدْرا، فكان الوفاء به أصفى وأخلص وفي الميزان أثقل. فهذه العبودة، ولهذا خُلِق الخلْقُ، وبهذا بُعثت الرُّسل، وإلى هذا دعت الرُّسل، فقال في تنزيله ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ (الذاريات: ٥٦)، أي: ليكونوا لي عبيدًا كما خلقتهم عبيدًا. وقال ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴾ (الأنبياء: ٢٥)، أي: اعبدونِ بهذه الكلمة اعتقادا بالقلب واعترافا باللسان ووفاءً بالجوارح.

فهذا أصلُ الدين الذي لم يؤذن لمخلوق أن يتفرّق فيه، فإنّ التفرّق فيه شِركٌ والاجتماع على هذا إخلاص. على هذا كان آدم صلوات الله عليه وسلّم فمن دونه إلى محمّد ﷺ". [1]

فانظر إلى الارتباط الوثيق بين التوحيد وبين مسائل التزكية والرقائق كالوَلَه والرضا والصبر والتوكل والقناعة والانقياد وغيرها.

وقد سئل الحكيمُ الترمذي عن القرآن، وهو يدرك أنّ السائل يرغب بمعرفة رأيه فيما يدور من جدل في مسألة خَلْق القرآن وطبيعته، التي كانت مستعرةً في عصره، فأجاب هذه الإجابة الحكيمة التي أُحبّ إثباتها لما فيها من دلالة على منهج أهل الاتّباع في التعامل مع هذه المسائل، وهو يذكّرنا بما نقلناه في أول هذا الفصل عن الأوزاعي ومالك والماجشون رحمهم الله، قال الحكيم الترمذي رحمه الله:

---

(١) محمد بن علي الترمذي، **الدر المكنون في أسئلة ما كان وما يكون**، مخطوط لايبزج، رقم ٢١٢، ورقة ١٧٨ ب – ورقة ١٧٩ أ.

"وسألتم عن القرآن، ولم أقفْ على مرادكم في هذه المسألة، فإنْ كنتم أردتم ما تسميته فسمّوه بما سمّاه الله تعالى، وإنْ أردتم كيفيته وأينيّته ومبتدأه فهذه علائم الخذلان؛ لأنّ حشوَ القرآن يشغل أهله عن طلب هذا وأشباهه، لأنّه حشاه بوعده ووعيده، وبرّه ولطفه، وعرائسه ورياضه، وأوامره وأخباره، وأمثاله وصفاته، وصفات ملكه وداره.

فطالبُ هذا قد تعرّى من هذه الأشياء لزيغ قلبه عن الله تعالى، وقال في تنزيله ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ (الحشر: ٢١)، فالجبل الموات يحيا لتنزيله ويتصدّع بعد الحياة؛ لأنّه وعاه بالحياة، فالمؤمن إذا حيي بالله كان أحرى لأن يخشع وينصدع هواه وشهواتُ نفسه، وإنّما يطلب مِثْلَ هذه الأشياء مَن مات قلبه عن الله تعالى زيغًا ومَيلا إلى نفسه وشيطانه.

ومثلُ هذا كمثل ملكٍ كتب إلى رعيّته كتابًا وفيه أموره وسيرته، فلمّا وصل إليهم الكتاب أقبلوا على الصحيفة يطلبون أي جلد من الجلود وكتابته بحبر أو أنقاش، فاشتغلوا بطلب هذا عمّا فيه، فهؤلاء أهل بطالة وميْل عن الملك لم تأخذهم حرمة أمره".[١]

فانظر كيف وجّه في إجابته القيّمة إلى العلم النافع وإلى المعرفة التي تتعلّق بعمل الإنسان وعبادته، ورفضَ الخوض في هذه المسائل الحادثة الصارفة عن هدايات القرآن.

---

(١) ن.م.، ١٧٦ أ– ١٧٦ ب.

(١٠)

وأختم بكلام مهمّ للشيخ الأستاذ عبد المجيد الشاذلي رحمه الله من كتابه **الطريق إلى الجنّة**، الذي جعل فصله الأول بعنوان "الإسلام: توحيد ننجو به من الشرك" وفصله قبل الأخير بعنوان "عقيدة أهل السنة والجماعة ننجو بها من البدع والضلالات"، أي أنّ الكتاب في معظمه في التوحيد والعقيدة وبيان أهميّتها، ولكنّ الشيخ مع ذلك لم يغفل عن خطورة أن تتمحور جماعة من المسلمين على دراسة العقيدة النظرية المحضة دون الانخراط في سائر وظائف الدين ومجالاته، يقول رحمه الله مخاطبًا هؤلاء بلسان الناصح المشفق، بعد أن خاطَب غيرهم ممّن يتمحور حول جوانب أخرى ويهمل غيرها:

"وإلى هؤلاء المخلصين الذين يدعون إلى الإسلام كتوحيد وعقيدة دون الصبغة والشريعة والهوية، إنّ ذلك إخواني الأحباب سيؤول بنا إلى كوننا مجرد فرقة عقائدية من فرق المسلمين. وإذا كان عدوّنا لا يتركنا - كما مر بنا - لمجرد انتسابنا إلى الإسلام فكيف مع تمسكنا بالإسلام كعقيدة صحيحة؟

فلا بدّ إذن، لحماية هذه العقيدة الصحيحة، من اجتماع الأمة عليها ومناصرة أهل هذه العقيدة عليها وهو ما يتطلب الهوية الإسلامية التي تجمع الأمّة والصبغة التي تصطبغ بها والشريعة التي تحكم حياتها.

لذلك نقول: إنّ الحركة الإسلامية المعاصرة ما كان ينبغي لها أن تحصر دعوتها في عقيدة يعتقدها الناس وإنْ كانت صحيحة، ولا سمت وهدْي ظاهر وإنْ كان حسنًا، ولا في هوية يجتمع الناس حولها كمقوم من مقومات اجتماعهم وعنصر من

عناصر ارتباطهم، وإنْ كانت قادرة على ذلك، ولا في مجموعة قوانين وإنْ كانت إلهية تحكم حياتها دون شمولية التوجيه الرباني.

وإذا كان لا بد للحركة الإسلامية أن توجّه دعوتها إلى شمولية التوجيه الرباني، فإنه من الناحية العملية التطبيقية في واقع الممارسة اليومية لا ينبغي لها أن تحصر نفسها في إطار عمل خيري أو حزبي أو رياضي أو كشفي أو تربوي أو تعليمي أو فقهي أو أي عمل آخر ذي مقاصد محدودة بل تخرج عن هذه المحدودية إلى هدف أسمى وغاية أعظم وهو إحياء الأمة بالقرآن". [1]



(١) عبد المجيد الشاذلي، **الطريق إلى الجنّة** (من إصدار دعوة أهل السنّة والجماعة، الطبعة الإلكترونية الأولى، ٢٠٠٧)، ١٠٣-١٠٤.

الفصل الثالث:
الحُكم على النّاس ومقاصد حفظ الأمة

يُمثّل "الحُكم على النّاس" ركيزة مهمّة في خطاب أهل الفُرقة، يقولون: نحن نفعل ما فعله السّلف قبلنا ولا نبالي بنتائج ذلك من فرقة وتناحر بين المسلمين، فليس لنا أن ننظر في النتائج؛ لأنّ نقاء العقيدة وخصومة أهل البدع مقدّم على كل شيء لدينا، فالإيمان بالله مقدّم على كل شيء.

وقد بيّنا في فصل سابق خطأ تشبيه خصومهم من أهل السنّة بالقدَرية والجَهمية والمُعطلة الذين خاصمهم السّلف، وبيّنا في فصلٍ يليه أنّ معظم مسائلهم التي يُخاصمون بها ليست من الإيمان بالله سبحانه الذي بيّنه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ، وسنبيّن في هذا الفصل بإذن الله خطأهم الكارثيّ في عدم الالتفات إلى نتائج خطابهم هذا، وكيف أنّهم خالفوا فيه أصولا عظيمة من الدين، ففتنوا المسلمين في أشدّ عصورهم حاجةً إلى تأليف القلوب وجمع الكلمة والرفق وبثّ العلم بأقلّ قدْر من إطلاق الأحكام والنزاعات، وأَخَلّوا بحقوق الولاء والأخوّة التي اقتضاهم إيّاها الإيمانُ بالله، وذلك بما أطلقوه من أحكام بنَوْها على التزامات فاسدة أو اجتهادات ليست من أصول الدين وقطعياته التي يخاصَم من يُعاندها، وأهملوا باب العمل لإقامة الدين وتمكين الأمّة لتنفض عنها أتربة العلمنة والقومية والوطنية والانحلال الأخلاقي والطغيان وغيرها من الآفات الخطيرة التي أصابتها، بل شغّبوا على هذه الغاية النبيلة بما مارسوه من خصومة وتشويه للعاملين من أجلها، فتتبّعوا زلّاتهم وما

ظنّوا أنّه أخطاء ضخّموها واستحلّوا بذلك الوقوع بهم والتخذيل عنهم. وكأنّما هم في جميع ذلك جنودٌ يعملون لصالح أعداء الأمة، يهدفون إلى زيادة فُرقتها وإشغالها عن مهامّها المنوطة بها!

إنّ الخلاف مع هذا التوجّه هو في إغفاله للدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، وهذا أمر ربّاني من الله عزّ وجلّ، فهذه الحكمة لا يُستهزأ بها إذا صدرتْ عن الدعاة المصلحين ويقال عنها "مشاعر مرهفة" أو "تقديم لمشاعر الناس وأحاسيسهم على واجب بيان العقيدة الصحيحة". فمثل هذه المقولات الصادرة عن أفراده تعبّر عن افتقاد للحكمة وخطأ في تقدير منطلقات العذر والرفق بالأمة وتوجّهاتها في مثل هذه المرحلة المفصلية التي تمرّ بها، كما تعبّر عن محدودية رؤيتهم الشرعية التي تتقوقع على مهمّة "البيان" وتَغفل عن طبيعة البيان المطلوب شرعًا، وعن وظائف شرعية أخرى كرعاية مصالح الأمة والنظر في المآلات كما سنوضّح في هذا الفصل.

(١)

سنبدأ أولا بتفنيد مقولة: التحاكم إلى الأصول العلمية أينما أخذتكَ النتيجة، والمضيّ مع الدليل بغضّ النظر عمّا يسمّونه ضغطًا سياسيًا. فقد أغفلوا بهذه المقولة كما ذكرنا أصولا عظيمة من الشرع، وأول هذه الأصول أنّ النظر في المآلات معتبر شرعًا كما قال الشاطبي في كتاب **الموافقات**:

"النظر في مآلات الأفعال معتبر ومقصود شرعًا، كانت الأفعال موافقة أو مخالفة، وذلك أنّ المجتهد لا يحكم على فعل من الأفعال الصادرة عن المكلّفين بالإقدام أو بالإحجام إلا بعد نظره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل؛ فقد يكون الفعل

مشروعًا لمصلحة فيه تُستجلَب، أو لمفسدة تُدرأ، ولكن له مآل على خلاف ما قصد فيه. وقد يكون غير مشروع لمفسدة تنشأ عنه، أو مصلحة تندفع به، ولكن له مآل على خلاف ذلك. فإذا أُطلق القول في الأول بالمشروعية؛ فربما أدّى استجلابُ المصلحة فيه إلى مفسدة تساوي المصلحة أو تزيد عليها؛ فيكون هذا مانعا من إطلاق القول بالمشروعية. وكذلك إذا أطلق القول في الثاني بعدم المشروعية؛ ربما أدّى استدفاع المفسدة إلى مفسدة تساوي أو تزيد، فلا يصحّ إطلاق القول بعدم المشروعية، وهو مجال للمجتهد صعب المورِد إلا أنّه عذبُ المذاق، محمود الغِبّ، جارٍ على مقاصد الشريعة".[(١)]

والأدلّة على اعتبار المآلات كثيرة، نذكر منها:

١) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدۡوَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٍ﴾ (الأنعام: ١٠٨). يقول الإمام الشوكاني (١١٧٣-١٢٥٠ هـ) في تفسير هذه الآية: "والمعنى: لا تسبّ يا محمد آلهة هؤلاء الكفار التي يدعونها من دون الله، فيتسبّب عن ذلك سبّهم لله عدوانًا وتجاوزًا عن الحق، وجهلًا منهم. وفي هذه الآية دليل على أنّ الداعي إلى الحق، والناهي عن الباطل، إذا خشي أن يتسبب عن ذلك ما هو أشدّ منه من انتهاك حرم، ومخالفة حق، ووقوع في باطل أشدّ؛ كان الترك أولى به، بل كان واجبًا عليه".[(٢)]

ولا يستفاد من هذه الآية مجرّد الحكم الشرعي بعدم سبّ المشركين، بل يُستفاد كذلك منهجية التفكير في مآل كل فعل، فحين نعادي قطاعات واسعة من

(١) أبو إسحاق الشاطبي، **كتاب الموافقات**، ٥: ٢١٨-٢١٩.

(٢) محمد بن علي الشوكاني، **فتح القدير الجامع بين فَنَّي الرواية والدراية من علم التفسير**، تحقيق: يوسف الغوش (بيروت: دار المعرفة، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م)، ٤٤٠.

المسلمين من المتّبعين للكتاب والسنّة في غالب أحوالهم لأنّهم تلبّسوا ببعض البدع المحدَثة دون أن ينقضوا عُرى التوحيد؛ نكون قد فرّطنا في أصول عظيمة من دين الله: كالحفاظ على وحدة الأمة ومنع فُرقَتِها، مع أنّ الحفاظ على أُلفتها وتعاضد المؤمنين وتراحمهم لِما يجمعهم من إيمان بالله وتوحيده من أعظم أصول الدين، ومع أنّ واجب بيان الحقّ بالحكمة والموعظة الحسنة ممكن وأكثر تأثيرا من البيان المصحوب بالحكم والإخراج من السنّة أو من الملّة، فضلا عن كون هذا الإخراج حكمًا جائرًا ليس له من الحقّ نصيب كما بيّنا في فصل سابق.

إنّ الأمر ليس كما يُظهره هؤلاء بأنّه تقديم للمصالح الدنيوية أو العلاقات البشرية على توحيد الله. فتوحيد الله عزّ وجلّ له مقتضيات، وما يترتّب على أخوّة الإيمان وحقوق المؤمنين من أعظم مقتضياته، فكيف يُفرَّق بين هذا وبين التوحيد؟ وكيف يغفل مسلم عن العلاقة الوشيجة بينهما إلا لو كان قد تناوله تناولا طقوسيّا تاريخيّا يرى في التوحيد تلك المعارك الكلامية التي ثارت منذ القرن الثاني الهجري وابتعدتْ عن مضمون التوحيد كما تجلّى في كتاب الله عزّ وجلّ.

٢) وعن أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - عن النبيّ ﷺ: **"يا عائِشَةُ! لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِشِرْكٍ، لَهَدَمْتُ الْكَعْبَةَ، فَأَلْزَقْتُهَا بِالْأَرْضِ، وَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ: بَابًا شَرْقِيًّا، وَبَابًا غَرْبِيًّا، وَزِدْتُ فِيهَا سِتَّةَ أَذْرُعٍ مِنَ الْحِجْرِ، فَإِنَّ قُرَيْشًا اقْتَصَرَتْهَا حَيْثُ بَنَتِ الْكَعْبَةَ"** (صحيح مسلم)، وفي رواية أخرى في صحيح مسلم جاء: **"لأنفقتُ كَنْز الكعبة في سبيل الله"**. فنظر ﷺ في مآل الأمر لو قام بتعديل بناء الكعبة أو بإنفاق كنز الكعبة، فقد يبعث هذا الفعل على إثارة الشكوك وربما الارتداد إلى الشرك عند قوم ما زالوا حديثي عهد بجاهليّة، فامتنع عن الفعل رغم مشروعيّته في ذاته.

فانظر إلى حال الأمّة اليوم وما فيها من غربة ثانية عادتْ إليها بفعل الاحتلال الأجنبي والعلمنة والتغريب والتجهيل، كيف يكون رفع ذلك كله بتبديعٍ أو تكفيرٍ لقطاعات من الأمة منتسبة للأشعرية أو الماتريدية أو الصوفية؟ بل ما أحوج هذه الأمة إلى من يرفق بها ويدعوها إلى الحقّ المبين بغير لجلجة ولكن من غير أن يستعجل الحكم عليها وزجّها في خانة المعادين للسنّة، فيشوّه دعوته ويقلّل من تأثيرها في الأمة.

٣) وعن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه -: "كنا في غَزاةٍ - قال سُفيانُ مرةً: في جيشٍ - فكسَع رجلٌ من المهاجرينَ رجلًا من الأنصارِ، فقال الأنصارِيُّ: يا لَلأنصار، وقال المهاجريُّ: يا لَلمهاجرين، فسمِع ذاك رسولُ اللهِ ﷺ فقال: **"ما بالُ دعوى الجاهليةِ"**. قالوا: يا رسول اللهِ، كسَع رجلٌ من المهاجرين رجلًا من الأنصارِ، فقال: **"دَعوها فإنها مُنتِنَةٌ"**. فسمِع بذلك عبدُ اللهِ بنُ أُبَيٍّ فقال: فعلوها، أما والله لئِنْ رجعنا إلى المدينة ليُخرِجَنَّ الأعَزُّ منها الأذَلَّ، فبلَغ النبيَّ ﷺ، فقام عمر فقال: يا رسول الله، دَعْني أضربْ عنُقَ هذا المنافق! فقال النبيُّ ﷺ: **"دَعْهُ! لا يتحدَّثُ الناسُ أنّ محمدًا يَقتل أصحابَه"**. وكانت الأنصارُ أكثر من المهاجرين حين قدِموا المدينة، ثم إنّ المهاجرينَ كثُروا بعدُ" (صحيح البخاري).

فامتنع النبيّ ﷺ عن ضرب عنق من ثبت عليه سبّه ومعاداته؛ حتّى لا تثور الشكوك بين الناس فيقولون: ها قد استتبّ له الأمر فجعل يقتل أصحابه! فنظر في مآل قتله وامتنع عن ذلك، وإنْ كان مشروعًا في ذاته لثبوت ردّته ومعاداته وسبّه للرسول ﷺ.

فهذا في حال المنافقين الذين تلبّسوا بأعتى أحوال الكفر، فكيف ببعض من تلبّس ببدع تاريخية وهو يحبّ الله تعالى ورسوله ﷺ وينتمي إلى الإسلام ويقيم أركان الإيمان والإسلام ويمضي في الشريعة مع المسلمين؟ وكيف وحال الأمة اليوم أدنى من ذلك التمكين الأول الذي كان للرسول ﷺ في المدينة ومع ذلك امتنع عن فضح هؤلاء المنافقين ومحاسبتهم وأبقاهم تحت ستار "أصحابه" مراعاة للنتيجة التي استشرفها عليه الصلاة والسلام لو أنّه حاسبهم أو قتلهم. فمراعاة أحوال الأمة من جهل وضعف وأخذ جميع الاعتبارات في الحسبان قبل إطلاق الحكم أو الفعل هَدْيٌ نبوي، فكيف يَزعم هؤلاء أنهم يمضون مع الأصول العلمية حيثما أخذتهم النتائج؟!

(٢)

إنّ الردّ على التوجّهات المعاصرة يحتاج إلى ميزان وبناء للأولويات ورصد لحالة الأمة، فالذي يرى حال الأمة اليوم يدرك أنها في إحدى أحطّ مراحلها التاريخية، فقد غلب عليها الأعداء ونحَّوا شريعتها وجعلوا مكانها القوانين والأعراف الوضعية المتأثرة بالغرب، وأسسوا ولاءات جديدة اجتمع عليها الناس كالوطنية والقومية، فضلا عن الطغيان وتيارات الإباحية والتفلت الجماعي من الدين.

فالأمة الإسلامية اليوم في حالة يُرثى لها، وهذه الحالة تستلزم من الدعاة المصلحين الحكماء أن يجدوا الطريق الأفضل لردّها إلى دينها، مما يستدعي إرخاء الستر على بعض التوجهات المنتمية للأمّة وللسنّة، وتقديم الجهد في بثّ الدعوة والردّ على ما هو أخطر من تلك التوجهات: كالعلمانية والليبرالية والإباحية وإنكار السنّة وأمثالها، لا فتح جبهات على كل اتجاه حتى مع من لديهم بدع غير مكفّرة أو

يختلفون معنا في تأويل بعض الأمور التي لم ينزل فيها نصّ كتاب أو سنّة ولم يخض فيها الصحابة رضيَ الله عنهم.

وحين يكون المسلمون في معركة مع أعداء هذه الأمة التاريخيين، وتكون الهزائم متراكمة على بلاد المسلمين، ويكون المحتلّ قد أوغل فيها ونصّب بعضَ السفلة المجرمين ليحكموها بالحديد والنار وليبثّوا فيها العلمنة والإباحية ونقض الشريعة نيابةً عنه. حين يكون هذا هو حال الأمة الكارثي يكون من السفاهة والجهل العظيم ممارسة خطاب الحكم بالتبديع والتفسيق والتكفير على تيّارات واسعة من الأمّة (فضلا عن علمائها التاريخيين) ورمي دعاتها ورموزها الذين يقفون على خنادق المواجهة الفكرية والسلوكية لردّ الهجمة العلمانية والتغريبية بالبدعة أو الكفر!

إنّ هؤلاء لا يشعرون بكارثية الحالة التي تعيشها الأمة، حتى لو تكلّموا بألسنتهم عن ذلك، فالكلام شيء والمواقف العملية المبنية على هذا التقدير والإحساس شيء آخر تماما. إنّهم يعيشون معارك العصر العبّاسي ضدّ الجَهمية والمُرجئة والمُعتزلة ولا يدركون أنّ الأمة تعيش منذ قرن وأكثر حالة طوارئ تستدعي عدم صرف أي جهدٍ يثبّط عن الجهد الأَوْلى في ردّ الأمّة إلى صحيح دينها ردًّا رفيقًا حكيمًا حسنًا، ومقاومة الآفات الفكرية والسلوكية التي امتدّت أفرعها الأخطبوطية في مختلف مجالات حياتها. ومعاركهم تلك التي يخوضونها ضدّ الدعاة الذين هم من سواد الأمّة وعلى جادة الشريعة (كما سنبيّن في الفصل التالي بإذن الله) هي معارك آثمة ضالّة، أشبه ما تكون بالبكتيريا التي تستغلّ ضعف مناعة الجسد المنهك بالفيروسات لتستوطن أعضاءه وتزيده تعبًا ورهقًا!

ونحن لا نمنع هنا النقد العلمي لمختلف التوجّهات الشرعية والدعوية، حتى لتلك القضايا التاريخية التي ما زال أثرها ظاهرًا في الأمة، لكنّ النقد العلمي شيء، ووصف الدعاة من أهل السنّة والفضل والدعوة بالبدعة أو الكفر وما ينتج عنه من استعداء وتخذيل شيء آخر تمامًا.

(٣)

تحدّث الشيخ الأستاذ عبد المجيد الشاذلي رحمه الله في كتابه **البلاغ المبين**، في الجزء الرابع الذي جعله بعنوان "الدار والأحكام"، عن مفهوم مهمّ يتعلّق بكيفية التعامل مع الأمّة في الأوضاع المعاصرة فقال:

"ثالثًا: ما يترتّب على هذه الأحكام من فقه الدعوة والحركة بالضوابط الشرعية الدقيقة: مناطات ومآلات.

"**ثبوت وصف الانحياش**: لأنّ الكثير من الناس في هذه المجتمعات لا يستطيع، أو لا يعرف كيف يُعبر عن كرهه وإنكاره لمُخاطِبه من الأنظمة العلمانية بشرع غير شرع الله، ولأنّ الناس أخلاطٌ شتى بين من رضيَ وتابع، ورغب عن شرع الله إلى غيره، أو عدل بشرع الله غيرَه، وبين من كره وأنكر.

ولأنّ المواقف غير متميزة بتميُّز ومباينة واضحة بين الفسطاطات أو الانتسابات، فإنّ ذلك كله أَدْخَل سترًا على الداخلين في ظواهر الرضا والمتابعة، أو الداخلين في ظواهر الشرك والردّة، جعل حالهم أشبه شيء بحال الفرق المنحرفة عن الصراط المستقيم، والمبتدعة في أصول كلية من الدين.

وهذا الستر في الحالتين هو الذي يُعطي هذه التجمّعات أو الطوائف وصفَ الانحياش إلى الأمة حتى مع ثبوت وصف الردّة في الآخرة.

وهذا مأخوذ من حديث رسول الله ﷺ: أنّ رسول الله ﷺ خرج إلى المقبرة فقال: «**السلام عليكم دارَ قومٍ مؤمنينَ، وإنَّا إنْ شاءَ اللهُ بكم لاحقون، وددتُ أني قد رأيت إخواننا**». قالوا: يا رسول الله ألسنا إخوانك؟ قال: «**بل أنتم أصحابي، وإخواننا الذين لم يأتوا بعد، وأنا فَرَطُكم على الحوض**». قالوا: يا رسول الله كيف تعرف من يأتي بعدك من أمتك؟ قال: «**أرأيت لو كان لأحدكم خيلٌ غُرٌّ محجلة في خيلٍ دُهْمٍ بُهْمٍ ألا يعرف خيله؟**» قالوا: بلى يا رسول الله. قال: «**فإنهم يأتون يوم القيامة غُرًّا مُحجّلين من الوضوء، وأنا فرطُهم على الحوض، فلَيُذادَنَّ رجال عن حوضي كما يُذاد البعيرُ الضالّ، أناديهم: ألا هلمّ ألا هلمّ! فيُقال: قد بَدَّلوا بعدك. فأقول: فسحقًا فسحقًا فسحقًا**».[1]

يقول الإمام الشاطبي بعد ذكر هذا الحديث: «ولا علينا أَقُلنا إنّهم خرجوا ببدعتهم عن الأمة أو لا إذا أثبتنا لهم وصف الانحياش إليها».

أقول: إنَّ وصف الانحياش قد يثبت مع وصف الردّة، ولكل وصف مقتضياته. فثبوت وصف الانحياش راجع إلى بقاء التبعية، وإلى حالة الالتباس والستر الناتج عنها، ويترتب على وصف الانحياش الثابت لهذه المجتمعات دخولهم في المقاصد الشرعية لحفظ الأمة في حالة الانحراف والالتباس، وعظم البلوى بالفرق والشِّيَع والأهواء والضلالات، وخفاء العلم، وغربة الحق، وهذه المقاصد هي:

- إرخاء الستر
- انتظار الفيء

(١) حديث صحيح، أخرجه مالك في الموطأ (٢٨)، وأحمد في المسند (٧٩٩٣)، ومسلم في الصحيح (٢٤٩) وغيرهم بألفاظ متقاربة.

• طلب المؤالفة

وهذه المقاصد دلَّ عليها عدم تعيين رسول الله ﷺ للفِرَق الضالّة، واكتفائه بتعيينه فرقة النجاة وهي ما هو عليه وأصحابه أو الجماعة كما قال ﷺ. وقد تكلم فيها بالتفصيل والبيان الإمامُ الشاطبي في «**الموافقات**» و«**الاعتصام**».

وهذه المقاصد بالنسبة لواقعنا المعاصر تقتضي التأنّي بالحكم بالتكفير أو المفاصلة على هذه المجتمعات، لاستفاضة البلاغ حتى لا يخفى الحقُّ على أحد، ولإحياء الأمة بدلًا من مُبايَنَتها واعتزالها لإخراج الأمة مرة ثانية من الشتات والضياع إلى كونها خير أمّةٍ أُخرجت للناس.

ومع ثبوت وصف الانحياش للمجتمعات العلمانية فقد ثبت وصفُ الغربة لأهل الحق، وهي غربة يُخشى منها انقطاع الإسلام بالإسراع إلى المفاصلة والاعتزال قبل طلب المؤالفة والإحياء وإخراج الأمة إخراجًا ثانيًا من حالة الاغتراب وظواهر الشرك.

لذا فأهل الحق في حالة ضعف وانكسار الآن، وليسوا في حالة عزّ واستكبار. وإذا كان الأمر كذلك فالأمر كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في **الصارم المسلول** في شأن المنافقين أنّ المصلحة الشرعية تقتضي عندما يكون الإسلام في حال ضعف وانكسار أن يُعاملهم بقول الله عزّ وجلّ: ﴿ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَدَعْ أَذَىٰهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴾ (الأحزاب: ٤٨). وهذه المصلحة الشرعية هي التي اقتضت من رسول الله ﷺ أن يترك إقامة البينات عليهم حتى لا تَثْبُت عليهم الردّة، فيقيم عليهم أحكامها، فينفر الناس عن الإسلام لظنّهم أنه يقتل قومًا استنصر بهم حتى إذا ظهر بهم جعل يقتل فيهم. وقال شيخ الإسلام: إنه إذا كان للإسلام عزٌّ

وتمكين واستعلاء وظهور فإنه ينبغي العمل حينئذ بقول الله عزّ وجلّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلۡكُفَّارَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱغۡلُظۡ عَلَيۡهِمۡۚ وَمَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ (التوبة: ٧٣)، وأنّ الحُكمين باقيان ولكل حكم مناسبته، وقد يُعمل بهما في زمان واحد في مكانين مختلفين حسب الاستضعاف أو الظهور في كل مكان منهما.

ولهذا الاعتبار أيضًا ينبغي التأنّي والصبر حتى تتم عملية إحياء الأمة وإخراج الأمة خير أمة أخرجت للناس كما أخرجت أول مرة على يدي محمد ﷺ. فهما اعتباران يتطلبان الإحياء: الانحياش الثابت لهم والاستضعاف والغربة الثابتة لنا. وهناك اعتباران آخران هما:

١- عدم التحيّز والمباينة والتميّز لأهل الحق ولا تميّز بين الفسطاطين أمكن بحكم الظروف المعاصرة.

٢- الوعد بالظهور الثاني للإسلام الذي تدلّ عليه الأحاديث والآيات الكثيرة، ممّا يقتضي تركيز الجهد في الإحياء والبعث والبحث عن سبيل إخراج الأمة وتمكينها لمواجهة أعدائها التقليديين من الصليبية والصهيونية والإلحاد والوثنية، فسبيلنا أن نظهر بهم لا أن نظهر عليهم أو نباينهم فرارًا بديننا من الفتن ويأسًا من التمكين.

وهذه المقاصد الشرعية لا تتعارض مع قوله تعالى: ﴿وَلِتَسۡتَبِينَ سَبِيلُ ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾ (الأنعام: ٥٥).

فلا بدّ من استبانة سبيل المجرمين من سبيل المؤمنين.

ولا بدّ من تصحيح المفاهيم، والصدع بالحق وبيانه للناس، وعدم تلبيسه بالباطل أو كتمانه.

ولا بدّ من رفع الالتباس بين سبيل وسبيل، بين العلمانية والإسلامية رفعًا كاملًا.

ولا بدّ من رفع الالتباس بين المفاهيم والتوجهات الإسلامية الصحيحة والباطلة ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ (الأنفال: ٤٢).

ولا بدّ من مواجهة أهل الكفر البواح، وأصحاب الخندق الآخر الذين يصدون عن سبيل الله ويبغونها عوجًا، وتعرية الباطل، وإسقاط اللافتات الكاذبة التي يتترّس بها في حربه على الإسلام.

هذا كلّه شيء، وتحقيق هذه المقاصد من إرخاء الستر وانتظار الفيء وطلب المؤالفة والصبر على الإحياء والبعث والإخراج والتمكين حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله شيءٌ آخر، والجمع بين النوعين من المقاصد من أوجب الواجبات".[١]

* * * *

والشيخ الشاذلي إنّما أراد من هذا الكلام الردّ على تيّارات الغلوّ التي تنشغل بتكفير قطاعات من الأمّة في مسائل العلمنة من جهة ومسائل العقائد البدعية الباطلة وبعض الممارسات الشركية المنحرفة في باب العبادة من جهة أخرى، وزاد في كتابه **العقائد والمقاصد** قوله: "ونحن لا نقصد بكلامنا عموم النّاس، فهم مسلمون، وهم أهلنا، ونحن جزء منهم نتقدّم بهم إلى الظهور، لنظهر بهم لا عليهم، ونغلب بهم عدوّهم لا أن نغلبهم، ونتقدّم بهم إلى الأوضاع الشرعية الصحيحة".[٢]

---

(١) عبد المجيد الشاذلي، **البلاغ المبين** (طبعة إلكترونية من موقع "طريق الإسلام"، محمّلة عام ٢٠١٠)، ٤: ١١٧٠-١١٧٣.

(٢) عبد المجيد الشاذلي، **العقائد والمقاصد** (طبعة إلكترونية صادرة عن موقع الشيخ عبد المجيد الشاذلي، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦)، ٥٣.

والشاطبي في استشهاده بالحديث يتحدث عن الفرق البدعية التي انتسبت إلى الإسلام وفارقت السنّة. وابن تيمية يتحدث عن التعامل مع المنافقين المنتسبين ظاهرًا إلى الإسلام في حالتي الضعف والقوة. فانظر إلى هذا الفقه العظيم في مراعاة أحوال الأمّة مع بقاء البيان للحقّ وللعقيدة الصحيحة ولمقتضيات الإيمان والإسلام. فكيف إذا كنّا نتحدّث عن علماء ودعاة يقيمون الدين في أنفسهم ويدعون إليه ويقفون في خطّ المواجهة الأول لمقاومة العلمانية وظواهر الشرك والردّة والإباحية والطغيان وسلب إرادة الأمّة بأيدي المجرمين الذين يحكمون الأمة نيابة عن الغرب بالحديد والنار.. فهؤلاء العلماء وإنْ وقعوا في بعض الأخطاء والبدع غير المكفّرة هم أجدرُ القوم وأَوْلاهم بإرخاء الستر عليهم وطلب مؤالفتهم وانتظار الفيء معهم وإعانتهم على ما هم فيه من أعمال شرعية عظيمة في نصرة الدين والأمة، فكيف بمن يكفّرهم أو يبدّعهم ويشغل النّاس في الحكم عليهم؟

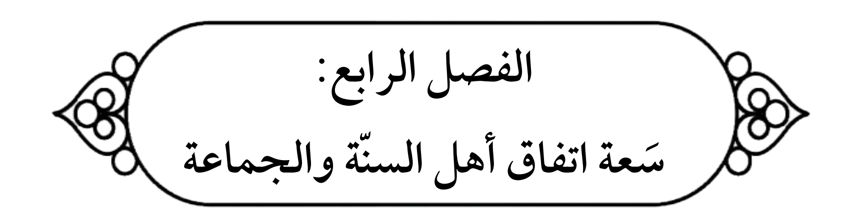
والشيخ الشاذلي في كتابه الذي نقلنا منه لا يقصّر في باب البيان، بل سمّاه **البلاغ المبين**، وهو مفصّل في بيان العقائد الصحيحة خصوصًا في أبواب التوحيد، وبيان ارتباط قضية حاكمية الشريعة بالتوحيد، وفي الردّ على شبهات أهل الإرجاء وشبهات أهل الغلوّ في التكفير، وفيه فصول نافعة مفيدة في أبواب الحكم على النّاس والإعذار بالجهل وعوارض الأهلية، فليراجعه من أراد الاستزادة.

إنّ غاية المُصلح الذي يتّخذ هذا النظر الفقهي العميق هي إقامة دين الله واتباع هَدْي النبي ﷺ في ذلك، ولا يقال إنّ غايته الدنيا ولذا فهو يتجاهل بعض الانحرافات أو لا يبذل كلَّ جهده في مواجهتها مواجهة حاسمة! فالغاية الأسمى ستظلّ هي إقامة الدين وحفظ جناب التوحيد، وهذا لا يتحقق بمنهج أعور لا يبصر سوى "ما ينبغي

أن يكون" ولا يراعي "ما هو كائن" وكيف يُغيّره بالسبل الأصلح وفقًا لهَدْي النبي ﷺ ودروس التاريخ والحكمة المأمور بها شرعًا.

ومن هنا فالحُكم على توجّهات الأمّة العقائدية المختلفة بالتبديع والتكفير وهجرانها ومعاداتها فيه تفريق للأمة والوقوع في منكر أكبر، والمسلم يتمسّك ببيان الحقّ والردّ على التوجهات الباطلة بالأدلّة الشرعية، ولكنّه إلى جانب ذلك وفي حالة الأمة المعاصرة التي تحتاج إلى اجتماع الكلمة على ثوابت الشرع يحتاج إلى الحكمة وعدم زجّ كل المخالفين من أمّة الإسلام في خانة العداء والتبديع والتفسيق والتكفير والمعاداة.

❋ ❋ ❋ ❋



الفصل الرابع:
سَعة اتفاق أهل السنّة والجماعة

ومن مظاهر قصور فَهْم أهل الفُرقة للتوحيد إخراج مسألة الحرص على اجتماع المسلمين وموالاتهم ونبذ عناصر الفرقة من التوحيد، وعدم اعتبار حقوق الولاء الإسلامي وما يجتمع عليه المسلمون من إيمان وإسلام وما يترتب عليه من حقوق لهم يجب حفظها، وعوضًا عن ذلك يجعلون هذا كلّه من باب المصالح الدنيوية وتقديم العلاقات الإنسانية على سلامة العقيدة في الله!

(١)

ونبدأ أولا بإذن الله في ذكر الآيات والأحاديث التي تحثّ المسلمين على الاجتماع والائتلاف وجمع كلمتهم على التوحيد والدين، وعلى موالاة المسلمين وحفظ حقوقهم، وأنّ ما لديهم من إيمان وإسلام يوجب عليهم للمسلمين حقوقًا. فهذا المعنى الأساسي في الدين يبدو وكأنّه مُغيَّب عند تناول أهل الفُرقة لتوجّهات أهل السنّة القديمة والمعاصِرة، فتجد الطعن والهجران والاستعداء والإقصاء لقطاعات من أهل السنّة من خلال تضخيم أثر الشذوذات والخلافات العقائدية والفقهية مقدَّمًا على الاجتماع على الإسلام والإيمان والشريعة، مع أنّ مضمون هذه الأخيرة هو الأكبر والأثقل والأوضح أثرًا كما سنبيّن في الصفحات التالية بإذن الله.

وقد يبدو المجيء بهذه النصوص من الكتاب والسنّة غير مفهوم للقارئ سليم الفطرة، الذي يكنّ في قلبه كل الولاء والمحبّة وحقوق الأُخوّة للمسلمين الطائعين لله عزّ وجلّ ولرسوله ﷺ، ولكني تعمّدتُ المجيء بها لأبيّن مدى مركزية هذه القضية في الكتاب والسنّة، ومدى تفريط من يغفل عنها وجهله بمعالم الدين ومقتضيات الإيمان والتوحيد.

يقول الله عزّ وجلّ في سورة آل عمران، في سياق من الآيات التي تعبّر أجمل تعبير وأرسخه عن هويّة هذه الأمّة الجامعة، وعن مصيرية اجتماعها وكون ذلك قيمة أساسية في دين الله ترتبط بأصل الدين:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ
كَٰفِرِينَ ﴿١٠٠﴾ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ ۗ وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ
فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٠١﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم
مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ۚ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ
أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم
مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٠٣﴾ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ
وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ
تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ
وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ
تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿١٠٧﴾ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ
نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٨﴾ وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ
وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿١٠٩﴾ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ
عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ۗ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ
ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿١١٠﴾﴾ (آل عمران: ١٠٠ – ١١٠).

هذا السياق الجليل من الآيات في سورة آل عمران يبدأ بنداء للمؤمنين، وهو موجَّه إلى كل من آمن بلا إله إلا الله محمّد رسول الله، فاجتمع في قلبه إفراد الله بالعبادة مع تصديق خبر الرسول ﷺ جملةً وعلى الغيب وقبول شرعه جملةً وعلى الغيب، فلا يصحّ أن يُدفع من كان هذا وصفه خارج دائرة الإيمان إذا لم يرتكب ناقضًا من نواقض الإسلام.

والآيات تبدأ بالعقيدة وتنتهي بالعقيدة وهي ممزوجة بالتوحيد والإيمان والإسلام، ثم نجد في مضمونها تحذيرًا من افتراق الأمّة والحرص على اجتماعها والألفة بين أفرادها، ذلك أنّ بعض اليهود - كما تحكي الروايات - حاول التحريش بين الأوس والخزرج فكاد الفريقان يقتتلان واجتمعا لذلك فعلا، وعادا في لحظات إلى دعاوى الجاهلية، فبيّن الله تعالى لهم في كتابه أنّهم إذا عادوا إلى دعاوى الجاهلية تلك واجتمعوا عليها وتفرّقوا عن رابطة الإسلام التي تجمعهم ارتدّوا بذلك من الإيمان إلى الكفر!

والآيات كلها تحذيرٌ من الافتراق في الأمّة، وحثٌّ على الألفة والأُخوّة وحقوقها، وبيانٌ لشأن هذه الأمة وما يجمعها ورسالتها إلى سائر الأمم، وتركيزٌ على مضامين الإيمان والإسلام البيّنة التي تجمع الأمّة: الإيمان بالله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى الخير. ومن قرأ الآيات بتدبّر عَرفَ أساس اجتماع الأمّة، وخطورة تفريقها واستعداء قطاعات منها على أسس واهية كالاختلافات الفقهية والكلامية التي ليست من أصل الدين.

وهؤلاء الذين يُصرّون على إخراج قطاعات من الأمّة كأهل الرأي أو الأشاعرة أو غيرهم من جملة "أهل السنّة والجماعة" هم في الواقع يُحمّلون هذه الخلافات

الفقهيـة والكلاميـة فـوق طاقتهـا، وينقضـون بهـا عناصـر الاجتمـاع الأثقـل والأهـم والأَوْلى بالتركيز، خصوصا في هذه المرحلة التي تمرّ بها الأمة، فلا يُعقل أن تُذكى الخلافات بين توجّهات الأمة الفكرية والفقهية والكلامية وتبنى على أساسها المفاصلة والاستعداء والنزاع، في ظرفٍ تكالبَ فيه الأعداءُ عليها من كل حدبٍ وصوب، ثم يكون بين جميع هذه التوجّهات في الأمّة من الإيمان والإسلام والشريعة ما تَطيشُ له تلك الخلافات!

ويقول تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ﴾ (المائدة: ٥٥). فانظر إلى وصف أولئك الذين يستحقّون الموالاة وما يُبنى عليها من محبّة وحقوق الأُخوّة، فهم الذين آمنوا، هكذا إجمالا، أي بما جاء به الرسول ﷺ كما جاء في حديث جبريل الشهير، والذين أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وهم راكعون. فهؤلاء مسلمون مؤمنون، دخلوا في الإيمان وأقاموا أركان الإسلام وشرائعه، فلا يجوز نقض حقوق الولاء معهم.

ويقول تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ كَبُرَ عَلَى ٱلۡمُشۡرِكِينَ مَا تَدۡعُوهُمۡ إِلَيۡهِۚ ٱللَّهُ يَجۡتَبِيٓ إِلَيۡهِ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِيٓ إِلَيۡهِ مَن يُنِيبُ﴾ (الشورى: ١٣). يقول السعدي في تفسير ﴿وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ﴾: "أي: ليحصل منكم الاتفاق على أصول الدين وفروعه، واحرصوا على أن لا تُفرّقكم المسائل وتُحزّبكم أحزابا، وتكونون شيعا يُعادي بعضكم بعضًا، مع اتفاقكم على أصل دينكم".(١)

---

(١) عبد الرحمن بن ناصر السعدي، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنّان**، تحقيق: عبد الرحمن بن معلّا اللويحق (الرياض: دار السلام للنشر والتوزيع، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م)، ٨٨٨.

ويقول تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ (الروم: ٣٠-٣٢).

ويقول تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (الحجرات: ١٠). فمن استحقّ اسم الإيمان وعمل بمقتضاه من الشرائع تجبُ له حقوق الأُخوّة في الإسلام، ومن حقوقه ألا يُنبز بلقب وألا يُستعدى. ومن تصفّح كتاب الله عزّ وجلّ سيجد الصفات التي تُعطي الإنسان صفة الإيمان، وليس من بينها تلك المسائل الكلامية الحادثة التي استعدى من أجلها بعضُهم بعضًا وكفّر بعضُهم بعضًا. كما أنّ السعي إلى الإصلاح بين الإخوة المؤمنين هو من توجيهات هذه الآية الكريمة، ولا يستخفّ به إلا جاهل بكتاب الله.

ويقول الله سبحانه: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة: ٧١). فانظر إلى ما يستحقّه مَن يحمل أوصاف الإيمان هذه من ولاية ومحبّة وتراحم، وكيف يُخالِف مقتضيات هذه الآية مَن يستعديه لأنّه حمل آراء فقهية شاذّة ليست هي الغالب عليه، أو لأنّه تبنّى أفكارًا كلامية تجريدية تتعلق بالعقيدة مع انطواء صدره على أصول الإيمان والإسلام التي تعطيه حقوق الولاية والتراحم.

وقال رسول الله ﷺ: **"المُسْلِمُ أخُو المُسْلِمِ لا يَظْلِمُهُ ولَا يُسْلِمُهُ، ومَن كانَ في حَاجَةِ أخِيهِ كانَ اللَّهُ في حَاجَتِهِ، ومَن فَرَّجَ عن مُسْلِمٍ كُرْبَةً، فَرَّجَ اللَّهُ عنْه كُرْبَةً مِن كُرُبَاتِ يَومِ القِيَامَةِ، ومَن سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَومَ القِيَامَةِ"** (صحيح البخاري).

وقال ﷺ: **"المؤمن للمؤمن كالبنيان يشدّ بعضه بعضًا. وشَبَّك بين أصابعه"** (صحيح البخاري).

وقال ﷺ: **"المسلمون كرجل واحد. إن اشتكى عينه، اشتكى كلّه. وإن اشتكى رأسه، اشتكى كلّه"** (صحيح مسلم).

وهذه النصوص من الكتاب والسنّة واضحة في حقوق المسلم، الذي اجتمع لديه الإيمان والإسلام، وبناء عليها ندرك جيّدًا الإثم الكبير الذي يقع فيه من يترك هذا الأساس الواضح ويعادي فئات من المسلمين المنتسبين إلى أهل السنّة، وينشغل في تكفيرهم أو تبديعهم والتنفير عنهم ويسلبهم حقوق المسلمين من أجل آراء كلامية اعتقدوها ممّا ليس من الإيمان والإسلام المكلّف به شرعًا، وقد صدرتْ عنهم وعن علمائهم في قرون سالفة في سياق الجدل الكلامي مع الفرق الخارجة عن السنّة ومع طوائف أهل الكفر، وكان الغرض من هذه الآراء تنزيه الدين عن أن يُمسّ بشيء من المعايب من وجهة نظرهم، فأخطأوا في ذلك مع تمسّكهم بقواطع الإيمان والإسلام التي جاءت واضحة جليّة في الكتاب والسنّة.

(٢)

وكنّا قد ذكرنا في الفصل الأول من الكتاب الفَرْق بين أهل الاتّباع من القرون الأولى المفضّلة، وهم الصحابة والتابعون ومَن تابعهم بإحسان، وبين بعض العلماء المتأخّرين عنهم، الذين جمعوا مع العقائد الثابتة في الكتاب والسنّة آراء كلامية لهم في مسائل لم يَرِدْ بشأنها تفصيلٌ في الكتاب والسنّة وعلى أَلْسِنة الصحابة رضوان الله عليهم، وخاصموا عليها مَن يخالفهم فيها من توجّهات أهل السُنّة. وسنقدّم الآن

نموذجًا مضيئًا من بيان العقائد والشرائع التي بيّنها الله عزّ وجلّ في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ، وهو رسالة الإمام المفسّر الضحّاك بن مُزاحم بن شُجاع (ت ١٠٥ هـ) رحمه الله، التي تحدّث فيها عن الإيمان وشُعَبه.

وقد نقل لنا الرسالة الإمامُ ابن بطّة العكبري (٣٠٤-٣٨٧ هـ) رحمه الله في كتابه **الإبانة**،[١] وجاء ذلك في سياق الردّ على المرجئة الذين أخرجوا العمل من مُسمّى الإيمان. ولكنّا سننقل الرسالة هنا كاملة بمدلولاتها التي أرادها صاحبها الضحّاك رحمه الله، لأنّ قيمتها في نظرنا أكبر من مجرّد الردّ على أهل الإرجاء، مع أهمية هذا الباب، فهي تبيّن ما هي حقائق الإيمان وشرائعه التي جاءت في الكتاب والسنّة والتي يستحقّ مَن تحقّق بها في حياته اسمَ الإيمان والإسلام وما يُبنى عليه من حقوق المسلم.

وسنرى أنّ الإمام الضحّاك قد جرّدها عن أيّ آراء كلامية رأى أئمةٌ لاحقون من أهل الحديث ومَن تابعهم أنّه يجب على المسلم اعتناقها كي يكون ناجيًا ويكون من أهل السنّة والجماعة؛ كإلزامهم بقول "غير مخلوق" في شأن القرآن، أو وصْفه بأوصاف زائدة عمّا في الكتاب والسنّة، أو القول بالحدّ والجهة في باب معرفة الله وغير ذلك مما أشرنا إليه في فصول سابقة. بل اقتصر الضحّاك فيها على ما تأكّد في نصوص الكتاب والسنّة الواضحة الجليّة من العقائد والشرائع، التي يستحقّ صاحبها حقوقَ المؤمنين كاملة.

---

(١) أورد الرسالة ونَسَبَها إلى الإمام الضحّاك أيضا الإمامُ الحسين بن الحسن الحليمي (٣٣٨-٤٠٣ هـ) في كتابه **المنهاج في شُعب الإيمان**، ولكنّه لم يروها بسند. انظر للمقارنة: الحسين بن الحسن الحليمي، **المنهاج في شُعب الإيمان**، تحقيق: حلمي محمد فودة (بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م)، ١: ٨٢-٨٤.

وسيرى القارئ وهو يتصفّح نصوصها المرتبطة بنصوص الكتاب والسنّة كيف أنّ هذه المضامين متحقّقة في عموم المنتسبين إلى أهل السنّة والجماعة، وهي مضامين الإيمان والإسلام التي نزل بها الوحي، وسيُدرك عِظَم الإثم الذي يرتكبه من يُفرّق الأمة التي اجتمعت على هذه المضامين فيُخرج من السُنّة من يشاء ويستعدي من يشاء لآراء كلامية انتحلوها من غير أن تَنقض هذه المضامينَ الثابتةَ لديهم من الإيمان والإسلام.

يقول الإمام الضحّاك بن مزاحم كما يروي عنه الإمام ابن بطّة بسنده:

"إِنَّ أَحَقَّ مَا بَدَأَ بِهِ الْعَبْدُ مِنَ الْكَلَامِ أَنْ يَحْمَدَ اللهَ وَيُثْنِيَ عَلَيْهِ، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُثْنِي عَلَيْهِ بِمَا اصْطَنَعَ عِنْدَنَا أَنْ هَدَانَا لِلْإِسْلَامِ، وَعَلَّمَنَا الْقُرْآنَ، وَمَنَّ عَلَيْنَا بِمُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَنَّ دِينَ اللهِ الَّذِي بَعَثَ بِهِ نَبِيَّهُ ﷺ هُوَ الْإِيمَانُ، وَالْإِيمَانُ هُوَ الْإِسْلَامُ، وَبِهِ أُرْسِلَ الْمُرْسَلُونَ قَبْلَهُ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ (الأنبياء: ٢٥). وَهُوَ الْإِيمَانُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ، وَالتَّصْدِيقُ وَالْإِقْرَارُ بِمَا جَاءَ مِنَ اللهِ، وَالتَّسْلِيمُ لِقَضَائِهِ وَحُكْمِهِ وَالرِّضَا بِقَدَرِهِ، وَهَذَا هُوَ الْإِيمَانُ، وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ فَقَدِ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ، وَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا حَرَّمَ اللهُ مَالَهُ وَدَمَهُ، وَوَجَبَ لَهُ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَلَكِنْ لَا يَسْتَوْجِبُ ثَوَابَهُ، وَلَا يَنَالُ الْكَرَامَةَ إِلَّا بِالْعَمَلِ فِيهِ، وَاسْتِيجَادُ ثَوَابُ الْإِيمَانِ عَمَلٌ بِهِ".[1]

فانظر إلى كلام الإمام الضحّاك رحمه الله كيف أشار إلى جُمَل الإيمان وجعل

(١) ابن بطّة العكبري، **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة**، تحقيق: رضا بن نعسان معطي (الرياض: دار الراية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م)، ١: ٦٤٩-٦٥٠.

مَن يستكملها مستكملًا للإيمان. ثم يُفصّل الضحّاك بعد ذلك العملَ الذي ينال به المسلمُ الثوابَ والكرامةَ، فيبدأ بأركان الإسلام وأصول الشرائع، ثم يستمر ليذكر عموم شرائع الإسلام الواردة في الكتاب والسنّة. يقول عن العمل بالإيمان:

"وَالْعَمَلُ بِهِ اتِّبَاعُ طَاعَةِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي أَدَاءِ الْفَرَائِضِ وَاجْتِنَابِ الْمَحَارِمِ، وَالِاقْتِدَاءِ بِالصَّالِحِينَ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَمُحَافَظَةٍ عَلَى إِتْيَانِ الْجُمُعَةِ، وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَالِاغْتِسَالِ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَإِسْبَاغِ الطُّهُورِ، وَحُسْنِ الْوُضُوءِ لِلصَّلَاةِ وَالتَّنْظِيفِ.

وَبِرِّ الْوَالِدَيْنِ، وَصِلَةِ الرَّحِمِ، وَصِلَةِ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ، وَحُسْنِ الْخُلُقِ مَعَ الْخَطَّاءِ، وَاصْطِنَاعِ الْمَعْرُوفِ إِلَى الْأَقْرِبَاءِ، وَمَعْرِفَةِ كُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ مِنْ وَالِدٍ فَوَالِدَةٍ فَوَلَدِهِ، فَذِي قَرَابَةٍ، فَيَتِيمٍ، فمِسْكِينٍ، فَابْنِ سَبِيلٍ، فَسَائِلٍ، فَغَارِمٍ، فَمُكَاتَبٍ، فَجَارٍ، فَصَاحِبٍ، فَمَا مَلَكَتِ الْيَمِينُ.

وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَالْحُبِّ فِي اللهِ تَعَالَى، وَالْبُغْضِ فِي اللهِ، وَمُوَالَاةِ أَوْلِيَائِهِ، وَمُعَادَاةِ أَعْدَائِهِ، وَالْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ، وَطَاعَةِ وُلَاةِ الْأَمْرِ في الْغَضَبِ وَالرِّضَا.

وَوَفَاءٍ بِالْعَهْدِ، وَصِدْقِ الْحَدِيثِ، وَوَفَاءٍ بِالنُّذُورِ، وَإِنْجَازِ الْمَوْعُودِ، وَحِفْظِ الْأَمَانَةِ مِنْ كِتْمَانِ السِّرِّ أَوِ الْمَالِ، وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ إِلَى أَهْلِهَا، وَكِتَابِ الدَّيْنِ الْمُؤَجَّلِ بِشَهَادَةِ ذَوَيْ عَدْلٍ، وَالِاسْتِشْهَادِ عَلَى الْمُبَايَعَةِ، وَإِجَابَةِ الدَّاعِي لِلشَّهَادَةِ، وَكِتَابَةٍ بِالْعَدْلِ كَمَا عَلَّمَ اللهُ، وَقِيَامِ الشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا بِالْقِسْطِ، وَلَوْ عَلَى النَّفْسِ وَالْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ، وَوَفَاءِ الْكَيْلِ وَالْمِيزَانِ بِالْقِسْطِ.

وَذِكْـرِ اللهِ تَعَـالَى عِنْـدَ عَـزَائِمِ الْأُمُـورِ، وَذِكْـرِ اللهِ تَعَـالَى عَلَـى كُـلِّ حَـالٍ، وَحِفْـظِ النَّفْسِ، وَغَضِّ الْبَصَرِ، وَحِفْظِ الْفَرْجِ، وَحِفْظِ الْأَرْكَانِ كُلِّهَا عَنِ الْحَرَامِ، وَكَظْمِ الْغَيْظِ، وَدَفْـعِ السَّـيِّئَةِ بِالْحَسَـنَةِ، وَالصَّـبْرِ عَلـى الْمَصَـائِبِ، وَالْقَصْـدِ فِـي الرِّضَـا وَالْغَضَـبِ، وَالِاقْتِصَادِ فِي الْمَشْيِ وَالْعَمَلِ، وَالتَّوْبَةِ إِلى اللهِ تَعَالى مِنْ قَرِيبٍ، وَالِاسْتِغْفَارِ لِلذُّنُوبِ.

وَمَعْرِفَـةِ الْحَـقِّ وَأَهْلِـهِ، وَمَعْرِفَـةِ الْعَـدْلِ إِذَا رَأَى عَامِلَـهُ، وَمَعْرِفَـةِ الْجَـوْرِ إِذَا رَأَى عَامِلَهُ كَيْمَا يَعْرِفَهُ الْإِنْسَانُ مِنْ نَفْسِهِ إِنْ هُوَ عَمِلَ بِهِ، وَمُحَافَظَةٍ عَلَـى حُـدُودِ اللهِ، وَرَدِّ مَـا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنْ حُكْمٍ أَوْ غَيْرِهِ إِلَى عَالِمِهِ، وَجُسُـورٍ عَلَـى مَـا لَـمْ يُخْتَلَـفْ فِيـهِ مِـنْ قُـرْآنٍ مَنَزَّلٍ وَسُنَّةٍ مَاضِيَةٍ؛ فَإِنَّهُ حَقٌّ لَا شَكَّ فِيهِ، وَرَدِّ مَا يُتَوَرَّعُ فِيـهِ مِـنْ شَـيْءٍ إِلَـى أُولِـي الْأَمْـرِ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ، وَتَرْكِ مَا يَرِيبُ إِلَى مَا لَا يَرِيبُ.

وَاسْتِئْذَانٍ فِي الْبُيُوتِ؛ فَلَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ وَيُسَلِّمَ عَلَى أَهْلِـهِ مِـنْ قَبْـلِ أَنْ يَنْظُرَ فِي الْبَيْتِ أَوْ يَسْتَمِعَ فِيهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فِيهَا أَحَدًا فَلَا يَدْخُلُ بِغَيْرِ إِذْنِ أَهْلِهَا، فَـإِنْ قِيلَ: ارْجِعُوا فَالرُّجُوعُ أَزْكَى، وَإِنْ أَذِنُوا فَقَدْ حَلَّ الدُّخُولُ، وَأَمَّا الْبُيُوتُ الَّتِي لَيْسَ فِيهَـا سُكَّانٌ وَفِيهَـا الْمَنَـافِعُ لِعَـابِرِ السَّبِيلِ أَوْ لِغَيْـرِهِمْ يَسْـكُنُ فِيهَـا وَيَتَمَتَّـعُ فِيهَـا فَلَـيْسَ فِيهَـا اسْتِئْذَانٌ، وَاسْتِئْذَانِ مَا مَلَكَتِ الْيَمِينُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا، وَمَـنْ لَـمْ يَبْلُـغِ الْحُلُـمَ مِـنْ حُرْمَـةِ أَهْلِ الْبَيْتِ ثَلَاثَةَ أَحْيَانٍ مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، أَوْ آخِرِ اللَّيْلِ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَعِنْـدَ الْقَيْلُولَـةِ إِذَا خَـلَا رَبُّ الْبَيْـتِ بِأَهْلِـهِ، وَمِـنْ بَعْـدِ صَـلَاةِ الْعِشَـاءِ إِذَا أَوَى رَبُّ الْبَيْـتِ وَأَهْلُـهُ إِلَـى مَضَـاجِعِهِمْ، وَإِذَا بَلَـغَ الْأَطْفَـالُ مِـنْ حُرْمَـةِ أَهْـلِ الْبَيْتِ الْحُلُـمَ فَقَـدْ وَجَـبَ عَلَيْـهِ مِـنَ الِاسْتِئْذَانِ كُلِّ هَذِهِ الْأَحْيَانِ.

وَاجْتِنَـابِ قَتْـلِ الـنَّفْسِ الَّتِـي حَـرَّمَ اللهُ إِلَّا بِـالْحَقِّ، وَاجْتِنَـابِ أَكْـلِ أَمْـوَالِ النَّـاسِ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُـونَ تِجَـارَةً عَـنْ تَـرَاضٍ مِنْكُمْ، وَاجْتِنَـابِ أَكْـلِ أَمْـوَالِ الْيَتَـامَى ظُلْمًـا،

وَاجْتِنَابِ شُرْبِ الْخَمْرِ، وَاجْتِنَابِ شُرْبِ الْحَرَامِ مِنَ الْأَشْرِبَةِ وَالطَّعَامِ، وَاجْتِنَابِ أَكْلِ الرِّبَا وَالسُّحْتِ، وَاجْتِنَابِ أَكْلِ الْقِمَارِ وَالرِّشْوَةِ وَالْغَصْبِ، وَاجْتِنَابِ النَّجْشِ وَالظُّلْمِ، وَاجْتِنَابِ كَسْبِ الْمَالِ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَاجْتِنَابِ التَّبْذِيرِ وَالنَّفَقَةِ فِي غَيْرِ حَقٍّ، وَاجْتِنَابِ التَّطْفِيفِ فِي الْوَزْنِ وَالْكَيْلِ، وَاجْتِنَابِ نَقْصِ الْمِكْيَالِ وَالْمِيزَانِ، وَاجْتِنَابِ نَكْثِ الصَّفْقَةِ وَخَلْعِ الْأَئِمَّةِ، وَاجْتِنَابِ الْقَدَرِ وَالْمَعْصِيَةِ، وَاجْتِنَابِ الْيَمِينِ الْآثِمَةِ، وَاجْتِنَابِ بِرِّ الْيَمِينِ بِالْمَعْصِيَةِ، وَاجْتِنَابِ الْكَذِبِ وَالتَّزَيُّدِ فِي الْحَدِيثِ، وَاجْتِنَابِ شَهَادَةِ الزُّورِ، وَاجْتِنَابِ قَوْلِ الْبُهْتَانِ، وَاجْتِنَابِ قَذْفِ الْمُحْصَنَةِ، وَاجْتِنَابِ الْهَمْزِ وَاللَّمْزِ، وَاجْتِنَابِ التَّنَابُزِ بِالْأَلْقَابِ، وَاجْتِنَابِ النَّمِيمَةِ وَالِاغْتِيَابِ، وَاجْتِنَابِ التَّجَسُّسِ، وَاجْتِنَابِ سُوءِ الظَّنِّ بِالصَّالِحِينَ وَالصَّالِحَاتِ، وَاجْتِنَابِ الْإِصْرَارِ عَلَى الذَّنْبِ وَالتَّهَاوُنِ بِهِ.

وَاتِّقَاءِ الْإِمْسَاكِ عَنِ الْحَقِّ وَالتَّمَادِي فِي الْغَيِّ وَالتَّقْصِيرِ عَنِ الرُّشْدِ، وَاتِّقَاءِ الْكِبْرِ وَالْفَخْرِ وَالْخُيَلَاءِ، وَاتِّقَاءِ الْفُجُورِ وَالْمُبَارَاةِ بِالشَّرِّ، وَاتِّقَاءِ الْإِعْجَابِ بِالنَّفْسِ، وَاتِّقَاءِ الْفَرَحِ وَالْمَرَحِ، وَالتَّنَزُّهِ مِنْ لَفْظِ السُّوءِ، وَالتَّنَزُّهِ عَنِ الْفُحْشِ وَقَوْلِ الْخَنَا، وَالتَّنَزُّهِ مِنْ سُوءِ الظَّنِّ، وَالتَّنَزُّهِ مِنَ الْبَوْلِ وَالْقَذَرِ كُلِّهِ.

فَهَذِهِ صِفَةُ دِينِ اللهِ، وَهُوَ الْإِيمَانُ، وَمَا شَرَعَ اللهُ فِيهِ مِنَ الْإِقْرَارِ بِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللهِ، وَبَيَّنَ مِنْ حَلَالِهِ وَحَرَامِهِ وَسُنَنِهِ وَفَرَائِضِهِ، قَدْ سَمَّى لَكُمْ مَا يَنْتَفِعُ بِهِ ذَوُو الْأَلْبَابِ مِنَ النَّاسِ، وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ. وَيَجْمَعُ كُلَّ ذَلِكَ التَّقْوَى، فَاتَّقُوا اللهَ، وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِهِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ. أَسْأَلُ اللهَ أَنْ يُوَفِّقَنَا وَإِيَّاكُمْ لِمَا نَبْلُغُ بِهِ رِضْوَانَهُ وَجَنَّتَهُ". [١]

قال الإمام ابن بطّة رحمه الله بعد إيرادها كاملةً: "فَهَذِهِ إِخْوَانِي رَحِمَكُمُ اللهُ شَرَائِعُ الْإِيمَانِ وَشُعَبُهُ، وَأَخْلَاقُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ مَنْ كَمُلَتْ فِيهِمْ كَانُوا عَلَى حَقَائِقِ

(١) ن.م.، ١: ٦٥٠-٦٥٣.

الْإِيمَانِ، وَبَصَائِرِ الْهُدَى، وَأَمَارَاتِ التَّقْوَى، فَكُلَّمَا قَوِيَ إِيمَانُ الْعَبْدِ وَازْدَادَ بَصِيرَةً فِي دِينِهِ وَقُوَّةً فِي يَقِينِهِ تَزَيَّدَتْ هَذِهِ الْأَخْلَاقُ وَمَا شَاكَلَهَا فِيهِ، وَلَاحَتْ أَعْلَامُهَا وَأَمَارَاتُهَا فِي قَوْلِهِ وَفِعْلِهِ، فَكُلُّهَا قَدْ نَطَقَ بِهَا الْكِتَابُ، وَجَاءَتْ بِهَا السُّنَّةُ، وَشَهِدَ بِصِحَّتِهَا الْعَقْلُ الَّذِي أَعْلَا اللهُ رُتْبَتَهُ، وَرَفَعَ مَنْزِلَتَهُ، وَأَفْلَجَ حُجَّتَهُ، وَعَلَى قَدْرِ نُقْصَانِ الْإِيمَانِ فِي الْعَبْدِ وَضَعْفِ يَقِينِهِ يَقِلُّ وُجْدَانُ هَذِهِ الْأَخْلَاقِ فيهِ، وَتُعْدَمُ مِنْ أَفْعَالِهِ وَسَجَايَاهُ. وَفَّقَنَا اللهُ وَإِيَّاكُمْ لِمُوجِبَاتِ الرِّضَا وَالْعَافِيَةِ فِي الدَّارَيْنِ مِنْ جَمِيعِ البَلَاءِ".(١)

وقد تعمّدتُ نقلَ رسالة الإمام الضحّاك كاملة لنيل بركتها في كتابي هذا، فهي رسالة مباركة اشتملتْ على معالم الدين، صنّفها إمامٌ مفسّر من التابعين، وليرى المسلمون كيف أنّ جميع هذه المضامين التي نقلها في رسالته متحقّقة في عموم توجّهات أهل السنّة والجماعة، وهم وإن اختلفوا في بعض التفاصيل الفقهية في بعض المسائل وما يلحق بها، خلافًا سائغًا لا يُفرّقهم في الدين، فقد اجتمعوا على أصول هذه الشرائع، فآمنوا بها مع إيمانهم بأركان الإيمان، وهي مبثوثة في كتبهم وعليها عملهم، لا يجحدونها ولا يُخرجونها من الدين ولا يحرّفونها فيُبطلون حقائقَ الإيمان هذه المذكورة أو الشرائعَ الثابتة في الكتاب والسنّة.

وهذا إنْ دلّ على شيء فهو يدلّ على أنّ مضامين الدين التي يجتمع عليها أهلُ السنّة أكبر وأثقل وأرسخ من الخلافات الكلامية التي نشأت بعد ذلك، وأنّنا حين ندعو الأمّة إلى التآلف والاجتماع على أساس هذه المضامين ونقول إنّ ما اتفقت عليه الأمة أكثر لا نكون قد جاوزنا الحقّ، ولا نكون قد "لَمْلَمنا" ما اجتمعتْ عليه توجّهاتُ أهل السنّة والجماعة المختلفة فيما بينها بحُكم الأمر الواقع لنصنع منها

---

(١) ن.م.، ١: ٦٥٣.

أصولَ الدين وقطعيات الشريعة؛ فالمتّفق عليه أكبرُ وأرسخُ وأثقلُ وأبيَنُ بنصّ الكتاب والسنّة، وبشهادة الأئمة الكبار من أهل الاتّباع كالإمام الضحّاك ومن عاش في عصره من الأئمة الكبار المتَّبَعين.

وممّا يلفتُ النظر في رسالة الإمام الضحّاك أنّه قال في نهايتها، بعد بيان صفة الدين، وهو الإيمان، وما شرع اللهُ فيه من الإقرار بما جاء من عند الله وبيّنَ من حلاله وحرامه وسُننه وفرائضه: **"قَدْ سَمَّى لَكُمْ مَا يَنْتَفِعُ بِهِ ذَوُو الْأَلْبَابِ مِنَ النَّاسِ"**، فأشار إلى جانب "النفع" من هذه العقائد والشرائع، وهو النفع في الدنيا والآخرة، ففيها يُقام القسطُ الذي أراده الله عزّ وجلّ في الدنيا، وفيها النجاة في الآخرة بإذن الله. وهذه خصيصة تتميّز بها مسائل الإيمان والشريعة التي نصّ عليها الكتاب والسنّة، بخلاف مسائل الجدل العقائدي الحادثة التي اختلفتْ حولها الفِرَق تحديدا في القرنين الثاني والثالث الهجريين وما بعدهما، فهي في معظمها لا يُبنى عليها نفعٌ أو عمل.

وممّا تجدر الإشارة إليه أيضًا ما قاله الإمام ابن بطّة رحمه الله عقب سرده لهذه الرسالة، حيث قال: **"فَهَذِهِ إِخْوَانِي رَحِمَكُمُ اللهُ شَرَائِعُ الْإِيمَانِ وَشُعَبُهُ، وَأَخْلَاقُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ مَنْ كَمُلَتْ فِيهِمْ كَانُوا عَلَى حَقَائِقِ الْإِيمَانِ، وَبَصَائِرِ الْهُدَى، وَأَمَارَاتِ التَّقْوَى"**. فهذا الكلام من ابن بطّة رحمه الله يدلّ على أنّ مَن تحقّقتْ فيه هذه الصفات والأعمال كان على الإيمان والإسلام وحَرُمَ على المسلمين الطعن بديانته، أو إخراجه من الملّة، أو الزعم بأنّ تحلّيه بهذه العقائد والشرائع لا يعطيه حقوق الأُخوّة والولاية ما لم يعتنق أقوال فرقةٍ ما في المسائل الحادثة! وقد مرّ معنا نموذج الإمام النووي رحمه الله، الذي نحسبه كان على حقائق الإيمان وشرائعه هذه التي ذكرها الإمام الضحّاك رحمه الله، فلأجل ذلك نمنع من الطعن بديانته أو إخراجه من

الملّة لمخالفته في أقوالٍ حادثة دون هذه الحقائق والشرائع المنصوص عليها في الكتاب والسنّة.

وكثيرًا ما يستخدم أهل الفُرقة أسلوبًا تمويهيًا يقولون فيه: إنّ زُهدَ فلان وحُسن أخلاقه وشهرته لا تمنع من تكفيره؛ فكثيرٌ من أهل الفِرَق الضالّة والزنادقة كانوا زُهّادًا وكانت أخلاقُهم حسنة وكانوا أئمة مشهورين، ومع ذلك كانوا كفّارا بما ارتكبوه. ومُرادهم في هذه المقولة إزالة هذه الموانع القويّة من تكفير بعض علماء أهل السنّة أو نسبتهم إلى البدعة والضلال والخروج عن السُنّة.

وليس الأمر كما قالوا؛ فما نمنع به تكفير هؤلاء الأئمّة ليس مجرّد زُهدهم وحُسن أخلاقهم وشهرتهم، بل هو تَحَقُّقهم بما ذكره الإمام الضحّاك رحمه الله في رسالته؛ فلم يجحدوا شيئا من هذه القواطع الثابتة في الكتاب والسنّة، ولم يستحلّوا محرَّمًا، واعتنقوا حقائق الإيمان والتوحيد التي ذَكَرها والتي جاءت في الكتاب والسنّة بجلاء، فلأجل هذا الإيمان والتوحيد والإسلام والتزام الشرائع والسُّنَنِ ننسبهم إلى الديانة والسنّة. وهم فوق ذلك أئمّة دَعَوا إلى هذه الحقائق والشرائع والسُّنن وصنّفوا فيها ونقلوها كابرًا عن كابر، فكيف يقارَنون بمن حَسُنتْ أخلاقُه وتَزَهّد مع استحلالٍ للحرام أو إنكارٍ لمعلوم من الدين بالضرورة أو ارتكابه شركًا مخرجًا من الملّة أو غير ذلك ممّا ينقض هذه الأصول التي نقلها الإمام الضحّاك؟!

إنّ الذي يَعْمَدُ إلى الخلافات الكلامية والشُّذوذات الفقهية ليُظهر عُمْق الخلاف بين توجّهات أهل السنّة وجذريّته؛ ناكبٌ عن الحقّ، ومُحرّشٌ بين المسلمين، يفعل فِعْلَ أعدائهم الساعين إلى التفريق بينهم وإضعافهم، وإنْ كان ما يفعله بحُسن نيّة، فهذه صفة فعله وليس علينا الحُكم على نيّته.

نعم، ليست الآراء الكلامية المخالفة والشذوذات الفقهية على درجة واحدة من الخطر والانحراف، وقد يكون من بينها ما يُشكّل خطرًا على دين الأمّة، أو يكون بعثه وإحياؤه مِن جهات مشبوهة ومشاريع إفسادية، فمثل هذه التوجّهات لا ينبغي السكوت عنها، وليس من الحكمة إغفالها بحجّة الحفاظ على وحدة الأمة وعدم تفريقها، فهي تضرب عميقًا في أسس الإيمان والشريعة، وتضرّ بالمسلمين ولا ينبغي التهاون معها أو التصالح مع أصحابها، بل ينبغي مواجهتها بالحجج الظاهرة وتحذير المسلمين من خطرها. والمسلم يفرّق بين عالمٍ فاضل من أهل السنّة، متمسّكٍ بالمتن الإيماني القطعي وبأحكام الشريعة، داعٍ إلى إقامتها، مع تلبّسه ببعض الأخطاء والشذوذات، وبين من كانت شذوذاته خطيرةً مخالفةً لقطعيات العقائد والشرائع، وتُمثّل مذهبًا منحرفًا يعتنقه ويدعو إليه ويُفسد على الناس دينهم، كبدع الخوارج والروافض والمعطّلة واستحلال المحرّمات قديمًا، وبدع إنكار حجّية السنّة وأسلمة العلمانية والليبرالية وشرعنة موالاة الأنظمة الطاغوتية واستحلال المحرّمات حديثًا.

(٣)

فإذا جئنا إلى تفاصيل العقائد، سنجد أيضًا أنّ ما اجتمعت عليه توجّهات أهل السنّة والجماعة المختلفة أكبر ممّا اختلفوا فيه. وقد بيّن ذلك بجلاء الشيخ هيثم بن جواد الحدّاد حفظه الله في رسالته البديعة **المختصر في العقيدة المتّفق عليها بين المسلمين**، وهذه الرسالة جهد عظيم نبيل على صغر حجمها، فقد بيّن فيها صاحبها بحقّ أنّ ما يجتمع عليه أهل السنّة في مسائل الاعتقاد أكثر وأثقل وأرسخ ممّا يختلفون فيه من المسائل الكلامية. وهو بذلك يفنّد مرّة أخرى الادعاء القائل بأنّ دعاة التوفيق

بـين توجّهـات أهـل السـنّة المختلفـة إنّمـا يعمـدون إلـى مـا اتفقـوا عليـه في عصـرهم فيجعلونه معالمَ الدين وأصوله؛ إذ الواقع الظاهر الجليّ لمتصفّح هذا المختصر أنّ هذه العقائد هي حقًا ما جاء في ثوابت الكتاب والسنّة، وهي ترسم صورة متكاملة عن الاعتقاد الإسلامي.

يقول الشيخ جواد الحدّاد في مقدّمة رسالته هذه:

"الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبيّنا محمّد وآله وصحبه أجمعين، وبعد: فهذه رسالة مختصرة لكنّها جامعة لجُلِّ مباحث العقيدة التي يتّفق عليها السوادُ الأعظم من المسلمين؛ من أهل الأثر، والأشاعرة، والماتريديّة، والصوفية، وغيرهم، من غير المتعصّبين بلا نَظر، كان المقصود من كتابتها إثباتَ أنَّ ما يتّفق عليه المسلمون من اعتقاد؛ أكبر حجمًا وأهمّيةً وتأثيرًا ممّا يختلفون فيه، وأنّ العوامل العقيدية لاجتماعهم واتّحادهم أقوى وأكثر عددًا من تلك التي تفرّقهم.

ولتحقيق هذا الغرض - وأغراضٍ أخرى لا تخفى على أحد - جُعِل بناءُ هذا المتن أوّلا، ثم جُعلتْ عباراته ثانيةً، معتمدةً على القرآن والسنّة؛ لفظًا كما وردتْ فيهما، ومعنًى كما أجمع على ذلك علماء الأمّة، ما استطعنا إلى ذلك سبيلًا. ولذلك فإنّ هذا المتن قد امتلأ بالذِّكر الصريح أو الضمني للنصوص القرآنية، والأحاديث النبوية". [1]

وهذه من اللفتات المهمة التي ينبغي التوقّف عندها طويلًا وأخذ الدروس والعبر منها، أعني اعتماده على عبارة الكتاب والسنّة، فقد ظهرتْ بركة هذا الفعل بأنّ

---

(١) هيثم بن جواد الحدّاد، **المختصر في العقيدة المتفق عليها بين المسلمين** (لندن: المركز لدراسات الإصلاح والتجديد، ١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م)، ٧-٨.

العقائد التي ذكرها هي أبعد ما يكون عن الجدل الكلامي الذهني البارد الذي لا يُبنى عليه عمل، فمن كان الكتابُ والسنّة معتمَدَهُ في بيان معالم الإيمان ظهرتْ عليه أمارات الصدق والبركة، والحديث عن أسلوب القرآن في بناء الإيمان وفي مخاطبة الإنسان حديث يطول، محلّه في دراسة أخرى كبيرة، أسأل الله أن يعينني على إتمامها بعونه ولطفه.

ولم يقتصر الشيخ جواد على نفسه في إنجاز هذا المختصر، بل دفعه إلى علماء ومفكرين من مختلف تلك التوجّهات لأخذ ملاحظاتهم وتصويباتهم وتقريظاتهم. وقدّم للكتاب علماء كبار من مختلف أرجاء العالم الإسلامي وهم: الشيخ مفتي محمد تقي العثماني من الباكستان، والشيخ حسن الشافعي من مصر، والشيخ خير الدين قرمان من تركيا، والشيخ مولود السريري من المغرب. ولا يخفى على مطّلع تنوّع مشارب هؤلاء الأئمة ومناطقهم الجغرافية، فكأنّ الشيخ جواد قد اختار من بين المقرّظين أبرزهم ممّن امتدّوا على جغرافية العالم الإسلامي من الهند إلى المغرب، مع تنوّع مذاهبهم الكلامية والفقهية.

ويقول الشيخ جواد في كلمات نافعة في مقدّمة مختصره هذا:

"إنّ المتأمّل في الكثير الغالب من كتب العقيدة التي كُتبتْ في السابق يجدها تُكثر من التركيز على ما يميّز كلّ منهجٍ عن غيره من المناهج، وقد يكون هذا طبيعيّا؛ لأنّ هذه المؤلَّفات كُتبتْ في وقتٍ كان جمهور الأمّة في معظم الأوقات متّحدًا تحت راية الخلافة، أو ساعيًا لها، فجاءت تلك المؤلَّفات في تلك السياقات.

أمّا في هذا الزمان حيث غابت الخلافة، وانعدمت الأسسُ الواقعيّة والدّولية التي يمكن أن تقوم عليها في المنظور القريب، وضعفَ المسلمون كثيرًا، وتفرّقوا،

وضاعتْ هيبتهم؛ فإنّ دراسة كتب العقيدة تلك بعيدًا عن ضوابط عديدة تضع كثيرًا من مقرّراتها في سياقها الصحيح؛ قد يؤدّي إلى تفرُّقٍ مذموم، مخالفٍ لمحكمات الشريعة وكليّاتها، ويؤدّي بالمسلمين إلى مزيد من التفرُّق والضعف والهوان، وهو من أشدّ المحرّمات التي نهى الله عنها:

﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَـٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ (الأنفال: ٤٦). ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ ۚ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (آل عمران: ١٠٥).

من أجل هذا عمدَ المشروع الإصلاحي لنهضة الأمّة للقيام بعدّة مبادرات تؤسّس لوحدة الأمّة، من خلال الوحدة العقيديّة، وكذلك الفقهية، وذلك بوضع مؤلَّفات مناسبة تعالج ما تمرُّ به الأمّة من تحدّيات، وتتناول أهمّ القضايا المعاصرة بصورة واقعية.

وهذه الرسالة أحدُ أهمّ روافد هذا المشروع، لعلّها تساهم في وضعِ أُطُرٍ علمية عملية عقيديّة، يمكن من خلالها العملُ على توحيد الأمّة؛ عملا بقوله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ (آل عمران: ١٠٣)".[1]

ومبادرة الشيخ هذه مبادرة مباركة، تستحقّ التنويه والإشادة، وقد وددتُ لو أنّني ضمّنت مختصرَه كلّه في كتابي هذا، إلا أنّ المقام لا يتّسع لذلك، ويكفي أنّنا أشرنا إلى الرسالة ليرجع إليها المعنيّون، وسيجدون فيها ما ذكرتُه وما ذكره الشيخ جواد مِن تضمُّنِها لحقائق الإيمان الإسلامي التي جاءت في مُحكَم الكتاب والسنّة. ولكنّي سأورد نموذجًا من المختصر، وهو أول أبوابه، وقد سمّاه الشيخ جواد

(١) ن.م.، ٩-١١.

"الأصل العام: الإيمان بالله وبنبيّه محمّد ﷺ وباليوم الآخِر"؛ لأنّ أشدّ الخلافات هي تلك التي كانت حول ذات الله سبحانه وأسمائه وصفاته وأفعاله عزّ وجلّ وأصول التوحيد. يقول الشيخ جواد حفظه الله:

"الله هو ربّ العالَمين، وهو خالق كلّ شيء، ومالك كلّ شيء، والمتصرّف في كلّ شيء، والحاكم في كلّ شيء، وكلُّ شيءٍ خاضعٌ ومنقادٌ له، بديع السموات والأرض، وهو أعظم وأجلُّ وأجملُ موجود.

وهو الرحمن الرحيم، وهو الواحد الأحد الصَّمَد، الذي لم يلِد ولم يولَد، ولم يكن له كفؤًا أحد، لا شريك له.

وهو الحيّ القيّوم، لا تأخذه سِنةٌ ولا نوم، له ما في السموات وما في الأرض، وهو العليُّ العظيم، الغنيّ الحميد، وهو على كلّ شيءٍ قدير.

له الأسماء الحُسنى والصفاتُ العُلا، يعلم ما في السموات وما في الأرض، والله بكلّ شيء عليم، وكان الله بكلّ شيء محيطًا.

يُسبّح بحمده ما في السموات وما في الأرض، وإنْ كنّا لا نفقه تسبيحهم.

لا تُدركه الأبصار، وهو يُدرك الأبصار، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

فهو وحدَه المستحقّ للعبادة والطاعة المطلقة.

وهو وحدَه المستحقّ لمنتهى التعظيم.

وهو وحدَه المستحقّ لمنتهى الحبّ.

وهو وحدَه المستحقّ لمنتهى الخوف.

وهو وحدَه المستحقّ لمنتهى الحمد.

وهو وحدَه المستعان، وعليه وحدَه التُّكلان، ولا ملجأ ولا منجا منه إلا إليه، ولا حول ولا قوّة إلا بالله العظيم.

فالإيمان بالله هو أوّل أركان الإيمان.

وقد خلق الله الجِنَّ والإنسَ ليعبدوه وحده لا شريك له، وهَيّأهم لذلك رحمةً بهم؛ فأودَعَ في فِطرهم الشهادةَ بأنّه ربُّهم، وأودَعَ فيها حبَّ الفضائل، وكُرهَ الرذائل، لكنّه جعلَ لهم شياطين الإنس والجنّ أعداء لهم، توسوس لهم، وتزيّن لهم الغواية والضلال عن طاعة الله جلّ وعَلا.

كما زُيِّن للناس حُبّ الشهوات، وزُيّنتْ لهم الدنيا، كلّ ذلك ابتلاء لهم في هذه الحياة الدنيا.

وخلَقَ الله حياةً أخرى أبديّةً، دارَ جزاءٍ لِما عملوا في دار البلاء. فإنْ أطاعوا الله وعبدوه واتّبعوا سبيلَه؛ فهم المفلحون الفائزون برضوان الله، والسعداء في الدنيا والآخرة. وإنْ عصَوا اللهَ، واتّبعوا سُبُل الشياطين، واتّبعوا أهواءهم؛ فهم المستحقّون لغضبِ الله، الخاسرون الأشقياء في الدنيا والآخرة.

ومِن رحمته جلّ وعَلا أنْ أرسلَ رُسُلًا يُبلّغون الجِنَّ والإنسَ تلك الرسالة، ويُبيّنون لهم حقيقة الدنيا، ويدعونهم للإيمان بالله، وعبادته وحده لا شريك له، ويدعونهم للإيمان بأنبيائه ورُسُله، والإيمان بما أنزل عليهم، واتّباعهم، ويُحذّرونهم من الشياطين، ومن اتّباع الهوى، ويدعونهم للإيمان بالدار الآخرة، وبما فيها من جنّات النعيم جزاءً للطائعين، وعذاب الجحيم جزاءً للعاصين.

واختار اللهُ جلّ وعَلا محمّدَ بن عبد الله - صلّى الله عليه وعلى آله وصحْبه وسلَّمَ - ليكون خاتم الأنبياء والمرسلين، وأنزل إليه آخِرَ كتبه القرآن الكريم، وأمرَ جميعَ الجنّ والإنس بالإيمان به واتّباعه إلى يوم الدين.

فمن شهدَ أن لا إله إلا الله وأنّ محمّدًا رسول الله، وآمنَ بالغيب، وبجميع ما أنزلَ اللهُ على رسوله ﷺ؛ فهو المسلم المؤمن، الفائز برضوان الله في الدنيا والآخرة.

ومن كفرَ بالله، أو أشركَ به، أو كفرَ بنبيّه محمّد - صلّى الله عليه وعلى آله وصحْبه وسلَّمَ -، أو بشيء من أركان الإيمان التي أمرَ الله بالإيمان بها؛ فهو الكافر، الذي يغضبُ اللهُ عليه، ويجعلُ حياته في الدنيا ضنكًا؛ فإنْ ماتَ على ذلك أدخله الله نار جهنّمَ في الآخرة؛ خَسِرَ الدنيا والآخرة وذلك هو الخسران المبين.

والكفرُ به يورِثُ الطغيانَ، ويَحْرِم من الاطمئنان، يقود إلى الدّمار، يُفسدُ الأخلاق، ويمحقُ البركة، ويسلبُ السعادة في الدنيا قبل الآخرة، وسيّئاته أكثر من أن تُحصى في الدنيا قبل الآخرة: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ (طه: ١٢٤).

وأمّا من آمنَ بالله تعالى، وآمنَ بنبيّه ﷺ، وبجميع ما أنزلَ عليه، لكنّه عصى الله وماتَ على ذلك بلا توبة؛ فإنّه تحت مشيئة الله: إنْ شاء الله غفرَ له؛ فأدخله الجنَّة بلا عذاب، وإنْ شاء عذّبه ثم أدخَلَه جنّاتِ عَدْنٍ خالدًا مُخلَّدًا فيها؛

فلا يُخلَّدُ في العذاب مسلمٌ ولو ماتَ على معصيةٍ، وهذا من رحمة الله وكرمه وفضله؛ فالحمد لله كما يحبُّ ويرضى.

وعبادة الله وحدهُ لا شريك له سبيل بناء الحضارة والنهضة المبنيّة على العدل

والرحمة، وهي طريق الأمن والسلام، وهي منبع السعادة والازدهار للبشرية والكونِ كلّه".[1]

ولا حاجة بنا إلى مزيد بيان على هذا البيان العالي الرفيع، المستمدّ من كتاب الله تعالى وسنّة رسوله ﷺ، فهو أبلغ حجّة على أولئك الذين يُلملمون عناصر الفُرقة ويضخّمونها، ويَغفلون عن هذا الصرح العقائدي الراسخ الذي اجتمع عليه أهل السنّة والجماعة، والذي يمثّل أصول الإيمان كما جاءت في الكتاب والسنّة.

وقد ختم الشيخ جواد هذا الباب بكلام قد يرى أصحاب هذه الفتنة أنّه من التأثّر بالمذاهب الإنسانوية التي تستهدف تحقيق مصالح دنيوية للبشرية، وليس الأمر كذلك، وقد فنّدنا في فصلٍ سابق هذه التهمة في سياق الحديث عن الحاكمية، ولكنّي سأخصُّص لها فصلًا أختم به هذا الكتاب بإذن الله؛ لأبيّن فيه غلوّهم في هذا الباب، الذي قادهم إلى إنكار حقائق ثابتة في كتاب الله، ونسبة كلّ كلام يستهدف رعاية مصالح الإنسان الدنيوية إلى التأثّر بتلك المذاهب الغربية اللادينية.

(٤)

واعلم أنّ مذهب التوفيق في أبواب الإيمان وقطعيات الشريعة بين المختلفين من أهل السنّة والجماعة مذهب قديم، له مستند من الكتاب والسنّة وأسس موضوعية راسخة كما بيّنّا. وسنعرض هنا نموذجًا يستحقّ الإشادة لعالِم نقلنا عنه سابقًا بعض النصوص، وهو محمد بن علي الترمذي الملقّب بالحكيم الترمذي، والذي عاش وصنّف في القرن الثالث الهجري، ذلك القرن الذي استعَرتْ فيه الخلافات حول

---

(١) ن.م.، ٢٣-٢٨.

المسـائل الكلاميـة، وكـان الحكـيم الترمـذي مـن أشـدّ المقـاومين لهـذه الفُرقـة والخلافات، محاولا جمع كلمة الأمّة على مفهوم "السواد الأعظم".

وقد برز في كلام الحكيم الترمذي نهجُ تضييق حجم الخلاف وإظهاره على حقيقته، وبيان سعة الاتفاق بين الأمة في مسائل الإيمان والإسلام، ونبذ الفُرقة بين المسلمين. فكثيرا ما يكون الخلاف سواء في التفسير أو الفقه أو العقائد خلافا غير حقيقيّ.

سُئِلَ الحكيم الترمذي عن السواد الأعظم في بعض مسائله فقال: "فالسواد الأعظم من أجاب داعي الله في الصلوات الخمس والجُمَع والأعياد وصام شهرَ رمضان وحجَّ البيت وأدّى زكاة ماله ومرَّ في الشريعة مع العامّة فهذا السواد الأعظم".[١]

وسنجد تفصيل هذه الإجابة المختصرة في كتابه **نوادر الأصول**، فقد بوّبَ الحكيم الترمذي فيه بابا يشرح حديثًا يرويه بسنده عن ابن عمرَ رضي الله عنهما: قال نبيُّ الله ﷺ: **"لا يَجمعُ الله أمتي أو هذه الأمة على ضلالةٍ أبدًا، ويدُ الله على الجماعة هكذا، فاتّبِعوا السوادَ الأعظم؛ فإنّه من شَذّ، شَذّ في النار"**.[٢] وقد أشار الحكيم

---

(١) الترمذي، **الدر المكنون في أسئلة ما كان وما يكون**، مخطوط لايبزج، ١٧٨ أ.

(٢) الترمذي، **نوادر الأصول**، ٣: ٢٧. والحديث أخرجه الحاكم في المستدرك بعدة روايات عن ابن عمر مدارها على معتمر بن سليمان، وقال إنّه من أئمة الحديث وإنّ الحديث قد روي عنه بأسانيد يصحّ بمثلها الحديث فلا بد من أن يكون له أصلٌ بأحد هذه الأسانيد. وإنّ له شواهد من غير حديث المعتمر، لا يدّعي صحتها ولا يحكم بتوهينها، ولكن يلزمه ذكرها لإجماع أهل السنّة على هذه القاعدة من قواعد الإسلام، وذَكر ممّن روي عنهم هذا الحديث من الصحابة عبد الله بن عباس من غير زيادة "فمن شذّ شذّ في النار". انظر: أبو عبد الله الحاكم، **المستدرَك على الصحيحين**، تحقيق:

الترمذي في شرحه للحديث إلى معالم مهمّة تُذكّرنا بما في رسالة الإمام الضحّاك التي أوردناها آنفًا. يقول الحكيم الترمذي:

"فقد وعد محمدًا ﷺ في تنزيله عزّ وجلّ فقال: ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ﴾ (التوبة: ٣٣، الفتح: ٢٨، الصف: ٩)، ولا يزال دينه ظاهرا على الأديان، غالبا لأهلها، النصر معه حيثما كان، فشرع لنا في هذا الدين الصلوات الخمس في جماعة بارزا ظاهرا بوضوئها ومواقيتها، والغُسْلَ من الجنابة، ومن قبل ذلك دعاة إليها على الشُّرف والآكام والمنارات يشهدون بشهادة الحقّ، ويدعون إلى دين الحقّ لإقامة هذه الصلوات المكتوبات، ويُخرجون صدقات أموالهم إلى أئمتهم؛ ليوزّعوها في فقرائهم، ويصومون شهرا من السنة، ويخرجون إلى أعيادهم معتذرين طالبين لمعروفه، ويحجّون بيت ربهم ظاهرين بالتلبية، ظاهرين بالطواف، ظاهرين بالوقوف في المشاهد، فهذا الذي عليه السواد الأعظم لا يختلفون فيه، فمن شذّ عن شيء منه فجحده فقد خرج من الشريعة،

مركز البحوث وتقنية المعلومات في دار التأصيل (القاهرة: دار التأصيل، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م)،= = ١: ٤٢٦-٤٣٠. وخرّجه الشيخ شعيب الأرنؤوط في تخريج رواية شبيهة في **سير أعلام النبلاء** نصّها: **"إنّ الله لا يجمعُ أمّة محمّد صلّى الله عليه وسلّم على ضلالة، فإذا رأيتم الاختلاف، فعليكم بالسواد الأعظم"**، قال الشيخ شعيب بعد ذكره لكلام البوصيري حول الحديث وتضعيفه وروايته عن عدد من الصحابة وكلام شيخه العراقي بأنّ جميع هذه الروايات فيها نظر: "لكن بمجموعها يتقوّى الحديث، فيكون حجّة، وحديث أبي مالك الأشعري عند أبي داود (٤٢٥٣)، وحديث أبي بصرة عند أحمد ٦/ ٣٩٦، وحديث ابن عمر عند الترمذي (٢١٦٧)، وأبي نعيم ٣/ ٣٧، والحاكم وابن مندة والضياء في **المختارة**، وحديث أبي ذر عند أحمد ٥/ ١٤٥". انظر: شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: صالح السَّمَر وشعيب الأرنؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م)، ١٢: ١٩٦-١٩٧.

وخاب من الإسلام، فقد جمع الله هذه الأمة على هذه الشريعة، وهم متمسّكون بها، محرّمون لِما حرّمه التنزيل، مُحلّون لِما أحلّه؛ مثل: الميتة، والدم، ولحم الخنزير، وما أُهِلَّ به لغير الله، والمنخنقة، والموقوذة، والمُتَرَدّية، والنَّطيحة.

فهذا ظاهر الدين الذي لم يَجُز لأحد أن يختلف فيه، ثم فيه حوادث للعلماء فيها مقالٌ مما يَفسد ولا يَفسد، كلٌّ يتكلم بمبلغ علمه وجهد رأيه، فمن شذّ عن السواد الأعظم في هذه الأشياء التي لم تختلف فيها الأمة؛ فقد زاغ عن سبيل الهدى، وشذّ إلى النار.

وهذا الدين يشتمل على الإيمان والإسلام.

فجُملة الإيمان: هو الإيمان بالله وحده لا شريك له، وبالرسول، وبالكتب كلها، وبالملائكة، وبالرسل، وباليوم الآخر، وبالبعث والجزاء، والقدَر خيره وشرّه من الله، فهذا جُملة الإيمان.

والصلوات الخمس بوضوئها ومواقيتها، والغُسل من الجنابة، والزكاة، والصوم، والحجّ، وتحريم ما حرّم الله، وتحليل ما أحلّ الله، هذا جُملة الإسلام.

فالسواد الأعظم على هذا إلى يومنا هذا، لا يختلف فيه أحدٌ، ثم للعلماء فيه مداخل ومقالٌ في الحوادث التي تحدث في هذه الأشياء من طريق الأحكام، واختلافهم فيها رحمة واسعة لأمّة محمدٍ ﷺ، مَنَّ الله عليهم بذلك، وسهَّل لهم سبيل النظر والاجتهاد في الرأي فيما لم يجدوا في تلك الحادثة تنزيلًا ولا سنّة عن الرسول ﷺ". (١)

---

(١) الترمذي، **نوادر الأصول**، ٣: ٢٧-٢٩.

فانظر إلى سعة هذه الرؤية لدى الحكيم الترمذي واتّزانها واعتصامها بالكتاب والسنّة، وكيف أنّ كلامه وكلام الإمام الضحّاك يَخرجان من مِشكاة واحدة، فهما يُبصران معالم الدين التي بيّنها الله عزّ وجلّ في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ، ولا ينشغلان بالخلافات الحادثة التي جعلتْ بعض العلماء لاحقًا يضيفون إلى شروط السواد الأعظم والسنّة مقالات حادثة تتعلّق بصفات الله والكلام عن القرآن وغير ذلك من المسائل التي كان منشؤها الردّ على أهل الزَّيْغ والبِدَع. ولا فَرْقَ في ذلك بين الذي أخرج الإمام ابن حبّان رحمه الله من سجستان لأنّه رفض إثبات الحدّ لله، وبين الذي جعل مَن يستثني في الإيمان فيقول: أنا مؤمن إن شاء الله؛ شاكًّا في إيمانه وأخرجه من السواد الأعظم!

* * * *

ويعقد الحكيم الترمذي أصلًا آخر نفيسًا في كتابه نوادر الأصول عن ﴿ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا﴾ (الأنعام: ١٥٩)، يقول فيه بعد ذكره لبعض الروايات بإسناده وبعد كلام طويل عن أهل الأهواء والبدع والضلال:

"فإنما صار هؤلاء فِرَقًا؛ لأنّهم فارقوا دينهم، فبمفارقة الدين تشتتت أهواؤهم، فافترقوا. ألا ترى إلى ما قال الله تعالى في تنزيله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ﴾، ثم قال: ﴿وَكَانُواْ شِيَعٗا﴾، ثم قال: ﴿لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍ﴾.

فبرّأه منهم، فوجدنا أصحاب رسول الله ﷺ من بعده قد اختلفوا في أحكام الدين، فلم يفترقوا، ولم يصيروا شيعًا؛ لأنّهم لم يُفارقوا الدين، وإنّما اختلفوا فيما أُذن لهم النظر فيه، والقول باجتهاد الرأي، فاختلفت آراؤهم، واختلفت أقوالهم،

فإنما أُمروا بذلك، فصاروا باختلافهم محمودين؛ لأنهم أدّى كلُّ واحد منهم على حياله بما أُمر من جهة الرأي والنظر فيه.

فمن ذلك ما قال أبو بكر رضي الله عنه في مسألة الجدّ أنه بمنزلة الأب، وأنّ المال كله له دون الأخ. وقال علي وزيد رضي الله عنهما: المال بين الأخ والجد نصفان.

ومثل ما قال عمر رضي الله عنه في بيع أمهات الأولاد: أن لا يبعن، وقال علي رضي الله عنه: يبعن.

ومثل ما قالوا في الشركة، فمنهم من شرك، ومنهم من لم يشرك، وذلك في زوج، وأمّ، وأختين لأب وأمّ، وأختين لأمّ، فأعطوا الزوج النصف، والأمّ السدس، وأعطوا الأختين للأمّ الثلث. فمنهم من شرك الأختين للأمّ والأب في هذا الثلث؛ لأنهم كلهم لأمّ واحدة. ومنهم من لم يعط الأختين للأب والأمّ شيئًا، وجعل الثلث للأختين للأمّ، وقال: في فريضتهما في الكتاب بيّنة، ولكلّ وجهٍ مذهب.

ومثل قول ابن عباس رضي الله عنهما: إنّ الفريضة لا تعول. وقال عامة أصحاب رسول الله ﷺ بالعول، وأنزلوه بمنزلة رجل ترك درهمًا واحدًا، ولرجل عليه ثُلُثا درهم، ولرجل آخر نصف درهم، فقالوا: يقسم هذا الدرهم الواحد بينهما على سبعة أسهم، على حصة دينهما.

ومنهم من رأى طلاق السكران جائزًا، ومنهم من أبطله. ومثل قولهم في الطلاق قبل النكاح، فمنهم من أنزله، ومنهم من لم ينزله.

وفي البيوع، وفي أشياء كثيرة من أمر الدين اختلفوا، فكان ذلك الاختلاف رحمة من الله على هذه الأمة، حيث أيّدهم باليقين، ثم وسّع على العلماء منهم النظر فيما لم

يجدوا ذكرَه في التنزيل ولا في سُنّة رسول الله ﷺ، حتى يلحقوه ببعض الأصول، فكانوا أهل مودّةٍ وعَطفٍ متناصحين، أُخوّة الإسلام فيما بينهم قائمة.

فلما حدثتْ هذه الأهواء المردية، الداعية صاحبها إلى النار، ظهرت العداوات، وتباينَ الناس، وصاروا أحزابًا، دليل ذلك: أنّ هذا التباين والفُرقة إنّما حدثت من المسائل المحدَثة التي ابتدعها الشيطان فألقاها على أفواه أوليائه؛ ليختلفوا ويرمي بعضهم بعضًا بالكفر.

فكُلّ مسألة حدثت في الإسلام، فخاض فيها الناس واختلفوا، فلم يورث ذلك الاختلافُ بينهم عداوةً ولا بغضاءَ ولا فُرقةً؛ علمنا أنّ ذلك من مسائل الإسلام، يُتناظر فيه، ويأخذ كلُّ فريق بقول من تلك الأقوال، ثم يكون في أحوالهم من الشفقة والرحمة والألفة والمودّة والنصيحة كما فعل الصحابة والتابعون رضي الله عنهم.

وكُلّ مسألةٍ حدثت فاختلفوا فيها، فردّهم اختلافُهم في ذلك إلى التولّي والإعراض، والتبايُن إلى الرمي بالكفر؛ علمنا أنّ ذلك ليس من أمر الدين في شيءٍ، يجبُ على كلّ ذي عقل أن يجتنبها ويُعرض عن الخوض فيها.

ومما يؤكد ما قلنا: ما ذكر الله في كتابه من حال أهل الإسلام كيف يكونون، فقال الله عز وجل: ﴿وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا﴾ (آل عمران: ١٠٣). فذكر أنهم أصبحوا بالإسلام إخوانًا، فلما جاءت مسألة ممّا إذا اختلف فيها ذهبت الأُخوّة وجاءت الفُرقة؛ علمنا أنّ هذه المسألة ليست من الإسلام في شيء؛ لأنّ شرط الله في تمسُّكنا بالإسلام أن نصبح بذلك إخوانًا، فصاروا بهذه المسألة أحزابًا، يُكفر بعضهم بعضًا.

ووجدنا أهل الخذلان إنّما أعرض الشيطان في قلوبهم بمثل هذه الأشياء، وذلك لمّا خلت قلوبهم من خشية الله، ومن خوف عقاب الله بما قدّمت أيديهم ومن الأهواء التي أمامهم، وذِكر الموت والصيحة والحساب، والاهتمام بصحّة الأمور، وطلب الإخلاص فيما بينهم، والانتباه بحُسن صُنعه بهم في ليلهم ونهارهم، وطلب النجاة من رقّ النفوس إلى حرّية العبودة لربّهم. فلمّا خَلت من هذه الأشياء خربتْ، وصارت في القلوب ثُلَم، فوجد العدوُّ فرصةً، فألقى إليهم مثل هذه الأشياء التي يعلم المستنيرةُ قلوبهم أنّ هذا تكلفٌ، وخوضٌ فيما لا يعنيه، مثل قولهم في الجبر والقدَر، وفي الاستطاعة قبل الفعل ومعه، وفي طلب كيفية صفات الله، وفي الإيمان: مخلوقٌ هو أم لا؟ وفي القرآن: ما هو؟ وفي الإمامة: من استحقّها بعد رسول الله ﷺ؟ حتى أدّاهم ذلك أن رفضوا أبا بكر وعمر رضي الله عنهما وجَوَّروهما وأظهروا سبّهما، فلولا أنّ هذا عبد قد خذله الله ونكس قلبه كان يشتغل بمثل هذا؟ وهُم قومٌ مَضَوا إلى الله بأعمالهم، فهو يقسم لهم المنازل بهواه، ويحمل بعضهم على بعض، وقد قال الله جلّ ذكره: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ (البقرة: ١٣٤).

وإنّما بُعث رسول الله ﷺ مُبلِّغًا ومُعلّما وهاديا، فخرج من الدنيا وقد بلّغ الرسالة، وأدّى الأمانة، وعلّم وهدى، وأبلغَ في النصيحة، فأين القول منه للأمة في هذه الأشياء التي ذكرناها؟ وأين هدايتُه وتعليمُه لهم ذلك؟ فهل يوجد حديث واحد عن رسول الله ﷺ في الاستطاعة والجبر والقرآن ما هو؟ والإيمان مخلوق أم لا؟ فإنْ كان بُعث مُبلّغًا، وقد بَلّغ ولم يكتم شيئا من الوحي، فأين هذا في الوحي؟ وأين هذا في السنن التي جاءت عنه؟ وكيف أدّت عنه أئمة العلماء آدابَ الإسلام في طعامهم

وشرابهم ونومهم وخلائهم ووضوئهم ولباسهم ومشيهم وزيّهم وسائر أحوالهم، وتركوا مثل هذه الأشياء التي أدى اختلاف القائلين فيها إلى إكفار بعضهم بعضا؟ ذلك ليُعلم أنّها مسائل الفتنة، وأنها تؤدي إلى الحيرة، وأنّ الكلام في ذلك ممّا لم يُؤذن لك فيه".(١)

وقد آثرتُ نقل سياق كلامه بطوله لِما فيه من فائدة عظيمة في التفريق بين الاختلاف المحمود والاختلاف المذموم، وفي الحثّ على قَطْع أسباب الفُرقة بمعايير قرآنية حاسمة، وفي بيان خطورة جعل هذه المسائل الكلامية الحادثة في مسائل الاعتقاد فيصلًا في معرفة الله وفي تحقّق الإيمان؛ إذ كل ما لم يُبَيَّن في كتاب الله سبحانه وسنّة رسوله ﷺ فهو ليس ممّا يحقّق الإيمان، وليس مما يتحدّد به السواد الأعظم، وقد أغنانا الله عزّ وجلّ بوحيه لنعرف تفاصيل الاعتقاد اللازمة لنا.

* * * *

وأخيرًا، نورد هذا النموذج المضيء للنظر إلى الخلافات العقائدية والبحث عن عناصر الاتفاق الراسخة من كلام الحكيم الترمذي في رسالة له بعنوان **مسألة في الإيمان والإسلام والإحسان**، يقول بعد مقدّمة وكلام طويل في تأصيل مفهوم الإيمان:

"وإنّي وجدتُ عامّة هؤلاء المتنازعين يتنازعون في الأسماء، ولا سبيل لهم إلى الأصول فيسكن تنازعهم. فمَثَلهم في ذلك كمَثَل رجلٍ قال لثوبٍ: هذا خَزّ، وقال الآخر: شَعر، فكلامهما يرجعان إلى شيء واحد؛ لأنّ الخزّ أيضًا هو شعر، [يرجع

(١) الترمذي، **نوادر الأصول**، ٤: ١٨٣-١٨٨. قوله "ممّا لم يُؤذن لك فيه" جاء في طبعة النوادر المحال إليها: "مما يؤذن لك فيه" وهو خطأ، تم تصحيحه من طبعة دار المنهاج لنوادر الأصول، وهو ما يقتضيه السياق، والظاهر أنه خطأ طباعي.

إلى][1] خلقه الذي سُمّي به. وكرجلٍ قال: هذا كلأ، وقال الآخر: هذا حشيش، وقال آخر: هذا نبات، وقال آخر: هذا إذخر، وقال آخر: هذا مرعى، فمرجعهم إلى شيء واحد، فإنّما اختلفوا لأنّ في كل اسم معنًى زائد لطيف دقيق.

فبلَوْتُ هؤلاء [المخذولين][2] المتنازعين فوجدتهم مطرودين من باب الله تعالى، قد نسوا ما قدّمت أنفسهم لغد، وقد عَموا عن نعم الله تعالى ومِننه وإحسانه[3]، فلو فتح على قلوبهم بابًا من مننه وبابًا واحدًا من سوء عمله، فقابل أحدهما بالآخر لاشتغل بذلك شغلًا يخرس لسانه عن هذه الأشياء، ويضيق صدره عن الاشتغال بمثل هذا.

فواحدٌ يقول: الإيمان مخلوق، وآخر يقول: غير مخلوق، وواحد يقول: الإيمان يزيد وينقص، وواحد يقول: قول واحد لا يزيد ولا ينقص، وواحد يقول: قول وعمل، وواحد يقول: الاستطاعة مع الفعل، وواحد يقول: قبل الفعل. فلا يدرون ما تفسير الإيمان، ولا يدرون ما القرآن، ولا يدرون ما المخلوق، ولِمَ سُمّيَ إيمانًا، ولِمَ سُمّيَ قرآنًا، ولِمَ سُمّيَ مخلوقًا، إنّما هو كلام على الألسنة كالهذيان، يُقايِسون من تلقاء أنفسهم ويطلبون حذقَ الكلام ودقّته.

ولقد دخلتُ بين متنازعَيْن يقول أحدهما: الإيمان يزيد وينقص، وقال الآخر: لا يزيد ولا ينقص. فأشرتُ إلى عين الشمس، فقلتُ: ما هذه؟ قال: هذه شمس. فقلتُ: تنقص أم تزيد؟ قال: لا. ثم أشرت له إلى إشراقها على الأرض، فقلتُ: ما

(١) زيادة من مخطوط شستربيتي رقم ٤٤٥٩، ورقة ١٢٨ أ.

(٢) زيادة من شستربيتي.

(٣) في شستربيتي: واجتبائه.

هذا؟ قال: هذه شمس. قلتُ: تزيد وتنقص؟ فتحيّرَ. قلتُ: أليس إذا كان بينها وبين الأرض غيمٌ أو سحابة رقيقة نقصَ من إشراقها فإذا ذهبَ الغيم زاد في إشراقها؟ قال: نعم. قلتُ: أفلستَ تسمّيه شمسًا وهو يزيد وينقص، وتلك العين تسمّيها شمسًا وهي لا تزيد ولا تنقص؟ قال: نعم. قلتُ: أفليسَ بقدْرِ ما تنقص يدخل النقصُ في جميع بني آدم الزروع والثمار، وإذا ازداد إشراقه عملتْ حرارته في زروعهم وثمارهم؟ قال: نعم.

قلتُ: فكذلك الإيمان بمنزلة الشمس التي قد برزتْ لك على قلبك من النور، وأشرق على صدرك، فإذا حال بينها وبين القلب غيوم الشهوات والهوى؛ نقَصَ الإشراق فدخلَ الوهنُ في القلب وفي النفس وتعطَّلَ عن العمل، وإذا ذهب الهوى والشهوة زاد في إشراقه فاستقرّ القلبُ وقويت النفسُ للعبودية، فمن الإشراق يزداد وينقص، فأيّ تَنازُعٍ بقي هاهنا؟

فمن قال: يزيد وينقص بهذا المعنى وهذا مصيب في قوله، ومن قال: لا يزيد ولا ينقص لأنّه متى نقص دخل الشكّ، فأمّا الزيادة التي ذكر الله تعالى في تنزيله يزيده نورًا إلى نور، فيزداد قلبُه بذلك النور الزائد إيمانًا أي استقرارًا وثباتًا".[1]

ثم يذكر الحكيم الترمذي خلافهم في الإيمان والإسلام، هل هما شيء واحد أم مختلفان، ونجده يؤصّل المسألة في كلام يطول، ثم يقول بعد ذلك في كلام يؤكّد فيه على أسباب نشوء هذا الخلاف وكونه خلافًا في الألفاظ وأنّ الأولى ترك الخوض في هذه المسائل:

---

(١) الترمذي، **الدر المكنون في أسئلة ما كان وما يكون**، مخطوط لايبزج، ٩٠ ب – ٩١ أ.

"فإنّما يخوضون بجهلهم بالأسماء، وتقع بينهم المنازعة، فواحد يقول الإيمان في القلب، وآخر يقول غير مخلوق، فيتعادون ويفترقون ويتدابرون ويتباغضون، [وهم في كلامٍ كالهذيان]،[1] ولا يرجعون إلى تفسير كل اسم. يقولون: الإيمان ولا يدرون ما الإيمان. يقولون: قرآن، ولا يدرون ما القرآن، فمرّةً يشيرون إلى ما في [المصحف]،[2] ومرّةً يشيرون إلى أصول القراءة، ومرّة يشيرون إلى الوحي، فالأَوْلى بهؤلاء السكوت عن مثل هذا والإقبال على ما أُمِروا، فالنور هديّة الله لأهل منّته وأحبابه وأوليائه وسعداء عبيده، والإيمان هو لمن ينال هذه الهديّة [فقبل][3] منه، فاستقرّ قلبُه واستقرّت نفسُه وقَبِلَ العبوديّة من ربّه، فهذا منه إيمان، وعلى فِعله يُثاب ويُكرم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم".[4]

وقد مرّ معنا سابقا جواب الحكيم عن سؤال حول القرآن، وكيف أنّه وجَّه فيه إلى تسميته بما سمّاه الله عزّ وجلّ، والانتباه إلى مضمون القرآن الذي ينبغي أن يشغل هؤلاء عن مثل هذه الاشتغالات الكلامية التي لا وزن لها في الدين، والتي تثير بينهم الجدل والعداوة والبغضاء بغير طائل. وهو يؤكّد هنا على النصيحة نفسها، ويشير إلى المرض نفسه الذي يتمثّل في الخوض في مسائل كلامية لم تُبيَّن في الوحي ولا يُبنى عليها عملٌ عباديّ وتثير مع ذلك الفُرقةَ والتدابرَ بين المسلمين، فالأَوْلى الاعتصام بمُحكَمات الكتاب والسنّة وترك الخوض في جميع ذلك.

---

(١) زيادة من شستربيتي.

(٢) من شستربيتي، وفي لايبزج: الصحف.

(٣) من شستربيتي، وفي لايبزج: فعل.

(٤) الترمذي، **الدر المكنون في أسئلة ما كان وما يكون**، مخطوط لايبزج، ٩٢ ب.

والحكيم الترمذي يقدّم لنا في هذا النصّ نموذجًا رائعًا في تفهّم هذا الخلاف وتحقيق النظر فيه وبيان كونه في معظمه خلافًا في وجهات النظر. وسبب ذلك أنّ الرجل خالط الفريقين: أهل الرأي وأهل الحديث، فسمع من هؤلاء ومن هؤلاء، وفَهِم منطلقات كلّ فريق والأسباب التي جعلته يقول قوله في الإيمان، مع امتلاكه لرؤية راسخة حول غاية الخطاب القرآني والنبوي، وحول ما ينبغي الاهتمام به والتركيز عليه في هذه المسائل.

(٥)

وقد أشرنا سابقا إلى أنّ الكثير من تلك الخلافات التي يكفّر بعضهم بعضًا أو يبدّع بعضهم بعضًا من أجلها هي خلافات في وجهات النظر وفي الألفاظ وليست خلافات حقيقية في صلب التوحيد والعقيدة. وستجد هؤلاء يُحمّلون الفريق الذي يقول بأقوال كلامية مبتدعة مقاصد خبيثة لم يرمِ إليها، فيرمونه بالاعتقاد بإلهٍ وهميٍّ وجودُه ذهنيٌّ فحسب كما ذكرنا في فصل سابق، أو يُشبّهون عقائده بعقائد أقوام من الكفّار، مع أنّ طبيعة القول والفعل تختلف، مع اختلاف المقاصد والنيّات.

ومن ذلك أنّ بعضهم يُشبّه الأشاعرة ببني إسرائيل؛ لأنّ بني إسرائيل قيل لهم ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡۚ وَسَنَزِيدُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ (البقرة: ٥٨). فقالوا - بحسب بعض الروايات - "حِنْطَة"، فأضافوا النون. والأشاعرة جعلوا "الاستواء" المذكور في كتاب الله "استيلاء"، فأضافوا اللام!

وهذه الطريقة في الخصومة فيها فجور وإغفال لاختلاف المواقف والمنطلقات، فهناك فَرقٌ عظيم بين قوم استخفّوا عَمدًا بالأمر الإلهي الموجّه إليهم، فحرّفوا الكَلِمَ عن مواضعه متعمّدين ودخلوا على أستاههم بدلا من أن يدخلوا

سُجّدًا كما تقول الروايات، وبين قوم فسّروا كلمةً بكلمة أخرى على موجب اللغة بحسب رؤيتهم دفعًا لمعنى ظاهري قد يمسّ بتنزيه الله، فكان قصدهم التنزيه لا الاستخفاف، وشتان بين الفعلين، ولكنّه الفجور في الخصومة ومحاولة شيطنة المخالف العَقَدي بكلّ الطرق لإظهاره بخلاف ما هو عليه من إيمان بالله وإسلام له، ولتهويل فعله وجعله كفعل الكفّار!

ولا يختلف فِعل هذا عن الذي يصف ابن تيمية والسلفيّين بالمُجسّمة أو بأنّ عقائدهم كعقائد بعض الوثنيّين أو عقائد اليهود، رغم إصرار السلفيّين على نفي المماثلة والتكييف عند إثبات الصفات، كما ينفون التعطيلَ مع التنزيه. قال الإمام ابن تيمية رحمه الله في كتابه **الجواب الصحيح لمن بَدَّل دين المسيح**: "وأهل السنّة والجماعة في الإسلام كأهل الإسلام في أهل الملل؛ فهم وسط في باب صفات الله عزّ وجلّ بين أهل الجحد والتعطيل وبين أهل التشبيه والتمثيل، يصفون الله بما وصف به نفسَه وبما وصفَه به رسلُه، من غير تعطيل ولا تمثيل، إثباتًا لصفات الكمال، وتنزيهًا له عن أن يكون له فيها أندادٌ وأمثال، إثباتٌ بلا تمثيل، وتنزيهٌ بلا تعطيل. كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾: ردّ على المُمثّلة، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١): ردّ على المُعطّلة. وقال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ (الإخلاص: ١-٤)، فالصمد: السيّد المستوجب لصفات الكمال، والأحد الذي ليس له كفو ولا مثال".[١]

---

(١) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، **الجواب الصحيح لمن بَدَّل دين المسيح**، تحقيق: علي بن حسن بن ناصر وآخران (الرياض: دار العاصمة، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م)، ١: ٧١-٧٣.

إنّ إدارة هذا الخلاف الذي هو من الخلاف الاصطلاحي أو اللفظي أو الاختلاف في وجهات النظر بهذه الرؤية الرحبة العميقة هو ممّا يقلّل الكثير من الخصومة ويزيد من جمع الأمة على حقائق دينها الثابتة في العقائد والشرائع، وهو من تأليف القلوب ورفع الخصومات والاحتقانات والشروخ التاريخية، لتُجمع كلمتها على كلمة التوحيد والشريعة الموصلة إلى عزّها وسعادتها بإذن الله. وسنورد الآن نموذجًا آخر معاصرًا لإدارة الخلاف بين توجّهات أهل السنّة في مسائل الاعتقاد.

(٦)

في كتابه **العقائد والمقاصد** يقدّم الشيخ عبد المجيد الشاذلي رحمه الله نموذجًا رائعًا في توسيع دائرة الاتفاق بين مكوّنات أهل السنّة والجماعة، وهو نموذج أجدى في الدعوة وفي محاربة البدع وجمع الأمة على التوحيد. وقد كانت القضية التي تناولها الشيخ في حديثه عن توسيع دائرة الاتفاق أمّ قضايا هذا العصر، وهي مسألة الحاكمية، أو بتعبير الشيخ: إفراد الله بالحُكم، باعتباره من أركان توحيد العبادة.

فهو يبيّن أنّ هذه المسألة هي محلّ إجماع بين جميع توجّهات أهل السنّة التاريخية. ومع أنّه في كتابه هذا وفي غيره من الكتب يناقش بعض أقوال هذه التوجّهات ويردّ عليها، فإنّ الردّ لا يستلزم الانفصال والهجر وعدم التعاون في التمكين لدين الله في الأرض ورفع المظالم عن المسلمين وردّ حقوقهم المغتصبة. ويسعى إلى جانب ذلك إلى استخراج ما يدعو إليه من ثوابت الإيمان والإسلام من كتب هذه التوجهات في التفسير وشروح الحديث وغيرها، متجاوزًا بذلك الخلافات الكلامية اللفظية، ليصل إلى ثوابت الإيمان والشريعة التي يجب الاجتماع عليها.

في فصل قصير يسمّيه "الامتداد التاريخي لأهل السنّة والجماعة" يذكر الشيخ المدرسة التي يتّبعها، وينقل في ذلك كلام شيخ الحرمين أبي الحسن الكرجي (ت ٥٣٢ هـ) من كتابه **الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول إلزامًا لذوي البدع والفضول**، وهو ما نقله عنه الإمام ابن تيمية في **مجموع الفتاوى**، وخلاصته أنّ مذهب السلف في الاعتقاد مذهب قديم، وهو ما اجتمع عليه الأئمة المتّبعون وذَكَرهم وهم: مالك والأوزاعي وعبد الله بن المبارك والليث بن سعد وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وإسحاق بن راهوية والشافعي وأحمد بن حنبل وأبو زُرعة وأبو حاتم الرازيان والبخاري، وأنّ اتباع ما اجتمع عليه هؤلاء الأئمة المتّبَعون في الأصول هو بمنزلة اتّباع الإجماع الذي يبلغنا عن الصحابة والتابعين، فهم الأعرف قطعا بما صحّ من معتقد رسول الله ﷺ وأصحابه من بعده؛ لجودة معارفهم وحيازتهم شرائط الإمامة ولقُرب عصرهم من الرسول ﷺ وأصحابه.[١]

ثم يقول الشيخ بعد ذلك: "فنحن لسنا ابتداعا، بل أتباع لهذه المدرسة وما تبعها من مدرسة ابن تيمية وابن القيم ثم ابن رجب وابن كثير والذهبي ثم الشوكاني ثم الشيخ محمد بن عبد الوهاب حتى الشيخ محمد بن إبراهيم وبقية علماء نجد الذين عاصروه".[٢]

وقد يبدو مِن كلام الشيخ الشاذلي هذا ومِن نقله لكلام أبي الحسن الكرجي الذي نقله ابنُ تيمية في حقّ الأشاعرة أنّه أبعد النّاس عن التوافق مع مكوّنات أهل السنّة الآخرين كالأشاعرة والأحناف، ولكنّه يعقد بعد كلامه هذا فصلًا يُسمّيه

---

(١) الشاذلي، **العقائد والمقاصد**، ٨٣-٨٤.

(٢) ن.م.، ٨٤.

"توسيع دائرة الاتفاق"، يرمي فيه إلى توسيع دائرة الاتّباع لتشمل جميع مكوّنات أهل السنّة والجماعة، يقول رحمه الله:

"نحن لا نَقْصُر الاتّباع على هؤلاء الأئمة وعلى السّلف فحسب، وإنما نوسّع دائرة الاتباع والاجتماع لتشمل فقهاء المرجئة وأشاعرة السنّة وكَرّامية السنّة.

عقيدة أهل السنة في الإيمان أنّه: تصديق الخبر جملةً وعلى الغيب، وقبول الحكم جملة وعلى الغيب. والكفر عندهم: بتكذيب الخبر أو ردّ الأمر، لا فرق في ذلك بين السَّلف والخلف إلا اختلافات لفظية، والمعنى واحد متفق لا اختلاف فيه.

فعند طائفة السلف: تصديق الرسل فيما أخبروا وطاعتهم فيما أمروا، وهما التوحيدان الخبري العلمي المعرفي، والإرادي القصدي الطلبي.

وعند فقهاء المرجئة الإيمان: إقرار وتصديق مع شرائط الإيمان، الإقرار: خبري التزامي؛ فلو قال: أُصَدّقه ولا أُطيعه لا يكون مسلمًا، ولو قال أُطيعه ولا أُصدّقه لا يكون مسلمًا حتى يُطيعه ويُصدّقه جميعًا. والتصديق: لا بُدَّ فيه من أعمال القلوب، ليس تصديقًا قوليًا خاليًا من الانقياد. أمّا شرائط الإيمان فمعناها: الخُلُوّ من النواقض المكفّرة.

وعند أشاعرة السنّة كما حكى القسطلاني في تفسير البخاري «باب الإيمان»، عن الغزالي والإيجي والتفتازاني: هو إذعانٌ لحُكْم المُخبر وقبوله.

وعند كَرّامية السنّة: هو الإقرار مع الخلوّ من النواقض المكفّرة، أنْ تقول: أسلمتُ وتخلّيتُ.

فقضية قبول الحُكم هي ضمن التوحيد الإرادي القصدي الطلبي عند السلف، وضمن الإقرار والخلوّ من النواقض المكفّرة عند فقهاء المرجئة، وضمن التصديق

عند الأشاعرة، وضمن الخلوّ من النواقض المكفّرة عند كَرّامية السنّة. وعليه فإنَّ الإباء من قبول الفرائض إسقاطًا للوجوب - وهو فعلُ مانعي الزكاة في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه - كفرٌ عند جميع طوائف أهل السنّة، ومانعها بغيًا على الإمام أو بُخلا بها ليس كفرًا عند الجميع.

وبهذا الاعتبار دخل في تعريف أهل السنّة علماء كبار كابن حجر والشاطبي والبيهقي وغيرهم، لتشابه عقائدهم مع السلف في الإيمان المجمل.

هذا في الإيمان والتوحيد، وقد أثبتنا أقوالنا اتباعا للسلف في الصفات والقدَر وغير ذلك من عقائد أهل السنّة في كتب «أصل الدين»، «البلاغ المبين»، «الطريق إلى الجنة»، فراجعها إن شئت.

وهنا نؤكد أنّ شيخ الإسلام ابن تيمية قد وفّق بين هؤلاء الأئمة الاثني عشر الكرام وبين الإمام أبي حنيفة، وأوضح أنّه لا يُخالف الأئمّة، وأنّ الخلاف بينهم غالبه لفظي وليس حقيقيا، ثم أوضحنا أنّ أشاعرة السنّة في باب الإيمان، وكذا كرامية السنّة، متوافقون مع السَّلَف في المعنى وإنْ خالفوهم في التعريف اللفظي كما مرّ، فاجتمع لنا اتفاقٌ واسع بين الأمّة؛ بين علماء السلف ومن بعدهم، في إطار «أهل السنة والجماعة». فهؤلاء هم الأئمة المقتدَى بهم".[1]

فانظر كيف تجاوز الشيخ هذا الخلاف اللفظي وفي وجهات النظر ولم يقف عنده طويلا، مع أنّه ردّ على توجّهات الإرجاء سواء التي تحصر الإيمان في التصديق أو في الإقرار أو في الإقرار والتصديق بالمعنى الخاطئ لهما، فالتمسَ من تلك التوجّهات المنتسبة إلى السنّة كلام العلماء الذين يُرجعون هذه الأقوال إلى مقتضى

---

(١) ن.م.، ٨٤-٨٥.

كلام السَّلف، وهو إدخال قضية قبول الأحكام والانقياد والإذعان في حقيقة الإيمان، وأبرزَها وقدَّمها ووفّق بين مكوّنات أهل السنّة في هذه القضية، قضية تحكيم الشريعة، على أساس هذا المُحْكَم القطعيّ المتّفق عليه، رغم كل الخلافات اللفظية التي أثقلتْ كاهل الكتب الكلامية!

وحين يحمل المسلم قضيّة هذا الدين، وينظر إلى حقائق الإيمان والإسلام لا إلى الألفاظ والقوالب فحسب، يكون همّه جمع الأمّة على هذه الحقائق ومضامينها الفاعلة في الواقع؛ لأنّ الغاية في النهاية هي إقامة الدين وعبادة الله وحده لا شريك له، والأفهام قد تختلف في طرق التعبير وقد يشتدّ الجدل لأسباب تاريخية حول التعريفات والاصطلاحات والتسميات، ولكنْ سيكون بالإمكان دومًا التعبير عن حقائق الإيمان الميسّرة للفهم، الواضحة البيّنة للفطر السليمة، لجميع الأمّة.

والذي يطلب جَمْع المسلمين على ثوابت الإيمان والإسلام التي تغمر قلوبهم لن يعدم الوسيلة لتحقيق ذلك، وسيكون لديه من سعة الأفق والجدّية والعزم ما يمنعه من الوقوف طويلًا عند الخلافات اللفظية والاصطلاحية وتلك الناشئة عن التزامات كلامية أو تباين وجهات النظر، فينفذ ببصيرته إلى الأصول الثابتة ليجمع الأمّة عليها ويدعوها إليها برفق يحتملُ فيه ما يُلاقيه من صعوبات لوجه الله. وهذا ظنّنا بالشيخ عبد المجيد الشاذلي رحمه الله، وهو مضمون "التوفيق" المحمود بين مكوّنات أهل السنّة والجماعة، لا كما فهمه أهلُ الفُرقة الذين عميتْ بصائرُهم، فظنّوا التوفيق تفريطًا بثوابت العقائد والشرائع، أو تقديمًا للتآلف على حساب حفظ جناب التوحيد!

ومن العجيب أن تجد بعضهم لا يفرح بهذا الاتفاق، فحتى لو رأى المعاصرين

يوافقونه في أمّهات مسائل العقائد والشرائع ويخالفون بذلك أقوالا شاذّة انتشرت لدى بعض المنتسبين إلى مذهبهم تاريخيّا، فإنّه ينبش هذه الأقوال لعلماء مختلفين ومن عصور مختلفة ويُجمّعها ويُعيد إبرازها ليحكم من خلالها على التوجّه كاملا كالأشعرية أو الأحناف. ومن ذلك أيضا نبشهم لأوصاف التكفير التي كانت شائعة عند بعض العلماء قديمًا، ليقول للناس: العالِم الفلاني – وهو أشعري - كفّر ابن تيمية في كذا، والعالم الفلاني كفّر أهل الحديث في كذا، حتى لو كان معظم المعاصرين لا ينهجون هذا النهج في التكفير، ويُبدون سعة صدر أكبر مع الخصوم التاريخيين من أهل السنّة، فهو لا يتعامل مع الواقع بل مع التاريخ.

فَدَأْبُ هذا وأمثاله إذكاء الخلافات وتتبّع الشُّذوذات التاريخية، حتى لو كان المعاصرون متجاوزين لها ويتبنّون آراء يجتمع عليها أهلُ السنّة والجماعة، أو كان الكثير من الأشاعرة والأحناف المعاصرين لا يعلمون عنها شيئا، بل تجده فرحًا مسرورًا بجهلهم بها وكأنّه أتى بكنز دفين أو صيد سمين!

وممّا يغفل عنه هؤلاء الذين يعتبرون جهود التوفيق بين مذاهب أهل السنّة المعاصرة جهودًا تمييعية أنّ عصرنا هذا على ما فيه من انحطاط وضياع للشرائع وانحرافات عقدية وفكرية وأخلاقية، فقد حدثتْ فيه بعض التجديدات في أبواب عديدة، لعل أبرزها النهوض بالعربية الفصيحة من جديد بعد أن كانت نحلة نخبة من العلماء وأهل الفكر في القرون المتأخرة. ومنها كذلك العودة إلى الإيمان الفطري كما بيّنه كتاب الله عزّ وجلّ وسنّة رسوله ﷺ، وتجاوُز المسائل المُحدَثة التي لم تُبيَّن في عصر النبوّة وليس تحتها عمل، وطيُّ ما بُني عليها من خلافات تاريخية بين مذاهب أهل السنّة.

فهذا هو مذهب السلف الأولين من الصحابة والتابعين ومن اتّبعهم بإحسان إلى يوم الدين كما بيّنا في الفصل الثاني من الكتاب، وهو كذلك مقتضى الأُخوّة الإسلامية والوفاء بحقوق المؤمنين وولايتهم، وإدراكٌ لخطورة اللحظة التاريخية التي تعيشها الأمة، والتي لا تحتمل إعادة نبش هذه الخلافات وإراقة الجهود والأعمار في الدوران بفلكها.

إنّ إحياء هذا التوجّه في عصرنا وما يؤدّي إليه من نقاء العقيدة وانشغال المسلم بالعلم النافع كما حثّنا رسولنا ﷺ ودفع الفُرقة المذمومة بين المسلمين كما أمرنا الله تعالى في كتابه؛ هو من حسنات هذا العصر التي ينبغي الحرص على إبقائها، وتوسيع رقعة انتشارها بين المسلمين، وإبطال مذهب مَن يُشغّب عليها ويعمل على تشويهها بدعاوى ركيكة متهافتة.

(٧)

وثمّة أمر أخير ينبغي التنبيه عليه في سياق كلامنا عن مدى مركزية الأمور التي اختلفوا حولها من الإيمان الإسلامي، وهو أنّ الكثير من آرائهم في العقيدة هي مجرّد أفكار "ذهنية" بعيدة كل البعد عن حقيقة ما هم عليه من إيمان بالله وغير مؤثّرة فيه.

وهنا يمكن استحضار الخلاف بين الأشاعرة والسلفية في مسائل مثل قول بعض الأشاعرة إنّه سبحانه "لا داخل العالم ولا خارجه"، وإنه ليس بجسم ولا بجوهر ولا بمتحيّز وكل هذه التحرّزات عند المتكلّمين الأشاعرة، والكلام عن أنّ لله حدّا أو جهةً وأنّ من صفاته أنّه شخصٌ والكلام عن الحوادث عند ابن تيمية والمتكلّمين من أهل الحديث. فكلا الفريقين يؤمن بالله عزّ وجلّ كما جاء في جُمَل الكتاب والسنة ويعبده وحده ويخشاه ويُنزّهه ولا يغضّ من قدْره سبحانه، فلا

الأشعري يؤمن بإله غير موجود ووجوده مجرّد وجود ذهني كما يزعم التيميّ، ولا الأثري أو التيميّ يؤمن بإله متحيّز محدود تنطبق عليه أحكام الأجسام في عالمنا المادي هذا من نقصٍ واحتياجٍ كما يزعم الأشعري.

ولو استغنى الفريقان عن هذه المقولات كأنْ لم تكن لَما أنقصَ ذلك من إيمانهم بالله ومعرفته شيئًا؛ فهي ليست من "معرفة الله" في الحقيقة، بل هي من وساوس الشيطان حين خالفوا أمر الله بألا يقولوا على الله ما لا يعلمون، وقد قال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٌ ١٦٨ إِنَّمَا يَأۡمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلۡفَحۡشَآءِ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ (البقرة: ١٦٨-١٦٩).

وما نعلمه عن الله سبحانه وتعالى قد أخبرنا به في كتابه وسنّة رسوله ﷺ بأبلغ بيان وأحسن نظام، ولا يُحتاج لمعرفة الله عزّ وجلّ بعد بيان الله ورسوله إلى بيان، وكل بيان زائد كالقول بأنّه "منفصل عن العالم" أو "لا داخل العالم ولا خارجه" أو "له حدّ" أو "إثبات الجهة لله" أو "ليس بجسم" أو "لمعبودنا أصابع" وما شابه من هذه المقولات التي لم تَرِد في كتاب الله تعالى وسنّة رسوله ﷺ فهو خوض في الله بغير علم، وينبغي لصاحبه أن يتركه تعظيما لجلال الله واكتفاءً بما بيّنه الله سبحانه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ.

والاستنباط والتأويل من نصوص الكتاب والسنّة مختلف عن الاكتفاء بعبارتهما البيّنة الواضحة وما تبثّه من معنى صريح لا يختلف حوله العقلاء مع ارتباطه بالعمل. فعبارة النبيّ ﷺ: **"إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، كَقَلْبٍ وَاحِدٍ، يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ"** مختلفة عن عبارة "نُثبت أنّ لله أصابع على

الحقيقة"؛ فالأولى يُستفاد منها معنى عباديّ يُلجئ إلى الإنابة إلى الله سبحانه ودعائه بتثبيت القلوب كما جاء في تتمّة الحديث أنّ رسول الله ﷺ قال: **"اللهُمَّ مُصَرِّفَ الْقُلُوبِ صَرِّفْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ"** (صحيح مسلم)؛ ليُعلّمنا كيف نفهم الكلام بقلوب حكيمة واعية، والثانية لا يُبنى عليها - مُجرّدةً - أيُّ معنى عباديّ.

كما أنّ صفة ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ تورثُ في القلب تقديسًا لله وتعظيمًا وتسبيحًا وانكفاءً عن الخوض في كيفيّته سبحانه وفي مثل هذه المقولات الحادثة التي لا يُبنى عليها عمل ولا يُجدي التفكير فيها، والتركيز على إخلاص العبادة له سبحانه، ولهذا قال في نفس الآية بعد هذه العبارة ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١)؛ فالله يسمع كلّ شيء ويبصر كلّ شيء، وهذا يورث في قلوبنا الخشية والإجلال والخوف والرجاء، فندعوه ونرجوه لأنّه يسمعنا، ونتذلّل إليه ونعبده حقّ عبادته لأنّه بصير بنا، ومعرفتنا بهاتين الصفتين لله عزّ وجلّ تجعلنا نخشاه ونخافه في كلّ وقت وحين.

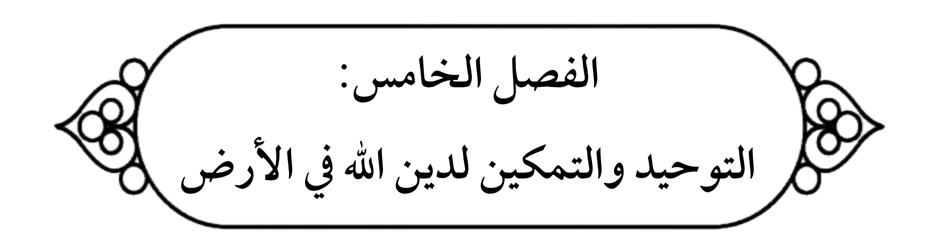
وهذه الصفة: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ مختلفة تماما عن الحديث بأنّه سبحانه "ليس جسمًا وليس متحيّزا وليس له مكان وليس داخل العالم ولا خارجه"، فقد أغنانا الله عن مثل هذه المقولات التي لو قارنّاها بصفات التنزيه التي وردت في كتاب الله عزّ وجلّ وسنّة رسوله ﷺ لَتبيّن لنا أنّها لا طائل منها ولا منفعة ولا عبادة تُبنى عليها، فهي ركيكة واهية لأنّها من اختراع أذهان البشر القاصرة، أمّا العبارة القرآنية أو النبوية الثابتة في معرفة الله فهي الوحي الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

والعبرة من هذا كلّه أنّ ما يختصم به هذان الفريقان لو أزلْنا معظمَه ومحوناه كأنْ لم يكن لَما تغيّر شيءٌ من إيمان أفرادهم؛ فهو ليس من مقومات الإيمان

ومضامينه المطلوبة شرعًا، ولا المؤثّرة في مسير الإنسان في الدنيا ومصيره في الآخرة، حتى لو زعموا هم غير ذلك! فكثيرا ما يُركّز الإنسان على أفكار ذهنية يعتنقها وينشئ حولها المعارك ويجعلها في مقدّمة عقائده التي ينافح عنها، ثم هي في الحقيقة لا تمثّل أيّ شيء في حاله مع الله ومعرفته له وعمله وعبادته المبنية على هذه المعرفة!

ومن هنا نفهم أنّ التركيز عليها في الخلاف العقائدي والتهويل من أثرها هو نوعٌ من تزييف الحقيقة، الحقيقة التي تُبيّن أنّ كِلا الفريقين يؤمنان بأسس الإيمان بالله والملائكة والكتب والرُّسل واليوم الآخر والقدَر التي جاءت في الكتاب والسنّة، والتي هي كافية ليكون المؤمن مؤمنا صالحًا ناجيًا بإذن الله يوم القيامة، إلى جانب ما فرض عليه من أركان الإسلام وسائر أحكام الشريعة. وهذه الأسس هي المضمون الحقيقي الكامل للدين الذي أكمله الله سبحانه في كتابه وفي سنّة رسوله ﷺ.

* * * *



الفصل الخامس: التوحيد والتمكين لدين الله في الأرض

هناك توهين كبير من أمر "الدولة" في كلام أهل الفُرقة هؤلاء، فهم يزعمون - كما ذكرنا - أنّ تركيز الكثير من الدعاة المعاصرين على حاكمية الشريعة سببه أنّها تثمر فوائد دنيوية من خير وعدل. وقد فنّدنا هذا القول في الفصل الثاني من الكتاب، أمّا في هذا الفصل، فسوف نبيّن أهمية قضية التمكين لدين الله في الأرض، أي بكلمات أخرى: أهمية الشأن السياسي والعمل على أن تكون الدولة في بلاد المسلمين بيد أهل الصلاح والخير الذين يسعون إلى إقامة الدين؛ لأنّا وجدنا هذا التيّار من أهل الفُرقة يُهوّن من الشأن السياسي، ولا يربطه ربطًا محكمًا بقضية التوحيد والشرك وقضية الشريعة عمومًا، ويتصوّره تصوّرًا باهتًا يدلّ على عدم الإحساس بما آلَ إليه حالُ الأمة في ظلّ أوضاعها الراهنة، وما يمثّله التمكين من مركزية فيما يتعلّق بالتوحيد والشريعة.

(١)

وفي سياق هذا التوهين من أمر التمكين والدولة يقول قائلهم: إنّه لن يحدث العدل الكامل مع إقامة دولة الإسلام، وينبش - كما يفعل الكثير من العلمانيين - سياقات تاريخية لدول المسلمين التي قامت عبر التاريخ، مع إظهار الانحرافات التي حدثتْ فيها ليُدّلل على هذا القول. مع أنّ أحدًا من الإسلاميين لم يَدْعُ إلى "مدينة فاضلة"، ولم يزعم أحدٌ منهم أنّ العدل المطلق سيتحقق بمجرّد قيام دولة الإسلام.

بل يَكثر في كلام الإسلاميين قبل غيرهم التفريقُ بين دولـة الإسـلام التـي تقـوم بجهـد بشـري يصـيب ويخطـئ، وبـين الدولـة الثيوقراطيـة في النمـوذج النصـراني الأوروبـي، ويؤكّـدون علـى عـدم عصـمة الحـاكم، وعلـى أنّ الأخطـاء قـد حـدثتْ حتـى في دولـة الخلافة الراشدة نفسها بل وفي العصر النبوي في المدينة، فلأيّ شيء يـأتي هـؤلاء بهـذه المقولة؟ ذلك لتعلم أنّها لم تأتِ إلا في سياق التهوين من مركزية قضية التمكين، فهـم يَجمعون كلَّ ما تيسّر لهـم مـن مقـولات ودعـاوى ليُبيِّنـوا أنّ هـؤلاء الإسـلاميين حـين جعلوا قضية الدولة قضيّتهم المركزية كانوا مخطئين وقدّموا الأقل أهمية على الأكثـر أهمية كالدعوة إلى التوحيد وإقامة أركان الإسلام من صلاة وزكاة وصيام وحج.

ففي الحديث عن الشرك يقول قائلهم: إنّ الـواعظ قـد يعمـل علـى تغيير عقائـد النـاس إلـى التوحيـد وهـو مستضـعف في بـلاد الكفـر، بـل كثيـر مـن الأنبيـاء عاشـوا مستضعفين، ومع ذلك قـاموا بعملهـم علـى أتـمّ وجـه. وكـذلك يتحـدّث عـن الصـلاة والزكـاة والصـيام والحـجّ وغيرهـا مـن الأحكـام ليبـيّن أنّ دَوْر الحـاكم في إقامـة هـذه الشـرائع الأساسـية في الـدين دور هامشـي، وأنّ هنـاك الكثيـر مـن الجوانـب في إقامـة الصلاة ودفع الزكاة والصيام وغيرها يقيمها الناس بغير حـاكم، بـل لا يـتمكّن الحـاكم من الاطّلاع عليها وضبطها. ومن ثمّ تكون النتيجة أنّ تركيـز هـؤلاء الإسـلاميين علـى قضية الحُكم باعتبارهـا قضـية مركزيـة وأمّ القضـايا هـو تضـخيم لمسـألة الحُكـم بغيـر حقّ؛ إذ إنّ الدعوة إلى أهـمّ معـالم الـدين وإقامتهـا مـن توحيـد وصـلاة وزكـاة وصـوم وحجّ ممكنة بغير الحاكم!

ولا يفوت هؤلاء ذكـر أهميـة مسـألة الحُكـم وأنّ للحـاكم دورًا في إقامـة الـدين، لكنْ ما قيمـة مثـل هـذه العبـارة أمـام كـل هـذا التـوهين مـن القضـية والتشـويش عليهـا

وتجنّب الحديث عن أسباب مركزيّتها نظرا إلى واقعنا المعاصر وما يحدث فيه من بلايا وآفات وكوارث ناتجة عن عدم تمكّن المسلمين من الدول في بلادهم، بل وقوعها في قبضة المجرمين الموالين لأعداء الأمة، وما ينتج عن ذلك من حرب على الدين والتوحيد والفطرة، كما سنبيّنه في هذا الفصل بإذن الله.

فالخلاصة أنّهم يطرحون قضية التمكين بصياغة معيّنة وتركيز على جوانب معيّنة تُهوّن من أمرها في سبيل نقد دعاة إقامة الشريعة والتمكين للدين، ويغفلون عن الواقع الذي نعيشه ومحورية هذه القضيّة حقّا.

ومن هنا ينبغي الانتباه إلى أحد أبرز المفاصل في كشف زيف هذا الطرح، وهو استخدامه لمصطلحات لا تُظهر البُعد الحقيقي لقضية الدولة والشريعة، فيقولون: السياسة، والوصول إلى السلطة، ودَوْر الحاكم، وما إلى ذلك من عبارات واصطلاحات لا تُعبّر عن أساس الاهتمام بقضية الدولة. ولكنّا إذا قلنا "التمكين لدين الله في الأرض"؛ برزتْ محورية القضية وارتباطها بالدين وعلاقتها بالتوحيد، وهو اصطلاح قرآني فيه بركة القرآن ودقّة القرآن.

فالمسألة ليست مجرّد وصولٍ إلى السلطة أو حديثًا عن صلاحيات الحاكم أو دَوْره، بل المسألة أنّ هذه الأمّة قد فقدت التمكين لدينها، وما زال أمرُ سُلطتها وإعلامها ومؤسسات تعليم أبنائها وأنظمتها المالية والاجتماعية والسياسية وغيرها بيد أعدائها أو مَن ينوب عنهم مِن الموالين لهم المعتنقين لأفكارهم. وتعمل هذه الأنظمة كلّها التي تسيطر عليها الدولة - ومفتاح الوصول إليها وتغييرها هو الدولة - على التحليل والتحريم بغير ما أنزل الله، ونشر الشرك والكفر والانحلال والإباحية والفساد، ومحاربة فطرة النّاس، والتضييق عليهم في حقوقهم التي شرعها الله لهم.

فهكذا يُنظر إلى المسألة في حقيقتها، أمّا مَن يتناول مسألة التوحيد والشرك ومعالم الدين بشكل نظري، فستجده غارقًا في مقارنات جزئية لا ترى الصورة كاملة، وهو حال الغارقين في رؤية ضيّقة، الذين لا يَنْظرون إلى الواقع حولهم وما فيه من نكبات ونكسات حلّت بالمسلمين ودينهم.

(٢)

وفي سبيل نقد تركيز الإسلاميين على قضية الحُكم والسلطة يتوسّل هذا التيّار بعض ملامح النقد الاستشراقي الحديث الذي يرى أنّ الحُكم الإسلامي بطبيعته يقوم بالأمة ودَوْرُ السُّلطة فيه ضئيل جدا، وأنّ الإسلاميين المعاصرين الذين يتحدّثون عن "الدولة الإسلامية" يتبنّون نموذج الدولة الغربية الحديثة التي تغوّلت على المجتمع، لا نموذج الحُكم الإسلامي كما طُبّق في التاريخ.

وإذا كان الاستشراق القديم قد ركّز على مسار الدول والسلاطين وساهم في تشويه التاريخ الإسلامي، فثمة استشراق جديد يقوم على إعادة قراءة التاريخ الإسلامي بروح مادحة تعزف عن دراسة الخط السياسي السلطاني إلى دراسة الخط الاجتماعي والعلمي بمظاهره المختلفة، وتتمحور حول فكرة: أنّ إقامة الشريعة كانت مهمّة المجتمع لا الدولة. وقد فُتن بعض المسلمين بهذه الدعاوى تحت تأثيرين: تأثير المدح والتغنّي بالتاريخ الإسلامي وحضارة المسلمين بمختلف عصورها القديمة، وتأثير المطارق الحديدية التي تضرب بها الأنظمة العلمانية الاستبدادية والنظام الدولي كلَّ من تسوّل له نفسه التفكير بإقامة الشريعة عبر أدوات الدولة، إلى جانب تعظيم ما تُخرجه الأكاديميا الغربية في شؤون المسلمين، خصوصا إذا صدر ممّن يُظهر الصداقة والتعاطف.

لكنْ تبقى الحقيقة المُرّة أنّ الحركات الإسلامية - مع كلّ عثراتها وكوارثها - لم تَقُم من فراغ، ولكنها قامت لأنّ هناك أزمة حقيقية لدى أمة الإسلام، وهي انهيار أبرز مكوّنات بنائها الحضاري الذي لا يقوم إلا بالاجتماع على الإسلام ولاءً والانتساب إلى الشريعة في الأحكام، الفردية منها والجماعية، فثمة قطاع واسع من الشريعة مُعطَّل بالقوّة؛ قوّة الاحتلال الأجنبي الذي ما تزال آثارُه فاعلة إلى جانب قوّة الغزو الثقافي، هذا مع الضعف الشديد والتشرذم والتفرّق والتخلّف، وتحلّ مكان تلك الشرائع الإسلامية بالقوّة قوانينُ لادينية أُخذتْ عن الأمم الأوروبية الجاهلية.

إنّ كل الأحاديث الرومانسية عن إمكان إقامة الإسلام بدون التدخّل في الشأن السياسي وتطويع مفاصل الدولة لصالح رسالة هذه الأمة: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ (آل عمران: ١١٠)، ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ (الشورى: ١٣)؛ هي محضُ أوهام وخيال، ونتائجُ ضعفٍ وهزيمة أو جهلٍ وضلال. فلا بدّ من إقامة الدين كلّه، وهو يشمل - إلى جانب العبادات والأحكام الفردية – أحكامَ الشريعة الجماعية المتعلّقة بالأموال والدماء والأعراض، وهذه لا تقوم إلا بنظام ودولة، ولا يُقيمها الأفراد وحدَهم إذ لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم.

ولم يخترع الإسلاميون فكرة الدولة بل كانت قبلهم، وحتى لو تأثّروا كغيرهم ببعض الأفكار الغربية المعاصرة فهذا لأنّهم أبناء عصرهم ولأنّهم في حالة ضعف وهوان، ولكنّ أساس فكرتهم بإعادة التمكين للدين هو أساس شرعيّ مستمدّ من الوحي ومن الممارسة النبوية والراشدة، والله سبحانه يقول: ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ (الحج: ٤١)، فربَطَ إقامة الدين بالتمكين.

والتمكين ليس شأنًا فرديًا بل شأن سياسي في المقام الأول. والله عزّ وجلّ يقول: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة: ٣٨)، وهذه شريعة لا يقوم بها الأفراد بل تحتاج إلى نظام، وهي لا تَسقط على توالي الدهور. ويقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ (البقرة: ٢٧٨)، وهو حكم أساسي في باب الأموال، ونحن نعلم اليوم أنّ غالبية دول العالم الإسلامي تقرّ هذا الربّا الذي قال الله عزّ وجلّ فيه عقب هذه الآية: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ (البقرة: ٢٧٩)، ويباح في البنوك والمؤسسات، بل يسمّونه "فوائد"، وهو جزء أساسي من نمط الحياة المعاصرة في بلاد المسلمين.

فانظر إلى كارثية أحوال الأمة في مسألة إقامة الدين، في حُكم واحد من أحكام الأموال التي لا تنصلح إلا بأدوات الدولة، فكيف بغيرها من الأحكام والقيم ورسائل الدعوة، ممّا عُطّلت عنه الأمة بقوّة الدولة العلمانية.

وَلْيتصفّح المسلمُ كتابَ الله عزّ وجلّ، وَلْيفتحْ معه كُتبَ الحدود والأموال والسِّيَر والحسبة التراثية وغيرها، التي تشتمل على الأحكام الشرعية التي لا تقوم بغير جماعة وإمام، ليُدرك مركزية الدولة في إقامة الدين.

ومن يستخفّ بجهود الإسلاميين العاملة على إعادة هيمنة الشريعة بأدوات الدولة وينسبها إلى العبث والأدلجة فهو في مأزق عميق مع دينه وأمّته، لا يشعر بحجم الكارثة التي تعيشها هذه الأمة، ولا يرى الكثير من أحكام الشريعة ورسالة الأمة الحضارية معطّلة، يتلو المسلمون آياتها في الكتاب آناء الليل وأطراف النهار، ثم يجدون جلاوزةً يمنعون إقامتها بالحديد والنار!

وكنتُ قد ناقشتُ هذا الطرح الاستشراقي الجديد في أكثر من مقال، منها مقال **"دولة الشريعة: اختراع حداثي أم تقليد فقهي"**، نُشر على موقع **الجزيرة** عام ٢٠١٨، وناقشتُ فيه أصحاب هذه المقولة كوائل حلاق ورضوان السيّد وغيرهما. ومقال **"الدولة الإسلامية: بين وائل حلاق وعبد المجيد الشاذلي"**، نُشر عام ٢٠٢٢ على موقع **حكمة يمانية**. فليرجع إليهما من أراد الاستزادة في معرفة دَوْر الدولة الذي أرادوا تهميشه فيما يتعلّق بإقامة الدين، وسبب انشغال الكثير من الدعاة بهذا الأمر.

(٣)

ولا شكّ أنّ مِن الإسلاميين مَن يتبنّى مفاهيم مركزية مِن الدولة الغربية الحديثة، كالمواطنة والديمقراطية ببعض مضامينها الفاسدة والقومية وغيرها، ويحاولون تخفيفها وبناء صيغة إسلامية لها. ونحن لا نتفق مع هذا الطرح، بل كَتبنا في بيان خطورته وتهافته عددًا من المقالات والأبحاث والكتب، ولكنّ نقد هؤلاء لا يستلزم إسقاط فكرة الاهتمام بإقامة الدولة وتحكيم الشريعة، فإسقاط أفكار هؤلاء ومفاهيمهم الخاطئة عن الدولة وعلاقة الدين بها لا يُسقط فكرة مركزية إقامة الدين بأدوات الدولة.

ولقد وجدنا هؤلاء من أهل الفُرقة يخلطون في كلامهم بين مختلف التوجّهات الإسلامية التي تناولت موضوع الشريعة وإقامة الحكم الإسلامي، فيتحدّثون مثلًا عن سيّد قطب رحمه الله الذي ينقد النزعات الوطنية والقومية نقدًا لاذعًا ويرى ممارسة البشر للتشريع من دون الله كفرًا ناقضًا للتوحيد، جنبًا إلى جنب مع بعض الدعاة والمفكّرين الذين بذلوا جهودًا في المواءمة والتوفيق بين النزعة الوطنية

والقومية من جهة والانتماء الإسلامي من جهة أخرى، وبين الحُكم الإسلامي والديمقراطية الغربية وما فيها من جعل البشر مشرّعين من دون الله، والذين كانت الكثير من اجتهاداتهم محاولة للاقتراب من النموذج الغربي في الحُكم وتسويغه، ومِن ذلك تغوّل السلطة واتّساع صلاحيّاتها وفرضها للضرائب واحتكارها للعنف.

والواقع أنّ الذي يريد نقد التأثّر بالحداثة الغربية في أطروحات الإسلاميين السياسية فثمّة باب واسع لذلك، ولكنّه ليس نفسه باب نقد التركيز على محورية الدولة في الإسلام وضرورة الهيمنة على مفاصلها لإقامة الدين وإنقاذ الأمّة من حاضرها الموبوء بالتفلّت عن الشريعة ومناقضة قيم الدين وأخلاقياته والضعف والتخلّف. فالخلط بين المقامين لا يخرج إلا من عدم تحقيق للمسألة، أو محاولة لخلط الأوراق في مسألة لا يسع المسلم العاقل المنصف المطّلع على أحوال أمّته إلا الإقرار بها.

(٤)

وكم يعجب المرء ممّن يتحدّث ليل نهار عن العقيدة وحفظ جناب التوحيد، بل يرفع شعار "التوحيد أولا"، ثم لا يرى مركزية قضية الدولة، ويستخفُّ بالإسلاميين الذين جعلوا هذه القضية قضيّتهم الأساسية، ويصمهم بـ "المناريّين" نسبة إلى مجلّة المنار التي كان يُصدرها محمد رشيد رضا رحمه الله. فكيف لا يرى علاقة التوحيد المتينة بقضية إقامة الشريعة؟

وكنتُ قد تناولتُ هذا الموضوع في الفصل الثاني من الكتاب، ولكنّي رأيت أنّ المسألة تحتاج إلى بيان أوسع لتأكيد علاقة التوحيد بالشريعة، فإذا كان هؤلاء من دعاة التوحيد، الذابّين عن جنابه كلّ شرك وانحراف، فهم أَولى الناس بأن يكونوا من

دعاة التمكين لدين الله في الأرض، وذلك مِن خلال تمكين الأمّة ومَن ينوب عنها مِن أهل الإسلام مِن مفاصل الدولة في بلاد المسلمين، وإزالتهم لمعالم الغربة الثانية التي جعلت المسلمين يعيشون واقعًا مناقضًا لما يؤمنون به ولما هو مسطور في كتاب الله عزّ وجلّ وسنّة رسوله ﷺ.

وسنبدأ بنقل فقرات نافعة مرتبطة بصلب هذا الموضوع من كلام الشيخ عبد المجيد الشاذلي رحمه الله في كتابه **حدّ الإسلام وحقيقة الإيمان** الذي صدر في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، قال رحمه الله:

"إننا نستهدف اليوم أجلّ هدف وأسمى غاية، ونتحمّل أعظم أمانة. إنّ رسالتنا ليست محدودة بقضايا الإسلام المحلية أو المعاصرة بقدر ما هي تختص في الصميم بالعقيدة الإسلامية نفسها وتخليصها مما شابها، وتجليتها للناس، وهذا أمر له أثره في حاضر المسلمين ومستقبلهم، وبغضّ النظر عن هذا كلّه أو حتى مع عدم دواعيه الملحّة؛ فالتصحيح أمانة علمية وتخليص عقيدة السلف ممّا شابها في حدّ ذاته رسالة عظمى.

إننا نقول للناس:

١- لقد عُرضت قضية "الشريعة" على الناس على أساس أنّ المسألة مسألة "أفضلية" شريعة الله على الشرائع الأرضية، وهذا أمر لا شكّ فيه. ولكن مع تبني القضايا القومية والتسابق فيها بين الحركة الإسلامية وغيرها من الحركات من علمانية وشيوعية وما إلى ذلك، فُهِم من هذه الأفضلية أنّ قضية الشعب الأساسية هي قضاياه القومية، وأنّ مسألة "الأيديولوجيات" مسألة ثانوية، وأنّ ركونهم إلى أي من هذه الأيديولوجيات المتسابقة لتحقيق مصالحهم القومية لا يمسّ صميمَ اعتقادهم

كمسلمين في شيء، أي بتحديد دقيق: لم يكن هناك ربط بين قضية "الشريعة" وأصول الاعتقاد أو قضية "العقيدة".

٢- وعندما حاولنا أن نبحث عن هذا الربط وجدناه مضطربًا جدًا في مفهوم أصحاب الحركات الإسلامية حتى عند المتحمسين الغيورين جدًا. ومن أجل هذا كانت قضية الشريعة لا تعدو أن تكون - حتى عند هؤلاء الغيورين - مسألة من مسائل الانحراف في المجتمع، كقضية البدع مثلًا أو محاربة المسكرات، بعكس ما هو وثيق جدًا في القرآن الكريم الذي نجده يربط ربطًا وثيقًا مُحْكمًا بين قضية الإيمان وقضية الشريعة في مثل قوله عز وجل: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (النساء: ٦٥)، فهو يربط قضية الشريعة بقضية الإيمان، وقاعدة الشريعة بقاعدة الإيمان. ثم نجده يربط تفصيلات الشريعة وأحكام الفروع المختلفة بقاعدة الإيمان في مثل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ۚ ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٣﴾ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ۖ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ۚ ذَٰلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ۚ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ ۗ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (المجادلة: ٣-٤)، فهو لم يكتف بربط القاعدة بالقاعدة حتى ربط بين "قاعدة الإيمان" و "فروع الشريعة".

٣- وعندما تتبعنا جذور المسألة وجدنا هناك زحزحة مطّردة عبر قرون طويلة من التاريخ الإسلامي لقضية الشريعة عن مكانها من أصول الاعتقاد.

٤- وأنّ هناك اضطرابًا شديدًا في مفهوم الإيمان، وهو أصل الدين وقاعدته الأولى، لاختلاط مباحث العقيدة بمباحث الفلسفة، وذلك أيضًا منذ زمن بعيد،

وصاحَبه انحراف ورثته العصور التعيسة لمفهوم الإيمان، وهو راجع إلى جرثومة الإرجاء التي تسللت إلى الفكر الإسلامي من قرون طويلة.

٥- ومن أجل عدم الوضوح هذا لم يستطع صوت الإسلام - ممثلًا في الحركات الإسلامية، والشعور الإسلامي العام لدى الجماهير - أن يتصدى للعلمانية وأن يُحدد موقفه منها بوضوح منذ تسللت إلى المنطقة. وكذلك فعلت الحركات الإسلامية المعاصرة مع النظم والأوضاع المعاصرة التي ورثت العلمانية عن الاستعمار، حتى أنّ منها الآن من يفكر في التعايش مع هذه الأوضاع والالتقاء معها في منتصف الطريق.

٦- إنّنا الآن عندما نتصدى لهذه الأمانة لا نأتي بجديد؛ وإنما نصل ما انقطع، ونستلم راية الهداية من ابن تيمية وابن القيم وابن عبد الوهاب وغيرهم بعد أن تلقوها بدورهم من إمام أهل السنّة أحمد بن حنبل، على بُعد ما بينهم وبينه من عصور، لتخليص عقيدة السلف من توجيهات علم الكلام حتى لا تكون آراءُ الفرق الكلامية المختلفة هي التي تُصدر التوجيه للمسلمين.

٧- فرسالتنا هي تصحيح مفهوم العقيدة، وتصحيح التوحيد، ودعوة الناس إلى التوحيد الخالص، وأن يقيموا حياتهم على قاعدة الإسلام الأولى وهي: تصديق خبر الرسول جملةً وعلى الغيب، والتزام شرائعه جملةً وعلى الغيب. وبناء عليه: وضْع قضية الشريعة وضعَها الصحيح في أصول الاعتقاد، وتجريد مفاهيم الدعوة من التلبّس بغيرها من المفاهيم الغريبة على الإسلام، وكذلك تجريد الحركة الإسلامية من التلبّس بغيرها".[١]

(١) عبد المجيد الشاذلي، **حدّ الإسلام وحقيقة الإيمان** (مكّة المكرّمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أمّ القرى، د.ت)، ٨-١٠.

وقد تعمّدتُ نقل كلام الشيخ عبد المجيد الشاذلي تحديدًا لأسباب:

١. أنّ الشيخ ينتمي إلى المدرسة التي ينتسب إليها هؤلاء، وهي مدرسة السلف والإمام ابن تيمية رحمه الله والشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله.

٢. أنّه يتناول مسألة إقامة الشريعة باعتبارها مسألة إيمانية اعتقادية، ويرفض جعلها قضية مصالح دنيوية، وهو يربط بين الشريعة وبين العقيدة ربطًا محكمًا.

٣. أنّه يرفض الالتقاء مع الأوضاع العلمانية الغربية في منتصف الطريق، وهو بذلك يرفض الأطروحات التي تخلط بين مفاهيم الشريعة والمفاهيم العلمانية والليبرالية.

٤. أنّ عدم ربط أهل الفُرقة هؤلاء بين السعي إلى التمكين وبين التوحيد هو من ضمن هذا الخلل التاريخي والمعاصر الذي ذكره الشيخ، فهم بحاجة إلى تصحيح مفهومهم القاصر عن العقيدة قبل نقد مركزية خطاب الدولة عند الإسلاميين. فلو أنصفوا من أنفسهم لأدركوا أنّ الإشكالية هي في غياب البُعد العقدي عن خطاب الدولة عند الإسلاميين، وليست في مركزية هذا الخطاب نفسه، فهي مركزية تفرضها حقائق الدين وواقع الأمّة الراهن.

ومن هنا ندرك أنّ تصوير التركيز على قضية الدولة وإقامة الشريعة باعتباره تأثّرا بالحداثة الغربية هو تصوير زائف لا يعكس الواقع، ولا يعبّر عن كل توجّهات العمل الإسلامي المعاصرة التي تضع قضية تحكيم الشريعة وإقامة الدولة الإسلامية ضمن قضاياها المركزية إن لم تكن أمّ القضايا.

(٥)

أما الأدلّة التفصيلية الأخرى التي تبيّن ارتباط قضية إقامة الشريعة بقضية العقيدة فكثيرة جدّا، وننقل هذا السياق المليء بالأدلّة من كلام الإمام ابن تيمية رحمه الله في كتابه **اقتضاء الصراط المستقيم**، يقول رحمه الله في بيان ما تتضمّنه شهادة التوحيد:

"والشهادة بأنّ محمّدًا رسول الله، تتضمّن تصديقه في كلّ ما أخبر، وطاعته في كل ما أمر. فما أثبته وجب إثباته، وما نفاه وجب نفيه، كما يجب على الخلق أن يُثبتوا لله ما أثبته من الأسماء والصفات، وينفوا عنه ما نفاه عنه من مماثلة المخلوقات، فيخلصوا من التعطيل والتمثيل، ويكونوا في إثباتٍ بلا تشبيه، وتنزيهٍ بلا تعطيل. وعليهم أن يفعلوا ما أَمَرَ به وأن ينتهوا عمّا نَهى عنه، ويُحلّلوا ما حلّله، ويحرّموا ما حرّمه؛ فلا حرام إلا ما حرّمه الله ورسوله، ولا دين إلا ما شرعه الله ورسوله.

ولهذا ذمّ الله المشركين في سورة الأنعام والأعراف وغيرهما، لكونهم حرّموا ما لم يُحرّمه الله، ولكونهم شرعوا دينًا لم يأذن به الله، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَـٰمِ نَصِيبًا﴾ (الأنعام: ١٣٦) إلى آخر السورة. وما ذكره في صدر سورة الأعراف، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَـٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ (الشورى: ٢١).

وقد قال تعالى لنبيّه ﷺ: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَـٰكَ شَـٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا﴾ (الأحزاب: ٤٥ - ٤٦) فأخبره أنه أرسله داعيا إليه بإذنه، فمن دعا إلى غير الله فقد أشرك، ومن دعا إليه بغير إذنه فقد ابتدع. والشرك بدعة، والمبتدع يؤول إلى الشرك، ولم يوجد مبتدع إلا وفيه نوعٌ من الشرك، كما قال تعالى:

﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (التوبة: ٣١)، وكان من إشراكهم بهم: أنّهم أحلّوا لهم الحرام فأطاعوهم، وحرّموا عليهم الحلال فأطاعوهم.

وقد قال تعالى: ﴿ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ ﴾ (التوبة: ٢٩) فقرن بعدم إيمانهم بالله واليوم الآخر، أنهم لا يُحرّمون ما حرّم الله ورسوله، ولا يَدينون دينَ الحق.

والمؤمنون صدّقوا الرسول فيما أخبر به عن الله وعن اليوم الآخر، فآمنوا بالله واليوم الآخر، وأطاعوه فيما أمر ونهى وحلّل وحرّم، فحرّموا ما حرّم الله ورسوله، ودانوا دين الحق، فإنّ الله بعث الرسول يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر، ويحلّ لهم الطيّبات ويحرّم عليهم الخبائث، فأمرهم بكلّ معروف، ونهاهم عن كلّ منكر، وأحلّ لهم كل طيّب، وحرّم عليهم كل خبيث.

ولفظُ الإسلام يتضمّن الاستسلام والانقياد، ويتضمّن الإخلاص، من قوله تعالى: ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ ﴾ (الزمر: ٢٩). فلا بدّ في الإسلام من الاستسلام لله وحده، وترك الاستسلام لما سواه، وهذا حقيقة قولنا: "لا إله إلا الله"، فمن استسلم لله ولغيره فهو مشرك، والله لا يغفر أن يُشرك به، ومن لم يستسلم له فهو مستكبر عن عبادته، وقد قال تعالى: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ (غافر: ٦٠).

وثبت عنه ﷺ في الصحيح أنه قال: **"لا يدخل الجنّة مَن في قلبه مثقال ذرّة من كِبْر، ولا يدخل النار مَن في قلبه مثقال ذرّة من إيمان"**. فقيل له: يا رسول الله، الرجل يحبّ أن يكون ثوبه حسنا، ونعله حسنا، أَفَمِنَ الكِبْر ذاك؟ فقال: **"لا، إنّ الله جميل يحبّ الجمال، الكِبْرُ: بَطَرُ الحقّ، وغَمْطُ الناس"**. بَطَرُ الحق: جحده ودفعه، وغَمْطُ الناس: ازدراؤهم واحتقارهم.

فاليهود موصوفون بالكِبْر، والنصارى موصوفون بالشِّرْك، قال تعالى في نعت اليهود: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ (البقرة: ٨٧).

وقال في نعت النصارى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (التوبة: ٣١).

ولهذا قال الله تعالى في سياق خطاب النصارى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: ٦٤).

وقال تعالى في سياق تقريره للإسلام وخطابه لأهل الكتاب: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ (البقرة: ١٣٦) إلى قوله: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ۗ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (البقرة: ١٤٠).

ولمّا كان أصل الدين الذي هو دين الإسلام واحدا، وإنّما تنوعت الشرائع؛ قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: **"إنّا معاشر الأنبياء ديننا واحد"**. **"الأنبياء إخوة لعلات"**، **"وأنا أولى الناس بابن مريم، فإنّه ليس بيني وبينه نبي"**. فدينهم واحد، وهو عبادة الله وحده لا شريك له، وهو يُعبَد في كل وقت بما أمر به في ذلك الوقت، وذلك هو دين الإسلام في ذلك الوقت.

وتنوُّع الشرائع في الناسخ والمنسوخ من المشروع كتنوّع الشريعة الواحدة، فكما أنّ دين الإسلام الذي بعث الله به محمّدًا ﷺ هو دين واحد، مع أنه قد كان في وقت يجب استقبال بيت المقدس في الصلاة، كما أُمِر المسلمون بذلك بعد الهجرة ببضعة عشر شهرا، وبعد ذلك يجب استقبال الكعبة، ويحرم استقبال الصخرة فالدين واحد وإن تنوّعت القبلة في وقتين من أوقاته، فهكذا شَرَعَ الله تعالى لبني إسرائيل السبت، ثم نسخ ذلك وشَرَعَ الجمعة، فكان الاجتماع يوم السبت واجبا إذ ذاك، ثم صار الواجب هو الاجتماع يوم الجمعة، وحرّم الاجتماع يوم السبت.

فمن خرج عن شريعة موسى قبل النسخ لم يكن مسلما، ومن لم يدخل في شريعة محمد ﷺ بعد النسخ لم يكن مسلما.

ولم يَشْرَع اللهُ لنبيّ من الأنبياء أن يَعبد غير الله البتة، قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ كَبُرَ عَلَى ٱلۡمُشۡرِكِينَ مَا تَدۡعُوهُمۡ إِلَيۡهِ﴾ (الشورى: ١٣)، فأمر الرُّسلَ أن يُقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه".[١]

(١) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، **اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم**، تحقيق: ناصر بن عبد الكريم العقل (الرياض: دار إشبيليا، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م)، ٢: ٣٧٤-٣٨٠.

ومن يقرأ كلام ابن تيمية والأدلّة القرآنية الحاسمة التي استدلّ بها سيدرك بجلاء ارتباط قضية التحليل والتحريم أو التشريع أو الحُكم بقضية التوحيد، وسيدرك إلى أي درجة يستخفّ أهلُ الفرقة هؤلاء بالعقول حين يتناولون قضية إقامة الدين في المجال العام وفي المجالات التي عُطّل عنها في واقعنا المعاصر باعتبارها قضية سياسية فحسب، أو باعتبارها تضخيمًا من دَوْر الحاكم والسلطة!

إنّ واقع معظم بلدان المسلمين اليوم أنّ منظومة التشريع بأسرها قد بُدّلتْ: من منظومة قائمة على الكتاب والسنّة وما بُني عليهما عبر طرق الاجتهاد المنضبطة كما في أصول الفقه، إلى منظومة مطابقة للمنظومة العلمانية اللادينية الغربية، التي تعتمد على المُشرّع الوضعي وعلى نظام الأكثرية، بصرف النظر عن العدالة والعلم الشرعي وضوابط الشرع، فيمنعون شرع الله من النفاذ: بالنظام التشريعي، وبأنظمة قضائية تحكم بغيره، ويُشرّعون بأهوائهم ما يخالفه، ويقرّون القوانين التي تحمل أحكامًا هي بخلاف ما حَكَم به الله سبحانه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ في أبواب السياسات والعلاقات الدولية والأموال والأنظمة التعليمية وعلاقات الجنسين والاجتماع وغير ذلك من تفاصيل حياة المسلمين في بلادهم.

بل إنّ الشريعة التي يقولون في دساتيرهم إنّها "مصدر رئيسي من مصادر التشريع" ليست "مصدرًا رسميًا" بل "مصدر ماديّ"؛ فهي خطابٌ إلى المُشرِّع الوضعي، وليست خطابًا إلى القضاة، فإذا قرّر المشرّع الوضعيُّ فقط أن تكون قانونًا صارت قانونًا نافذًا وحكم بها القضاة، ولو حكم القضاة بالشريعة مباشرةً بما يخالف القانونَ الوضعيَّ بَطُلَ حكمهم حتى لو كان حُكمًا قطعيًا أجمع عليه المسلمون كما في شأن أحكام الزنا والقذف وشرب الخمر والسرقة وقطع الطريق والأحكام المالية وغيرها من الأحكام!

فكيف يقال بعد كل ذلك إنّ من يركّز على قضية حاكمية الشريعة وإقامة الدولة الإسلامية إنّما يفعل ذلك لأغراض دنيوية، وإنّه يقدّم بذلك هذه القضية على العقيدة؟! وكأنّ العقيدة التي يعرفها هؤلاء غير العقيدة التي يعرفها المسلمون، وكأنّ التوحيد الذي يقولون إنّه "أوّلا" لا يتضمّن عندهم إفراد الله سبحانه بالحُكم، بقبول شرعِه ورفض ما سواه!

وليقرأ المسلمُ بقلبٍ حاضر هذه الآيات ليكون على يقين من علاقة إقامة الشريعة واتّباعها والتحليل والتحريم بما أنزل الله بالعقيدة والتوحيد، قال سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾ فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴿٦٢﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعْلَمُ ٱللَّهُ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا ﴿٦٣﴾ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴿٦٤﴾ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ (النساء: ٦٠-٦٥).

وهذه الآيات نزلت في المنافقين، فانظر الآن كيف شابه فِعْلُ المتحّكمين بأمور بلاد المسلمين من المسؤولين عن تبديل الشريعة والتحاكم إلى غيرها فِعْلَ هؤلاء المنافقين، وهل يُنكر عاقلٌ أنّ للأمر علاقة جوهرية وثيقة بالعقيدة؟ ولْتَقْرأ كلام المفسّرين حول هذه الآيات لتدرك غورها ودلالاتها.

ويقول تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ (الأحزاب: ٣٦). يقول الإمام أبو البركات النَّسَفي الحنفي (ت ٧١٠ هـ) في مدارك التنزيل في تفسيرها: "فَإنْ كانَ العِصْيانُ عِصْيانَ رَدٍّ وامْتِناعٍ عَنِ القَبُولِ؛ فَهو ضَلالُ كُفْرٍ، وإنْ كانَ عِصْيانَ فِعْلٍ مَعَ قَبُولِ الأمْرِ واعْتِقادِ الوُجُوبِ؛ فَهو ضَلالُ خَطَإٍ وفِسْقٍ".[1]

ويقول تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ (النساء: ٦٤). يقول الإمام عبد الله بن عمر البيضاوي الأشعري الشافعي (ت ٦٨٥ هـ) في أنوار التنزيل وأسرار التأويل في تفسيرها: "بِسَبَبِ إذْنِهِ في طاعَتِهِ وأمْرِهِ المَبْعُوث إلَيْهِمْ بِأنْ يُطِيعُوهُ، وكَأنَّهُ احْتَجَّ بِذَلِكَ عَلى أنَّ الَّذِي لَمْ يَرْضَ بِحُكْمِهِ وإنْ أظْهَرَ الإسْلامَ كانَ كافِرًا مُسْتَوْجِبَ القَتْلِ، وتَقْرِيرُهُ أنَّ إرْسالَ الرَّسُولِ لَمّا لَمْ يَكُنْ إلّا لِيُطاعَ كانَ مَن لَمْ يُطِعْهُ ولَمْ يَرْضَ بِحُكْمِهِ لَمْ يَقْبَلْ رِسالَتَهُ، ومَن كانَ كَذَلِكَ كانَ كافِرًا مُسْتَوْجِبَ القَتْلِ".[2]

ونكتفي بهذه النقول والأدلّة الواضحة البيّنة، التي لا يشكّ مَن يُطالعها ويتدبّرها وينظر إلى واقع المسلمين اليوم أنّ هناك انحرافًا كبيرا في هذا الباب، وأنّ هذا الانحراف مرتبط بالعقيدة والتوحيد، وأنّ من يُهوّن من أمره لم يفهم التوحيد على حقيقته ولم يدرك خطورة الأوضاع التي وصل إليها المسلمون.

(١) أبو البركات النَّسَفي، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، تحقيق: يوسف علي بديوي (بيروت: دار الكلم الطيّب، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م)، ٣: ٣٢.

(٢) عبد الله بن عمر البيضاوي، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م)، ٢: ٨١.

(٦)

وكما بيّنا أنّ علاقة التوحيد بالشريعة هي علاقة وثيقة، فكذلك نؤكّد هنا أنّ علاقة التوحيد بامتلاك المسلمين الموحّدين للسلطة والتمكين في بلادهم هي علاقة متينة جدًا، ليس فقط من باب أنّ التحليل والتحريم بما أنزل الله هو المقتضى المباشر لكلمة التوحيد كما بيّنّا، بل من باب أنّ السلطة القوية المنسجمة مع دين المجتمع من عقائد وقيم وأخلاق وأحكام شرعية، التي تحمي هذا الدين وتحافظ عليه؛ ضرورية لحفظ جناب التوحيد، وأنّ السلطة المعادية لدين المجتمع، التي يقوم عليها علمانيّون وموالون لأعداء الأمة، يبثّون ما يناقض التوحيد ومقتضياته ليل نهار؛ هي ممّا يطعن بجناب التوحيد ويُشكّلُ خطورةً على دين المسلمين: عقائدِهم وأخلاقِهم وقيمِهم وأحكامِهم.

إنّ التمكين في الأرض ليس غرضا دنيويا بقدر ما هو من أسباب إقامة الدين الرئيسية، قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَنَهَوۡاْ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلۡأُمُورِ ﴾ (الحج: ٤١)، فالساعي إلى التمكين غايته الأولى إقامة فرائض الدين التي هي مقتضيات التوحيد، فالتوحيد ليس نظرية مصمتة يجب اعتقادها والحديث عنها والدعوة إليها على ألسنة الأفراد فحسب.

وقال سبحانه: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ كَمَا ٱسۡتَخۡلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمۡ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرۡتَضَىٰ لَهُمۡ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعۡدِ خَوۡفِهِمۡ أَمۡنٗاۚ يَعۡبُدُونَنِي لَا يُشۡرِكُونَ بِي شَيۡـٔٗاۚ وَمَن كَفَرَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴾ (النور: ٥٥).

فبدأ الآية بالإيمان وختمها بالتوحيد، فهي من مبتدئها إلى منتهاها مرتبطة بالعقيدة، وإذا نظرنا إلى مضامينها وجدنا الاستخلاف في الأرض والتمكين للدين وتحقيق الأمن، وهي من أهم غايات إقامة الدين ومن مهامّ الدولة الأساسية، فلا بدّ أن يُستخلف المؤمنون الصالحون في الأرض، ولا بدّ من تمكين الدين لهم، ولا بدّ من أوضاع أمنٍ لا أوضاع خوفٍ وملاحقةٍ وتضييق. فهذه شروط جوهرية في إقامة توحيد الله في الأرض على الوجه الذي أراده الله، وفي إقامة مقتضياته من قيم وأخلاق وأحكام شرعية فردية وجماعية، وهذا كلّه لا يحدث من غير امتلاك المسلمين لأمر الدولة في بلادهم والاستعانة به على تحقيق ذلك، فكيف يزهد بعض الناس بقضية الدولة؟ وكيف يغفلون عن مركزيّتها في باب حفظ جناب التوحيد؟

وقد روى ابنُ شبّة (١٧٣-٢٦٢ هـ) في **تاريخ المدينة** عن عثمان بن عفّان رضي الله عنه أنّه قال: **"لَمَا يَزَعُ السُّلْطَانُ النَّاسَ أَشَدُّ مِمَّا يَزَعُهُمُ الْقُرْآنُ"**.(١) ونحن نرى مصداق ذلك في واقعنا الراهن، ودَوْر السلطة فيه في صلاح أمر الناس أو فساده، فإذا كان دَوْرها في عصر عثمان والصحابة رضوان الله عليهم وفي العصور التي تلتهم ذلك الدَّوْر المركزيّ، فكيف في عصرنا هذا الذي تضخّمت فيه المجتمعات وصارت السلطة تهيمن على مرافق كبيرة من المجتمع كمؤسسات التعليم والتوجيه الثقافي عبر الإعلام وسائر مؤسسات المجتمع. ولا نقول: ليس للمجتمع والأفراد دَوْر في صلاح الأمّة، بل لا يقول ذلك عاقل، ولكنّا نؤكّد على دَوْر الدولة المركزي في توجيه القيم والحفاظ على عقائد الناس أو إفسادها.

---

(١) عمر بن شبّة النميري، **تاريخ المدينة**، تحقيق: فهيم محمد شلتوت (مكة المكرمة: طبع على نفقة السيد حبيب محمود أحمد، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م)، ٣: ٩٨٨. وقد عدّل المحقق كلمة "لَما" إلى "ربّما" وأفاد في الهوامش أنّ في الأصل "لَما" وهو الصواب وقد أثبتُّه.

وهؤلاء الذين يقلّلون من أهمية طلب العدل والحكم الراشد ومكافحة الاستبداد والفساد ورفض الوقوع في قبضة الغرب والسعي إلى التقدّم والقوة والريادة وتجاوز التخلّف والضعف والتبعية؛ يَغفلون عن كون هذه الأهداف مرتبطةً ارتباطا وثيقًا بتحقيق التوحيد؛ لأنّه حين تكون بلاد المسلمين متحرّرة من الهيمنة الغربية ولها قوة ذاتية كافية، فتُقيم الدين وتحمي الأمّةُ هذا الحكمَ الإسلاميّ وتشارك فيه، وتَأْطُر الحاكمَ على الحقّ والعدل، وتدخل في مضمار الحضارة والتقدّم، وتُسابق الأمم الأخرى في الصناعات والقوة العسكرية؛ تكون أكثر حصانة من لوثات الأفكار الغربية والتبعية للقوى الكبرى وما تفرضه من تمييع لمسائل العقيدة والشريعة وإدخال القيم العلمانية والليبرالية المنافية للتوحيد ومقتضياته.

ونحن نشهد ما يحدث في الكثير من البلدان العربية والمسلمة اليوم التي أدّى فسادُ أنظمتها واستبدادها وضعفها ووقوعها في التبعية وخُلوّها من عناصر القوة والتقدّم والحضارة إلى هشاشة حمايتها لجناب التوحيد، وسرعان ما سقط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحلّت مكانه مؤسسات الترفيه وبثّ القيم الغربية واستجلاب ما يفسد المجتمع ويُعادي أخلاقه، وانفتح المجتمعُ على القيم الغربية الفاسدة، وكان للسلطة دور رئيسي في ذلك.

ومن ثمّ فإنّ الدعوة إلى إصلاح السلطة وإقامة الحكم الراشد الذي يقيم دين الله ويتّصف بالقوة وتمثيل الأمة ومشاركتها؛ هي دعوة لصيقة جدّا بالتوحيد وصيانة جنابه والدعوة إليه، وأهل الفُرقة هؤلاء قد قَصُر فهمهم عن كلّ ذلك فأمعنوا في التخذيل عن الشأن السياسي واعتبروه أمرا هامشيّا بالمقارنة مع الدعوة الفردية إلى التوحيد وتصحيح العقيدة. بل جعلوا الانشغال في الشأن السياسي سببا لمنافاة

التوحيد باستحضار النماذج الشاذّة وتجاهل أساس الدعوة إلى تغيير السلطة، وهو إقامة الدين ونشر معالم التوحيد ومقتضياته والخروج من الهيمنة الغربية. فكان تشغيبهم على الانشغال السياسي محلّ شبهة؛ إذ وضعوا أنفسهم في خانة المخذّلين عن تغيير هذه الأنظمة المُعطّلة للشريعة والداخلة في التبعيّة لأعداء الأمّة، وهم في أحسن الأحوال جَهلةٌ ضاقتْ آفاقُ نظرهم عن إدراك علاقة الحُكم والسلطة بحفظ جناب التوحيد والعقيدة.

(٧)

وإذا عُدنا إلى بدايات التركيز على هذه القضية في عصرنا، وهي قضية تحكيم الشريعة، سنجد عالمًا كأبي هبة الله إسماعيل بن إبراهيم الخطيب الحَسَني الإِسْعَرْدي الأزهري (توفي نحو ١٣٥٠ هـ) ينشر رسالة بعنوان **تحذير أهل الإيمان عن الحُكم بغير ما أنزل الرحمن**، وقد كتبها لجمعية الاتحاد المحمّدي المتجمّعة لطلب العمل بالشرع الأحمدي، المناهِضة لجمعية الاتحاد والترقّي، وقال في مقدّمة رسالته واصفًا مَن هجروا علم الكتاب والسنّة وانشغلوا بما لا يسمن ولا يغني وغفلوا عن هذا الخَطْب العظيم:

"فهم ولا شكّ من الأخسرين أعمالًا، الذين ضَلَّ سعيُهم في الحياة الدنيا، فلذلك أظلمت منهم القلوب والبصائر، وعَمِيَتْ منهم السرائر، فلا ينتبهون للخطوب التي تحلّ بهم، وإن انتبهوا فقلَّما تجد فيهم من يفتدي نفسه في سبيل دفع ذلك الملمّ المدلهمّ.

فكلٌّ يقول: أنا مالي، حسبي مراقبة حالي، والدين له ربّ يحميه، يحوطه ويُعليه. وهذه كلمة حقّ أريد بها باطل، أفما قرأ عُمرَه القرآنَ هذا القائل؟ فيرى أمرَ ربّه بالدفاع عن دينه وشرعته، وبذل الجهد المستطاع في إعلاء كلمته.

نعم قال عبد المطّلب: البيتُ له ربٌّ يحميه، لمّا لم يجد عنده من الأسباب الظاهرة ما يُقاوم به أبرهة الفيل ويكفيه، فالتجأ في المعنى إلى ربّه، وأظهر له عجزه عن ذبّه، حتى كان ما كان. أمّا والإنسان يتمكّن من نصر الحقّ أدنى تمكّن ولو بالبيان أو بالقلم أو اللسان، فلا يسوغ له التأخّر عن ذلك كيف ما كان.

لماذا إذا اهتُضم في شيء من حقوقه يسعى أقصى جهده ويبذل غاية وسعه في الحصول على مطلوبه، ويدأب الليلَ والنهارَ ويتوسّل بكلّ الوسائل حتى البعيدة المتوهّمة للوصول إلى مرغوبه؟

ما ذاك إلا لنقصٍ وضعفٍ في الإيمان، وانحطاط في الهداية والعرفان، فلا يتألّم أدنى تألّم بأكبر شيء في دين الله، ويتألّم أشدّ التألّم إذا أصيبَ بأحقر شيء في دنياه، فهؤلاء هم كما قال القائل لابنه كما أنشده في "المدخل":

أَبُنَيَّ إنّ من الرجال بهيمةً
في صورة الرجل السميع المُبصِرِ
فَطِنٌ بكلِّ مُصيبةٍ في مالِه
فإذا أُصيبَ بدينِه لَم يَشْعُرِ"(١)

ثم يقول واصفًا عظيم البليّة التي ابتليتْ بها الأمّة في ذلك الوقت في أواخر عهد الدولة العثمانية:

"قد نسوا القرآن واطّرحوه خلفَ ظهورهم بالكلّية، واعتاضوا عنه بقوانين الكفّار وآراء ابتدعوها تَقَوُّلًا على الشريعة الغرّاء الأحمدية، ولم يرضَوا بحُكم الله

---

(١) إسماعيل بن إبراهيم الخطيب الحسني الإِسْعَرْدي، **تحذير أهل الإيمان عن الحُكم بغير ما أنزل الرحمن**، تحقيق: سليم الهلالي (جدّة: مكتبة الصحابة، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م)، ٥٢-٥٣.

ورسوله فيهم، ورضوا بأحكام الكفّار وآرائهم، فتعسًا لها من عقول، لا تُشترى ولا بالبُقول، وهم مع هذا يزعمون أنّهم من العقل على جانب عظيم، لا يلحقهم فيه الحديث ولا القديم. وليت شعري أيّ عقلٍ يكون لمن لا يرضى بحكم أحكم الحاكمين، وأعلم العالمين، وأعدل العادلين، ويرضى بحكم أجهلِ الجاهلين، وأظلم الظالمين!".(١)

فهذا رجلٌ كتبَ في قضية إسقاط الشريعة عن الكثير من الأوضاع الجماعية وبعض الأوضاع الفردية بقوة الدولة وقوانينها، ونظر إليها باعتبارها قضية في صُلب الدين، بل ذمّ من يبذلون الجهود لتحصيل حقوقهم الدنيوية ويغفلون عن المسّ بأصل الدين، قال عنهم: **"فلا يتألّم أدنى تألّم بأكبر شيء في دين الله، ويتألّم أشدّ التألّم إذا أصيبَ بأحقر شيء في دنياه"**. فهل يقول عاقلٌ عن هذا الخطاب إنّه تمركزَ حول قضية الشريعة لأنّها تختلط بحقوق العباد الدنيوية وأغفل أساس الدين من التوحيد الخالص لله والعقيدة؟!

مِن هنا تدرك فظاعة هذا القول ومخالفته لحقيقة الواقع.

(٨)

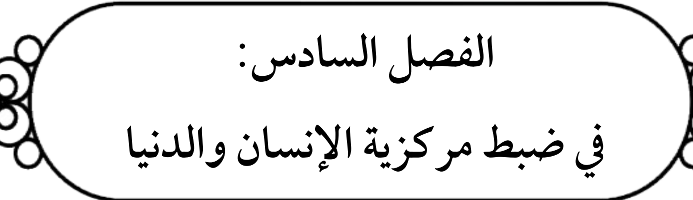
وأختم بكلمات نافعة للأخ الباحث الفاضل أحمد مولانا، يقول حفظه الله في منشور له على مواقع التواصل الاجتماعي: "ما يحدث في سوريا واليمن والعراق من قتل وتشريد للملايين، وما يفعله الاحتلال في فلسطين وكشمير وبورما وتركستان الشرقية من تنكيل واضطهاد، وما يحدث في مصر والعديد من دول العالم العربي من

(١) ن.م.، ٥٦.

استبداد وإفقار وتجهيل، وما نراه من قوارب الموت في البحر المتوسط وقوافل الموتى في الصحراء التي تضم الهاربين من جحيم العيش في بلادنا، لهي أمور ينبغي أن تدفع أمتنا باتجاه بناء مشروع نتحرر به من تلك الأوضاع البائسة ويكفل للإنسان الحياة بكرامة".

ولعلّ حساسية أهل الفُرقة لكلّ ما يتعلّق بالإنسانويّة قد تحفّزتْ عند قراءة هذه الكلمات، فهم يرون أنّ استهداف ما يصبُّ في حقوق الإنسان وكرامته هو تأثّرٌ بالمذاهب الإنسانوية الغربية، وليس الأمر كذلك، وقد غالى القوم في هذا الشأن حتى أدّاهم إلى إنكار حقائق أكّد عليها الكتاب والسنّة كما سنبيّن في الفصل التالي بإذن الله.





الفصل السادس:
في ضبط مركزية الإنسان والدنيا

يبالغ أهلُ الفرقة هؤلاء في نسبة كل حديث عن الإنسان وحقوقه ومصالحه ودنياه إلى التأثّر بالنزعة الإنسانويّة الغربية، فكلّما تحدّث إسلاميٌّ عن غاية أرضية مشروعة جعلوا ذلك "إنسانويّة" مذمومة وتأثّرا بالأفكار الغربية!

وصحيح أنّ فكرة "مركزية الإنسان" و"مركزية الدنيا" تهيمنان بشكل كبير على عقول أبناء مجتمعاتنا بأثرٍ من تغلغل الفكر الغربي الدنيوي والاستهلاكي، ومن البعد عن العيش في آفاق الإيمان والإسلام كما ارتضاه الله لنا. ولكنْ ليس كلّ حديث عن الأهداف الدنيوية أو عن أهمية الإنسان وكرامته وحقوقه هو حديث إنسانويّ متأثر بالمفاهيم العلمانية الغربية، فقد تتقاطع بعض الأهداف الدنيوية مع الغربيين ومع الأمم الأخرى، ولكنْ يختلف الأمرُ في مآل ذلك النهائي: بين مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر ويرى هذه القيم الإنسانية الدنيوية موضعًا لعمل الإنسان للآخرة إلى جانب كونها نافعة في الدنيا، وبين كافرٍ لا يرى فيها سوى تحسين لجودة الحياة.

وقد روى المستورد بن شدّاد كما في صحيح مسلم عن رسول الله ﷺ أنّه قال: **"تَقُومُ السَّاعَةُ والرُّومُ أَكْثَرُ النَّاسِ. فَقالَ له عَمْرٌو: أَبْصِرْ ما تَقُولُ، قالَ: أَقُولُ ما سَمِعْتُ مِن رَسولِ اللهِ ﷺ. قالَ: لَئِنْ قُلْتَ ذلكَ، إنَّ فيهم لَخِصالًا أَرْبَعًا: إنَّهُمْ لأَحْلَمُ النَّاسِ عِنْدَ فِتْنَةٍ، وأَسْرَعُهُمْ إفاقَةً بَعْدَ مُصِيبَةٍ، وأَوْشَكُهُمْ كَرَّةً بَعْدَ فَرَّةٍ وخَيْرُهُمْ لِمِسْكِينٍ ويَتِيمٍ وضَعِيفٍ، وخامِسَةٌ حَسَنَةٌ جَمِيلَةٌ: وأَمْنَعُهُمْ مِن ظُلْمِ المُلُوكِ"**.

فهذه القيم الذي ذكرها الصحابي الجليل عمرو بن العاص رضي الله عنه: كالحِلم عند الفتن، وسرعة الانجبار عند المصائب، ووشاكة الكرّ بعد الفرّ، والخير للمساكين والضعفاء، والمناعة مِن ظُلم الملوك؛ هي قيم نافعة في الدنيا، مطلوبة لدى جميع الأمم، مؤمنهم وكافرهم، والحديث عنها باعتبارها قيمًا حسنة مطلوبةً حتى لو كان في سياق وجودها عند الآخرين أو تميّزهم بها لا يستلزم أن يكون المتحدّث دنيويّا أو متأثّرا بأفكار علمانية أو أن يكون ذلك طاعنًا في إخلاصه!

(١)

وكنت قد كتبتُ في السابق في موضوع "مركزية الإنسان" و"مركزية الدنيا" وأثر هذين المفهومين السلبي في حياة المسلمين، وذكرتُ ذلك أيضا في مقال نشرته على موقع **حكمة يمانية** منذ أشهر حول خلود الكفّار في النّار بعنوان **"لماذا سيُخلّد الكفّارُ في النار أبدًا؟"**، فبيّنت أنّ استهجان هذا الخلود واتّباع تأويلات حديثة تُخرج الكفّار من النار أو تنفي خلودهم هو بتأثير هيمنة مركزية الإنسان والدنيا على حياتنا المعاصرة. قلت في المقال عن "مركزية الإنسان":

"أما مركزية الإنسان فقد ترسّخ هذا المبدأ شيئا فشيئا في الحضارة الغربية المعاصرة، حتى صارت كلّ أهواء الإنسان مقدّسة ومحترمة طالما أنها تعبّر عن اختياره الحرّ. نحن نمتلك في آفاق هذه الحضارة الغربية ومفرزاتها الثقافية والتربوية والإعلامية شعورًا مضاعفًا بأهمية ذواتنا، شعورًا قتل في أنفسنا بقايا التواضع التي كانت تمثّل جهاز توازن يمنعنا من نسيان حقيقة ضعفنا وعوزنا وافتقارنا الدائم إلى الله عزّ وجلّ. لقد نسينا أنّ الله سبحانه خلقنا بعد عدم وأنّه بعد زوال هذا العالَم، الذي

سخّره الله للإنسان، سوف يتجرّد الإنسان من مركزيته المبنية على جناح بعوضة، فالدنيا التي كان هو محور قضيّتها أهون على الله من جناح بعوضة".

هذا ما كتبته حينذاك، ولكنّي لم أنفِ قيمة الإنسان الكبيرة وكرامته العالية، فقلت بعد ذلك:

"نعم، لقد عظّم اللهُ شأنَ الإنسان، ووهبه من القدرات المتفرّدة كالوعي والحرية والإرادة، وقدّره ومنحه من العطايا وأمهله وأعدّ له من النعيم الخالد الوفير ما يدلّ على عظيم شأنه عند الله. ولكنّ هذا التكريم للإنسان كان له ثمنه الباهظ، وهو تحميل الإنسان - الواعي الحرّ المريد - مسؤولية اختياراته في هذه الدنيا، وهي دار الابتلاء، بعد إخباره بالنتائج. وكلّما عظُم شأن المخلوق عظُمتْ مسؤوليّته وعظُم مصيره. ومن هنا نفهم أنّ أعظم ما يجعل الإنسان مخلوقًا متفردًا ومهمّا وعظيم القيمة، وهو الذي صنع مركزيّته في حسّ نفسه، هو نفسه الذي ينبغي أن يبصّرنا بعدالة مصائره الواقعة بين الخلود في الفردوس الأعلى والخلود في الدرك الأسفل من النار، فمثل هذه المصائر عظيمة الخطر لا تليق إلا بالإنسان المكرّم، فهي لا تليق بالحيوان الذي لا يمتلك إرادة واعية حرّة، والذي يفتقد الكثير من خصائص الإنسان التي تفرّد بها.

إنّ الإنسان متألّم على الدوام في هذه الدنيا، وألمُه هذا ينبع من كونه لا يجد آفاق الدنيا كافية له كما يجد الحيوان. إنّه يطمع بالخلود ويشفق من الفناء المطلق الذي تفنى معه ذاته، فهو يريد لهذه الذات التي بين جنبيه أن تبقى، وأن تكون آمنة مطمئنة على الدوام، حيث لا نصب ولا لغوب. ودار الشقاء هذه هي دار تقلّب وتعب دائم رغم ما حُشيَ فيها من النعيم، فهي إلى النقص دومًا وإلى الفناء. وإذا كان

الإنسان لا يتصوّر نفسه إلا خالدًا، وهو مكلّف مبتلى في هذه الدنيا، فلأنّ الله سبحانه قد فطره على هذا الشعور، وهو شعور يبصّره بالآخرة دار البقاء، وإنّ جمال الشعور بالخلود الآمن المطمئنّ الهانئ الرغيد لا بدّ أن يقابله خوف الخلود المعذَّب المهين الأليم، فهذا هو ميزان العدل الإلهي. وقد غلّب سبحانه الطرق إلى الأول وضيّق الطرق إلى الثاني، فأبى الظالمون لأنفسهم إلا الطريق الضيّق المفضي إلى الخلود في العذاب!

إنّ قيمة الإنسان تعلو بقدر ما يرتبط بالله ويؤمن بكل ما أخبر به وأمر به من غيوب وشرائع، وحين يُهدر الإنسان كلّ ذلك فلا أهون على الله من نسيانه كما نسي كلّ ذلك".

وقلتُ عن مركزية الدنيا في المقال نفسه:

"أما مركزية الدنيا فهي نابعة عن غفلة الحضارة العلمانية المعاصرة عن أمر الغيب والآخرة، فالعلمانية قائمة على الاهتمام المطلق بالدنيا وشؤونها، وهي أَحرى بأن تسمّى "الدنيوية"، وهذه هي ترجمتها الأدقّ. ولهذا يسعى الإنسان في ظلّها إلى تحسين الدنيا وتعميرها وترفيهها، وتصبح قيمة الأعمال نابعة من كونها تُصنع لأجل قضايا هذه الدنيا الفانية، لا من كونها تُصنع لأجل غيب لا تعبأ به العلمانية. ومن هنا تأخذ الأعمال "الجيّدة" التي صُنعت لأجل الدنيا قيم الفضيلة طالما أنها تخدم الإنسان وقضاياه، فهي المستحقّة للمكافأة والتقدير والتبجيل في حسّ المنغلقين على الدنيا، الذين لا يرون شيئا سواها. ولهذا يتعجّب الغافلون من أن يكون مصير من قام بهذه الأعمال ذلك المصير المهين الأليم، وهو الخلود في النار، لأجل ارتكابه شيئا لا علاقة له بالدنيا بل بالغيب، وهو الكفر بالله. فما زالوا يقيسون هذا المصير بمعايير

الدنيا رغم أنه لا ينتمي إليها! وهذا هو الخلل الأكبر الذي ينشئ شعور الاستنكار لتخليد الكافر في النار.

وحين يتخلّص المسلم من هذه المركزية للدنيا، يتذكّر - كما يذكّره القرآن دومًا - أنّ قيمة الفعل لا تنبع من علاقته بالدنيا ونفعه للإنسان فيها فقط، بل هناك خالق عظيم وجنّة أعدّها للموحّدين الذين يعملون الصالحات ونار أعدّها للكافرين والمشركين، ومن ثمّ يكون المعيار الأول والأهم للأعمال هو رضى الله سبحانه عنها، وأن تكون خالصة لوجهه عزّ وجلّ. وأنّ مصائر الناس في الآخرة مبنية على هذه المنظومة التي قرّرها الله سبحانه في خلْقه، وليست مبنية على منظومة الدنيا الضيّقة وهي معزولة عن الحقيقة الأكبر المتمثّلة بزوالها وبكونها ومضة في عمر البشرية الممتدّ إلى الآخرة التي خُلق الناس لأجلها. ولهذا وجدنا أولى وصايا العبد الصالح لقمان لابنه: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾ (لقمان: ١٣)، ثم تلتْها الوصايا المرتبطة بالدنيا كالإحسان إلى الوالدين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعدم تصعير الخدّ وعدم الاختيال والغضّ من الصوت وغير ذلك من الأخلاقيات؛ يُعْلِمنا أنّ كلّ عمل صالح لا يُبنى على التوحيد فهو كالهباء المنثور الذي لا ينفع في الآخرة. قال سبحانه: ﴿وَقَدِمۡنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنۡ عَمَلٖ فَجَعَلۡنَٰهُ هَبَآءٗ مَّنثُورًا﴾ (الفرقان: ٢٣)".

هذا ما كتبته في المقال آنذاك، وكنت خلال ذلك على وعيٍ بقيمة الإنسان الرفيعة، وبقيمة كرامته وحقوقه ومعيشته في هذه الدنيا، فهي وإنْ كانت دار ممرّ، فإنّ الله شرع للإنسان أن يعمل في هذه الدنيا "الممرّ" ما يكفل له حياة آمنة كريمة، ولو لم تكن هذه الأهداف الدنيوية مشروعةً لَما وجدنا الرسول ﷺ يرسل الصحابة رضوان

الله عليهم إلى الحبشة، إلى ملكٍ لا يُظلَم عنده أحد كما جاء في الأخبار، سعيًا في حماية جزء من مجتمع الدعوة من البطش ولاستكمال الدعوة في هذه الدنيا الفانية.

فالغاية الدنيوية من تجنّب البطش وابتغاء الأمن مرتبطة بغاية أخروية، وهي الدعوة إلى دين الله في الأرض وإقامته لتحقيق غاية الوجود الإنساني كما أرادها الله ونيل رضوانه عزّ وجلّ. ولا يعقد التعارض بين الغايتين (الدنيوية قصيرة الأمد والأخروية بعيدة الأمد) سوى من لا يرى المشهد كاملًا، فيشير بأصابع الاتهام إلى كل حديث عن غايات دنيوية إنسانية، مع أنّه ليس بالضرورة أن تكون متمركزةً على الدنيا ومنقطعة عن الآخرة.

إنّ علينا أن ننتبه إلى أنّ الكثير مما يُطرح في باب مكانة الإنسان هو من الحقّ الذي جاء به الوحي وليس كلّه باطلا، وأعني بذلك الحديث عن مراعاة حقوق الإنسان ومشاعره وأن تُكفل له حياة كريمة ليس فيها ظُلم ولا جَوْر ولا اضطهاد ولا عذاب. بل أقول أكثر من ذلك: إنّ الكثير من عناصر الاهتمام بحقوق الإنسان المختلفة في الغرب تأثّرَ بشكل كبير بما كان لدى الحضارة الإسلامية من هذا الاهتمام، فتأثير الحضارة الإسلامية في أفكار الفلاسفة الغربيين الذين نظّروا لنهضة أوروبا أمرٌ لا ينكره دارس، ولا ينكر غَمْطهم السابق لحقوق البشر وتحديدا النساء. ولكنّهم حين أقاموا هذا الاهتمام بالإنسان والدنيا أقاموه على أساس جاهليّ باطل، فضخّموه وتمركزوا حوله، والمسلمون يقيمونه على أساس إيماني لا يقطع الإنسان عن الآخرة وهو يسعى إلى تحصيل حقوقه والحفاظ على كرامته وأمنه.

ولهذا لا ينبغي للمسلم أن يصاب بوسواس "مركزية الإنسان" أو "مركزية الدنيا" فيجعله ينفر من كلّ خطاب يُعطي مساحة جيّدة لهذا الباب، سواء في الدعوة

أو في بيان محاسن الشريعة أو في غيرها من مجالات الاشتغال الشرعي والسياسي والحقوقي.

(٢)

وحين ننظر في النصوص والآثار الشرعية نجد أنّ للإنسان مكانة رفيعة في خطاب الدين، ويُخشى أن يؤدّي هذا التيّار الذي يكاد ينسب كلّ حديث عن الإنسان وآفاقه الدنيوية إلى المذاهب الإنسانوية الغربية إلى تقزيم قيمة الإنسان في هذه الدنيا، وقيمة حقوقه التي أعطاه الله، وقيمة كرامته المكفولة بنصّ الكتاب.

ولعلّنا نُطالع هذه النصوص والآثار التي تتناول الإنسان وحقوقه وآفاقه الدنيوية وتُظهر مكانتَها في الشريعة الإسلامية، لندرك خطأ الغلوّ في نزعة رفض الإنسانوية، فقد أدّى هذا الغلوّ إلى نفي أشياء أثبتها الدين ومارسها الصحابة رضوان الله عليهم، مثل زعمهم أنّ الحديث المتكرّر عن ضرورة رفع المظالم عن الأمة والسعي إلى تحقيق العدل ناتجٌ عن التأثّر بهذه الإنسانوية الغربية!

قال سبحانه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ (هود: ٧). تذكر الآية ابتلاء الإنسان باعتباره الحكمة من خلق السماوات والأرض، ونحن لو لم نقرأ قوله تعالى ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾، وهو جملة اعتراضية، لوصل إلينا هذا المعنى. رغم ذلك، لم يكن صدفةً أن يأتيَ قوله تعالى ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ قبل قوله ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾، فليس في كلام الله تعالى حرفٌ واحد دون قيمة إضافية تؤدّي دورها في السياق.

﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾: هنا تتجلّى العظمة الإلهية، هنا يتوقّف الخيال البشري ويلزم حدوده، فلم يكن الإنسان شيئا يُذكر حينذاك.. ولكنّ الآية لا تلبث أن تعود إلى الإنسان سريعًا: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾.

نعم أنت أيّها الإنسان الذي يعجز خيالك أن يدرك كُنه الإله والعرش وما قبل خلق العالم.. أنت أيها الذرّة التائهة في الكون الفسيح.. أنت المقصود من خلق السموات والأرض! وفي هذا أعظم دلالة على المكانة الرفيعة التي أعطاها اللهُ للإنسان. خلَقه ليختبره كيف يعمل: أيشكُر أم يكُفر؟ وهل يسع الذرّة المتناهية في الصِّغَر أن تكفر بعد أن وُجدت من العدم وسخّر اللهُ لها ما في السماوات والأرض جميعًا منه ووعَدها على العبادة نعيمًا خالدًا؟!

ويقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (الإسراء: ٧٠). ودلالة الآية واضحة في مكانة الإنسان الكريمة الرفيعة في هذا العالم.

وأمّا في أهمية استهداف التمكين والأمن للإنسان في هذه الدنيا، فقد مرّ معنا قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ (النور: ٥٥). فاللهُ عزّ وجلّ يعدُ بأهداف دنيوية وهي الاستخلاف وتمكين الدين والأمن بعد الخوف، ولن يخطر ببال من يقرأ الآية أنّ استهداف هذه الأشياء هو تمركزٌ حول الدنيا، وكذلك يكون خطاب الدعاة الذين يتحدّثون عن استهداف تمكين الدين بأدوات الدولة، ونيل حقوق الأمّة المنهوبة وكرامة الإنسان المسلم

المهدورة وأمنه المسلوب، فهذه كلّها أهداف يحثّ عليها الدين، وهي في الوقت نفسه لا تتعارض مع العمل لله والآخرة.

ويقول تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ (الأعراف: ٩٦).

يقول الإمام ابن القيّم (٦٩١-٧٥١ هـ) رحمه الله في كتاب الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي: في فصل بعنوان: "المعاصي تَمْحَقُ البركة":

"ومِن عُقوباتها: أنّها تَمْحَقُ بركةَ العُمرِ وبركةَ الرّزقِ، وبركةَ العِلمِ، وبركةَ العملِ، وبركةَ الطّاعة. وبالجُملة أنّها تَمحقُ بركةَ الدين والدنيا، فلا تجدُ أقلّ بركةٍ في عُمره ودينه ودنياه ممّن عصى الله، وما مُحِقَت البركةُ مِن الأرض إلّا بمعاصي الخلْق، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ (الْأَعْرَافِ: ٩٦). وقال تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا ﴿١٦﴾ لِّنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾ (الْجِنِّ: ١٦ - ١٧).

وإنّ العبد لَيُحْرَمُ الرِّزْقَ بالذّنْبِ يُصيبه. وفي الحديث: **"إِنَّ رُوحَ الْقُدُسِ نَفَثَ فِي رُوعِي أَنَّهُ لَنْ تَمُوتَ نَفْسٌ حَتَّى تَسْتَكْمِلَ رِزْقَهَا، فَاتَّقُوا اللهَ وَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ، فَإِنَّهُ لا يُنَالُ مَا عِنْدَ اللهِ إِلَّا بِطَاعَتِهِ".**[1] **"وَإِنَّ اللهَ جَعَلَ الرَّوْحَ وَالْفَرَحَ فِي الرِّضَى وَالْيَقِينِ، وَجَعَلَ الْهَمَّ وَالْحُزْنَ فِي الشَّكِّ وَالسُّخْطِ".**[2]

---

(١) ضعيف بهذا اللفظ، وله شواهد صحيحة بمعناه، انظر تخريجه في: ابن قيّم الجوزية، **الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي**، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٦ م)، ١٧٢-١٧٤.

(٢) ليس بحديث، وقد روي موقوفا بسند منقطع، انظر تخريجه في: ابن قيّم الجوزية، **الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي**، ١٧٤-١٧٥.

وقد تقدّم الأثرُ الذي ذكره أحمد في كتاب الزّهد: **"أَنَا اللهُ، إِذَا رَضِيتُ بَارَكْتُ، وَلَيْسَ لِبَرَكَتِي مُنْتَهًى، وَإِذَا غَضِبْتُ لَعَنْتُ، وَلَعْنَتِي تُدْرِكُ السَّابِعَ مِنَ الْوَلَدِ"**.

وليست سَعَةُ الرّزق والعمل بكثرته، ولا طولُ العُمر بكثرة الشّهور والأعوام، ولكنّ سَعَةَ الرّزق وطولَ[1] العُمر بالبركة فيه.

وقد تقدّمَ أنّ عُمْرَ العبد هو مدّة حياته، ولا حياة لمن أعرض عن الله واشتغل بغيره، بل حياةُ البهائم خيرٌ مِن حياته، فإنّ حياة الإنسان بحياة قلبه وروحه، ولا حياة لقلبه إلّا بمعرفة فاطره، ومحبّته، وعبادته وَحْدَه، والإنابة إليه، والطُّمأنينة بذكره، والأُنْس بقُربه، ومَن فَقَدَ هذه الحياة فَقَدَ الخيرَ كلَّه، ولو تَعَوَّضَ عنها بما تَعَوَّضَ ممّا في الدنيا، بل ليست الدّنيا بأجمعها عِوَضًا عن هذه الحياة، فَمِنْ كُلِّ شيء يَفوتُ العبدَ عِوَضٌ، وإذا فاته الله لم يُعَوِّضْ عنه شيءٌ البَتَّة".[2]

ومن أجمل ما في كلام ابن القيّم رحمه الله أنّه جعل هذه الغايات الدنيوية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالله عزّ وجلّ، فالإنسان يحبّ أن يكون مرتاحًا في الدنيا، آمنًا مطمئنًا، وهو يبذل الغالي والنفيس في سبيل تحقيق هذه الراحة الدنيوية والأمن والاطمئنان النفسي حتى لو كان يعلم أنّ أجر الصبر على ما هو فيه من آلام وعذابات هو الدرجاتُ الرفيعة في الجنّة والأجرُ العظيم عند الله بإذنه تعالى لو كان ذلك كلّه لوجه الله سبحانه.

فعلى هذا بُنيتْ فطرة الإنسان، فهو يسعى إلى الخروج من الضيق إلى السعة،

---

(١) سقطت "طول" من الطبعة.

(٢) ابن قيّم الجوزية، **الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي**، ١٧٢-١٧٦. وقد جاءت "البتّة" في الطبعة بهمزة القطع، واخترنا جعلها بالوصل.

ومن الأَسْر إلى الحرّية، ومن الشقاء إلى الراحة. وابنُ القيّم لا يُعارض هذه الفطرة الإنسانية، ولكنّه يُنبّهنا إلى أنّنا لن نحصل على هذه الغايات الإنسانية الدنيوية إذا كنّا معرضين عن الله عزّ وجلّ، وأننا سنبتلى بالشقاء ونكد العيش وضيق الصدر حين تُراكِم المعاصي سوادَها على قلوبنا.

وهكذا يكون استحضار غايات الدنيا الإنسانية: ما يحبّه الإنسان وما يخافه، ما يرغبه وما يرهبه، سببًا في تذكيره بالله. أما استبعادها واعتبار كلّ حديث عن تحقيق الأهداف الدنيوية والطموحات الإنسانية حيادًا عن الغاية الأصلية وهي إخلاص العبادة لله وابتغاء ما عنده في الآخرة؛ فهو من الجهل بفطرة الإنسان وبخطاب الشريعة.

ولقد أدرك الصحابة رضوان الله عليهم هذه الخطّة الشرعية، فانطلقوا في دعوتهم يذكرون الأهداف الدنيوية والحقوق الإنسانية في الدنيا من غير أن يشعروا أنّهم حادوا بذلك عن غايات هذا الدين، فهذه الغايات الدنيوية مشمولة في حسّهم بغايات الدين.

وقد جاء في خطبة جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه أمام النجاشي ملك الحبشة كما في **المُسنَد** للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: **"أيها الملك، كنّا قومًا أهلَ جاهلية، نعبدُ الأصنام، ونأكل المَيْتَة، ونأتي الفواحش، ونقطع الأرحام، ونُسيء الجوار، ويأكلُ القوِيُّ منَّا الضعيفَ، فكنَّا على ذلك حتى بعث الله إلينا رسولًا مِنّا، نعرف نسبَه وصِدقَه وأمانته وعفافه. فدعانا إلى الله، لنوحّدَه ونعبده ونخلعَ ما كنَّا نعبد نحن وآباؤنا من دونه من الحجارة والأوثان، وأمَرَنا بصدق الحديث، وأداء الأمانة، وصِلَة الرحم، وحُسن الجوار، والكفّ عن المحارمِ والدماء، ونهانا عن الفواحش،**

وقول الزّور، وأكل مال اليتيم، وقذف المحصنة، وأمَرنا أن نعبد الله وحْدَه ولا نشرك به شيئًا، وأمَرنا بالصلاة والزكاة والصيام. قال: فعدَّد عليه أمورَ الإسلام، فصدَّقناه وآمنَّا، واتّبعناه على ما جاء به، فعبدْنا الله وحْدَه فلم نُشرك به شيئًا، وحرّمْنا ما حرّم علينا، وأَحلَلْنا ما أَحَلَّ لنا، فعَدا علينا قومُنا، فعذّبونا وفتنونا عن ديننا، ليَرُدُّونا إلى عبادة الأوثان منِ عبادة الله، وأن نستحلَّ ما كنّا نستحلُّ من الخبائث. فلمّا قهرونا وظلمونا وشَقُّوا علينا وحالوا بيننا وبين ديننا؛ خرجنا إلى بلدك، واخترناك على مَن سواك، ورغبنا في جوارك، ورجوْنا أن لا نُظلم عندك أيها الملك".[1]

فانظر أوّلا كيف عدّد جعفرُ رضي الله عنه على النجاشي المفاسد التي كانت عند الكفّار في الجاهلية، فشطرٌ كبير منها مفاسد دنيوية تنفر منها الفِطَرُ السليمة ولا تستقيم معها الحياة، وقد جاء الدين لتغيير هذه المفاسد وإصلاح أمر الدنيا كما جاء لإصلاح أمر الآخرة؛ فإنصاف الضعفاء والمظلومين كما يدعو الإسلام مقابل **"يأكلُ القويّ منّا الضعيف"** كما كان في الجاهلية هو هدف دنيويّ يتعلّق بحقوق الإنسان، والسعي إليه مشروع، وهو في الوقت نفسه متعلّق بالأجر في الآخرة إذا سعى إليه الإنسان لوجه الله سبحانه وابتغاء ما عنده عزّ وجلّ.

ويُلاحَظ أنّ جعفرًا رضي الله عنه كان في مقام التعريف بالإسلام، فذكر هذه الأمور الدنيوية من مظالم وحقوق في هذا المقام، ممّا يؤكّد على كونها أساسيّة في الدين، إلى جانب إفراد الله بالعبادة وما يتضمّنه من التحليل والتحريم بما أنزل الله، وهو صُلب قضيّة حاكمية الشريعة.

(١) أحمد بن حنبل، **المُسنَد**، تحقيق: أحمد محمد شاكر (القاهرة: دار الحديث، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م)، ٢: ٣٥٧. وإسناده صحيح، انظر: ن.م.، ٢: ٣٥٤-٣٥٦.

ثم انظر إلى قوله في آخر الكلام: **"فلمّا قهرونا وظلمونا وشَقُّوا علينا وحالوا بيننا وبين ديننا؛ خرجنا إلى بلدك، واخترناك على من سواك، ورغبنا في جوارك، ورجوْنا أن لا نُظلم عندك أيها الملك"**. فكانت الهجرة تستهدف هذه الغاية، وهي غاية دنيوية، أي طلب العدل في الدنيا ورفع الظلم عن المسلمين، فهو في الوقت نفسه هدف إنساني يتعلّق بحقّ الإنسان في العيش في مكان آمنٍ يخلو من البطش والظلم. فليست الحيلولة بينهم وبين إقامة دينهم هي السبب الوحيد لهذا التحرّك منهم، بل كذلك ما أصابهم من قهر وظلم وبطش وضيق، فكان طلب الحرية في الدعوة إلى الدين جنبًا إلى جنبٍ مع طلب رفع القهر والظلم والبطش والضيق.

والأمّة التي تعيش اليوم قهرًا وتضييقًا وبطشًا وإهدارًا لكرامة الإنسان، سيكون من الطبيعي جدّا أن يظهر في خطاب دعاتها التركيز على هذا الجانب والسعي إلى العدل والأمن والخروج من الظلم والضيق. ومن الغريب جدّا أن يَتّهم أهلُ الفُرقة هؤلاء الدعاةَ بأنّهم إنّما ركّزوا على مضامين العدل ورفع الظلم وحقوق الإنسان لأنّهم متأثّرون بخطابات الإنسانويّة الغربية العلمانية التي تضع الإنسان والدنيا في المركز!

فكأنّ صاحب هذا الاتّهام لا يعيش بين المسلمين، ولا يحسّ بمعاناة الدعاة وقطاعات واسعة من الأمّة من الظُّلم والبطش والتضييق وتبعات التخلّف والضعف والوهن والاستبداد والتبعيّة على حياتهم وبلادهم.

فبدلا من أن يفكّر تفكيرًا منسجمًا مع مشاعر الأمّة ولحظتها التاريخية الراهنة وما تمرّ به من أزمات، فينسبَ خطابَ طلبِ العدل ورفع الظلم وتحقيق ريادة الأمّة وبناء حضارتها إلى كونها أمّة عزيزة مقهورة، تسعى إلى استعادة مكانتها التي بوّأها الله

سبحانه في كتابه فجعلها ﴿خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾، فتحاول استرداد حقوقها السليبة وكرامتها المهدورة.. بدلا من ذلك كلّه يتربّص لدعاتها ويتّهمهم في إخلاصهم ودينهم، وينسب تركيزهم على هذا الخطاب إلى التأثّر بتيّارات إنسانويّة لادينية، ليس للدين في أفكارها نصيب، بل لا ترى أبعد من الدنيا وتحقيق سعادة الإنسان فيها!

نعم، يستعلي المسلمون بإيمانهم كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ (آل عمران: ١٣٩). ولكنّ تحقيق غاية وجودهم ورسالتهم التي كلّفهم الله بها: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ (آل عمران: ١١٠) لا يتمّ إلا بأمّة عزيزة قويّة مُمَكَّنة، فلا يليق بخير أمّة أخرجتْ للنّاس أن تبقى ذليلة منقادة ذيلًا للأمم، ولا يليق بأهلها أن يعيشوا مهدوري الكرامة في بلادهم.

قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ (الحديد: ٢٥)، قال الإمام الطبري رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾: "ليعمل الناسُ بينهم بالعدل".[١] فهذه الغاية من صُلب رسالة الدين، وهي ترتبط بالتوحيد كما لا يخفى، فكيف جعل أهل الفُرقة استهدافَها والتركيز عليها تأثّرا بالأفكار الإنسانوية اللادينية؟!

وأختم بقول رسولنا وحبيبنا ﷺ: **"كيف يُقدّس اللهُ أمّةً لا يُؤخذُ لضعيفهم من شديدهم"** (رواه ابن ماجة بإسناد حسن).

(١) محمد بن جرير الطبري، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي (الجيزة: دار هجر، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م)، ٢٢: ٤٢٥.

خاتمة

عرضتُ خلال فصول هذا الكتاب ملامح هذا التوجّه الذي أطلقتُ عليه وصف **"العقائدية القاصرة"**؛ لأنّها قاصرة عن مبادئ هذا الدين وقيمه وغاياته، وتتّخذ من العقيدة مجالا للتقوقع على خطاب يفتّ في عضد الأمة وينسحب من قضاياها المصيرية المرتبطة بالتوحيد. من أجل ذلك، عملتُ في هذا الكتاب على هدم ركائز هذا التوجّه الهدّام ومن تأثّر به أو جاء بما يشبه كلامه وأخطأ في تقدير الأمور.

ولقد كانت ركائز هذا التوجّه:

- أنّ ما يفعلونه من تبديع وتفسيق وتكفير لبعض المذاهب العقائدية المنتسبة للسنّة اليوم هو ما فعله السلف قديما.
- قَصرْ العقيدة على مفهوم نظريّ ضيّق غير مرتبط بوقائع الحياة وبالممارسة العبادية ارتباطًا عضويّا كما يعرضه القرآن والسنّة.
- إغفال مقاصد حفظ الأمّة ومراعاة ظروفها السياسية وواقع ضعفها أو قوّتها.
- ترسيخ ضخامة الفجوة بين المكوّنات المنتسبة لأهل السنّة في باب العقائد.
- التخذيل عن قضية التمكين لدين الله وحاكمية الشريعة.
- اتّهام دعاة الإصلاح والتغيير والسعي إلى التمكين بوصمة "الإنسانوية".

لذلك بيّنتُ في الكتاب الفَرْق بين ردود السّلف على الفِرق الضالّة وبين ما يريده هؤلاء من إدخال الأمة في معارك تبديع وتفسيق وتكفير داخلية، أطرافها مكوّنات أهل السنّة الذين يواجهون أشرس هجمة على دينهم ودمائهم وأعراضهم وأموالهم ومقدّراتهم وكرامتهم وحضارتهم منذ العهد النبوي.

وأكّدتُ على خطورة الفهم القاصر للتوحيد والعقيدة، كما بيّنتُ مَنشأه وطرق علاجه من خلال كلام أئمّة أهل السنّة من مختلف العصور والتوجّهات، مع توضيح ضوابط التناول العقائدي التي تعصم المسلم من السقوط في وحل القصور العقدي والجدل الكلامي، وأنّ حاكمية الشريعة هي من صلب توحيد العبادة وليست مسألة خارجة عن مسائل العقيدة والتوحيد.

وتناولتُ الجوانب التي غفل عنها هؤلاء في أبواب الحكم على النّاس والنظر إلى مقاصد حفظ الأمّة التي هي جزء من خطاب الداعية الساعي إلى الإصلاح وفقه الدعوة إلى الله، فأنكروا مراعاة النتائج والمآلات، وأغفلوا مراعاة الأولويات، مما احتاج إلى بيان التأصيل الشرعي لهذه الأبواب في دين الله.

كما بيّنتُ بشواهد كثيرة مدى سعة اتّفاق أهل السنّة والجماعة رغم حِدّة الخلافات أحيانا، سواء تلك الخلافات التاريخية أو الجارية في واقعنا المعاصر، فالمتن الإيماني المشترك بين مكوّنات أهل السنّة هو أصل الدين وأساس القطعي من العقائد والشرائع وعلى قيمه ومفاهيمه وأحكامه تقوم هذه الأمة وحضارتها، ومن ثمّ يكون الانشغال بالمختَلَف حوله وجعله مَتْنًا، خصوصًا من القضايا الكلامية الحادثة بعد القرون المفضّلة الأولى؛ تضخيمًا للقيمة الواقعية والعملية والعبادية لهذا المختَلَف حوله.

وأمّا في كلامهم عن التمكين وحاكمية الشريعة فقد بيّنتُ مدى ارتباط هذه القضية بالتوحيد والعقيدة، وكونها من أصل الدين، مما يجعل تهمة تهميش أبواب العقيدة عند الدعاة إلى حاكمية الشريعة والتمكين لدين الله في الأرض تبدو تهمة هشّة هزيلة لا تصمد أمام الأدلّة والبراهين، فضلا عن أهميّة التمكين لدين الله وامتلاك المسلمين الموحّدين الصالحين للسلطة في الحفاظ على دين الأمة وكيانها وقيمها وأخلاقها، وفي ردّ عادية التيّارات اللادينية عنها، التي تبثّ سموم الفكر والأخلاق في أوساطها ليل نهار.

وأخيرا، بيّنتُ خطورة مفهوم مركزية الدنيا والإنسان، للتأكيد على أنّهم لم يأتوا بشيء جديد حين حذّروا من تضخّم الدنيا وقضاياها والتمركز حول الإنسان، لكنْ مع بيان توظيفهم الخاطئ لهذا المفهوم وتحويله إلى "وصمة" يرمون بها خصومهم في كل فرصة بحقّ وبغير حقّ، مع غلوّهم في نفي الجوانب الدنيوية والإنسانية التي تشكّل مجالا حيويّا للمسلمين، فاحتاج هذا المفهوم إلى ضبط وتوضيح كي لا يقع المسلم في التوهين من مكانة الإنسان ومن أهمية السعي إلى تحقيق العدل والأمن والتمكين في الدنيا، فهذا الخطاب مخالف لهدايات الكتاب والسنّة، ويوقع صاحبه في "وسواس" خطير يعطّله عن تحقيق غاية وجوده الإنساني كما رسمها الوحي.

ومع الردّ على جميع هذه النقاط وتوضيح أوجه الصواب فيها لم يكن هدف هذا الكتاب الدعوة إلى تهميش أمر العقيدة والمسائل الإيمانية، بل تَبيّن من خلاله أهميّة هذا الباب ولكنْ بمنهج الكتاب والسنّة وما كان عليه أهل القرون الأولى المفضّلة، وهو منهج العلم للعمل والاكتفاء بهدايات الكتاب والسنّة والإعراض عن المسائل الكلامية الحادثة. كما لم يكن من أهداف الكتاب الدعوة إلى الكفّ عن

النقود والردود العلمية على التوجّهات المنحرفة، سواء صدرتْ عن المنتسبين إلى أهل السنّة أو عن غيرهم، فقد أكّدتُ في الكتاب على أهمية هذا الباب، وهو باب الردّ على الشبهات ودفع الانحرافات، لكنْ من غير أن يتحوّل إلى معارك داخلية بين مكوّنات أهل السنّة تستغرق جهود الداعية، وترتكز على الجدل الكلامي والقضايا الحادثة، وتصرفه عن الجهد الأهم والأوْلى المتمثّل ببثّ مفاهيم التوحيد في العقول والقلوب والسعي إلى انتشال هذه الأمّة من وَهْدَتها وإصلاح أمرها وإعادة التمكين لها والحاكمية لشريعتها.

وهذا الباب يحتاج إلى الحكمة في تقدير الأمور بقدرها، والتفريق بين الانحرافات التي تشكّل خطورة على إيمان المسلمين ودينهم وأخلاقهم وفهمهم للدين، وبين الأخطاء الكلامية الموروثة تاريخيا أو الخلافات الكلامية الهامشية التي يمكن مناقشتها في أُطرها العلمية وبيان وجه الصواب فيها دون إحداث زوبعة عامّة حولها، ودون تحويلها إلى استعداء لفئات من الأمّة نتفق معها في الغالبّ الأعمّ من العقائد والشرائع والهموم الدعوية والسعي إلى التمكين لدين الله وإقامة الشريعة.

وحكمة الدعوة التي تعلّمناها من السيرة النبوية تقتضي أن يجمع المسلم بين الردّ على الانحرافات وبيان الحقّ في باب العقيدة دون السقوط في مستنقع استعداء فئات من أهل السنّة وتبديعها أو تفسيقها أو تكفيرها. بل ينطلق من المتن الإيماني المشترك بين جميع مكونات أهل السنّة وما يُبنى عليه من شرائع وقيم وأخلاقيات هي مادّة هذا الدين التي تتفق عليها هذه المكونات لاستئناف مسيرة الإصلاح والسعي إلى التمكين لدين الله. لأنّ الارتكاز على المساحات الضيّقة المختلَف حولها، والتي لها أسبابها التاريخية متعدّدة الجوانب كما شرحنا في الكتاب، واستعداء

بعض مكونات أهل السنّة بناءً عليها مع الغفلة عن المساحات الشاسعة من المتّفق عليه في الدين؛ منافٍ لهَدْي الكتاب والسنّة، وهو أكثر ما يفرح به أعداء هذه الأمّة وينفخون فيه ليستمر ضرامه واشتعاله!

﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ (آل عمران: ١٠٣).

والحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد المرسلين.

شريف محمد جابر

٢٥ شوّال ١٤٤٤

١٥ أيّار ٢٠٢٣

إسطنبول

لمراجعة الكتاب: https://www.goodreads.com

لمتابعة الكاتب:

فيس بوك: https://www.facebook.com/sharefmg

تلغرام: https://t.me/sharefmg

قائمة المصادر والمراجع

- الآجُرّي، أبو بكر محمد بن الحسين. **كتاب الشريعة**. تحقيق: عبد الله بن عمر الدميجي. الرياض: دار الوطن للنشر، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الإِسْعَرْدي، إسماعيل بن إبراهيم الخطيب الحسني. **تحذير أهل الإيمان عن الحُكم بغير ما أنزل الرحمن**. تحقيق: سليم الهلالي. جدّة: مكتبة الصحابة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- البابرتي، أكمل الدين. **شرح وصية الإمام أبي حنيفة**. تحقيق: محمد صبحي العايدي وحمزة محمد البكري. عمّان: دار الفتح، ٢٠٠٩.

البخاري، محمد بن إسماعيل. **صحيح البخاري**. دمشق: دار ابن كثير، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

- البخاري، محمد بن أبي بكر. **كتاب شِرعة الإسلام - من الفصل الأول إلى آخر الفصل الأربعين**، تحقيق: علي محمد زيدان سواعد. غزّة: الجامعة الإسلامية، عمادة الدراسات العليا - كلية أصول الدين، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- البغوي، الحسين بن مسعود. **معالم التنزيل**. تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخران. الرياض: دار طيبة، ١٤٠٩.
- البيضاوي، عبد الله بن عمر. **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**. تحقيق: محمد بن عبد الرحمن المرعشلي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- الترمذي، محمد بن علي. **نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول**. تحقيق: توفيق محمود تكله. دمشق: دار النوادر، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- **الدرّ المكنون في أسئلة ما كان وما يكون**. مخطوط لايبزج. رقم ٢١٢.
- التُّستَري، سهل بن عبد الله. **تفسير القرآن العظيم**. تحقيق: طه سعد وسعد علي. القاهرة: دار الحرم للتراث، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم. **درء تعارض العقل والنقل**. تحقيق: محمد رشاد سالم. الرياض: جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- **بيان تلبيس الجَهمية**. تحقيق: أحمد معاذ حقي. المدينة المنوّرة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٦هـ.
- **الجواب الصحيح لِمن بَدَّل دين المسيح**. تحقيق: علي بن حسن بن ناصر وآخران. الرياض: دار العاصمة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- **اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم**. تحقيق: ناصر بن عبد الكريم العقل. الرياض: دار إشبيليا، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد. **الكشف والبيان المعروف بتفسير الثعلبي**. تحقيق: أبو محمد بن عاشور. بيروت: دار إحياء التراث، ٢٠٠٢م.
- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري. **المستدرَك على الصحيحين**. تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات في دار التأصيل. القاهرة: دار التأصيل، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

- الحدّاد، هيثم بن جواد. **المختصر في العقيدة المتّفَق عليها بين المسلمين**. لندن: المركز لدراسات الإصلاح والتجديد، ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م.
- الحليمي، الحسين بن الحسن. **المنهاج في شُعب الإيمان**. تحقيق: حلمي محمد فودة. بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- آل حمدان، عادل. **الجامع في عقائد أهل السنّة والأثر**. الرياض: دار المنهج الأول للنشر. ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.
- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني. **المُسنَد**. تحقيق: أحمد محمد شاكر. القاهرة: دار الحديث، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- أبو حنيفة، النعمان بن ثابت. **العالم والمتعلّم رواية أبي مقاتل عن أبي حنيفة ويليه رسالة أبي حنيفة إلى عثمان البتّي ثم الفقه الأبسط رواية أبي مطيع**. تحقيق: محمد زاهد الكوثري. القاهرة: مطبعة الأنوار، ١٣٦٨هـ.
- الذهبي، محمد بن أحمد. **سير أعلام النبلاء**. تحقيق: صالح السَّمَر وشعيب الأرنؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر. **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**. د.ت. بيروت: دار الفكر، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- الزّجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد. **معاني القرآن وإعرابه**. تحقيق: عبد الجليل شلبي. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ابن أبي زمنين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. **تفسير القرآن العزيز**. تحقيق: حسين بن عكاشة ومحمد بن مصطفى الكنز. القاهرة: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر. **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنّان**. تحقيق: عبد الرحمن بن معلّا اللويحق. الرياض: دار السلام للنشر والتوزيع، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد. **تفسير السمرقندي المسمّى ببحر العلوم**. تحقيق: علي محمد معوّض وآخران. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- الشاذلي، عبد المجيد بن يوسف. **الطريق إلى الجنّة**. من إصدار دعوة أهل السنّة والجماعة، الطبعة الإلكترونية الأولى، ٢٠٠٧.
- **البلاغ المبين**. طبعة إلكترونية من موقع "طريق الإسلام"، ٢٠١٠م.
- **العقائد والمقاصد**. طبعة إلكترونية صادرة عن موقع الشيخ عبد المجيد الشاذلي، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.
- **حدّ الإسلام وحقيقة الإيمان**. مكّة المكرّمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أمّ القرى، د.ت.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى. **كتاب الموافقات**. تحقيق: الحسين أيْت سعيد. فاس: منشورات البشير بنعطية، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م.
- ابن شبّة، أبو زيد عمر النميري البصري. **تاريخ المدينة**. تحقيق: فهيم محمود شلتوت. مكة المكرمة: طبع على نفقة السيّد حبيب محمود أحمد، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- الشوكاني، محمد بن علي. **فتح القدير الجامع بين فَنَّي الرواية والدراية من علم التفسير**. تحقيق: يوسف الغوش. بيروت: دار المعرفة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ابن أبي طالب، أبو محمّد مكّي. **الهداية إلى بلوغ النهاية**. تحقيق: مجموعة بحوث

الكتاب والسنّة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الشارقة. الشارقة: جامعة الشارقة، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. **جامع البيان عن تأويل القرآن**. تحقيق: محمود محمد شاكر. القاهرة: مكتبة ابن تيمية عن نسخة دار المعارف الأصلية، ١٣٧٤هـ.
- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**. تحقيق: عبد الله بن محسن التركي. القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- **صريح السنّة**. تحقيق: بدر بن يوسف المعتوق. الكويت: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ابن عطيّة الأندلسي، عبد الحقّ بن أبي بكر. **المُحَرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- العكبري، ابن بطّة عبيد الله بن محمّد. **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية**. تحقيق: رضا بن نعسان معطي. الرياض: دار الراية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- **المختار من الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة: الكتاب الثالث**. تحقيق: الوليد بن محمّد نبيه. الرياض: دار الراية، ١٤١٨هـ.
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. **الاختلاف في اللفظ والردّ على الجَهمية والمُشَبِّهة**. تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر. الرياض: دار الراية، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- القُشيري، عبد الكريم بن هوازن. **لطائف الإشارات**. تحقيق: إبراهيم بسيوني. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠م.
- قطب، سيّد. **معالم في الطريق**. بيروت: دار الشروق، ١٩٧٩م.

- ابن قيّم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر. **الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي**. تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم. القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٦م.
- النَّسَفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد. **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**. تحقيق: يوسف علي بديوي. بيروت: دار الكلم الطيّب، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- النمري، يوسف بن عبد الله المعروف بابن عبد البرّ. **جامع بيان العلم وفضله**. تحقيق: أبو الأشبال الزهيري. الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- النّووي، يحيى بن شرف. **صحيح مسلم بشرح النووي**. د.ت. الرياض: مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع، ١٩٩٤م.
- الهَرَوي، أبو عُبَيْد القاسم بن سلّام. **كتاب الإيمان**. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- **فضائل القرآن**. تحقيق: مروان العطية وآخران. دمشق: دار ابن كثير، د.ت.
- الهَرَوي، أبو إسماعيل عبد الله بن محمد. **الأربعون في دلائل التوحيد**. تحقيق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي. د.ن.، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الواحدي، علي بن أحمد. **التفسير البسيط**. تحقيق: محمد بن صالح الفوزان. الرياض: جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠هـ.
- الوزير، محمد بن إبراهيم. **إيثار الحقّ على الخَلْق في ردّ الخلافات إلى المذهب الحقّ من أصول التوحيد**. تحقيق: عبد الله بن محمد اليمني. الرياض: دار الصميعي، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.







ولد شريف محمد جابر في مدينة عكّا شمال فلسطين. درس الأدب واللغة العربية إلى جانب تخصُّص التعليم والتدريس والإرشاد في جامعة حيفا في المرحلة الجامعية الأولى، ثم حصل على الماجستير في الأدب العربي من نفس الجامعة، وكانت أطروحته بعنوان "تفسير القرآن عند الحكيم الترمذي" (2021).

له من الكتب:

- الهوية والشرعية: دراسة في التأصيل الإسلامي لمفهوم الهوية (2011)،
- والخطاب المريض: جراحة استئصالية لأفكار سرطانية (2015)،
- ومفاتيح لفهم السنّة (2018)،
- والذرّة التائهة: من حافّة الكون إلى أحضان الكلمة (2021)،
- ورسائل إلى سلمى (2021)،
- والعقائدية القاصرة(2023)،
- ومنطق القرآن (قريبًا)،

إلى جانب عدد كبير من المقالات المنشورة في مختلف المواقع على الشبكة.

يناقش كتاب العقائدية القاصرة خطابًا خطيرًا ينتشر بين الشباب في مرحلة ما بعد الثورات، وهو خطابٌ يتّسم بالانغلاق على تناول جدَلي تاريخي للعقيدة، والموالاة والمعاداة على مفردات هذا التناول، مع توجيه الخصومة لدعاة الأمة وعلمائها المشهود لهم بالفضل، واتّهام بعضهم بالإنسانوية وتقديم الدنيا. وفي ظلّ هذا الاشتغال تغيب القضايا الكبرى التي يقتضيها الإيمان، خصوصًا في واقعنا الحالي الذي أثخنتْ فيه حِرابُ الغُربة عن الدين والتفرّق والتمزّق وانتشار المذاهب اللادينية والأوضاع العلمانية المفروضة على الأمّة بالحديد والنّار. ويساهم هذا الجدل العقائدي في زيادة تفريق الأمّة، وفي إشغال الشباب بصراعات وهميّة تجعل "الهامشيّ" مركزيًا وتُنحّي "المركزيّ" إلى الهامش.

يقدّم الكتاب نقدًا لمقولات هذا الخطاب القاصر، ويؤكّد على مركزيّات إيمانية أُغفلتْ فيه: كحاكمية الشريعة والتمكين لدين الله، واجتماع الأمّة والنهي عن الفُرقة، وشمولية التوحيد تحديدا في أبواب الشريعة والتزكية.